المقـــدمـــة

تتناول هذه الدراسة دور سيدات الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً لما لدور المرأة من أهمية في المجتمع ، فهي تمثل نصف تعداد السكان **(3,402,550) مرأة** من إجمالي عدد سكان ليبيا **(6,871,292) لسنة 2021م** أي بنسبة **(49.5%)** من إجمالي عدد سكان ليبيا (مصلحة الإحصاء والتعداد السكاني :2021م) ، ومن ثمَّ نجد أن هناك مشكلة في عدم إسهام المرأة بالمجتمع الليبي في النشاط الاقتصادي ، لا سيما في القطاع الخاص (إعلان ومنهاج عمل بيجن : 2002م ، ص19-23) .

ولاسيما أن هناك فروقاً كبيرة في إمكانات دخول المرأة إلى الهياكل الاقتصادية في المجتمع من حيث الفرص الممنوحة لها، ففي معظم أنحاء العالم تغيب المرأة عن مجالات صنع القرار الاقتصادي ، ويأتي تمثيلها ناقصاً في مجالات صياغة السياسات المالية والنقدية والتجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية التي يكون لها أثر مباشر لوصول المرأة والرجل إلى الموارد الاقتصادية ومن ثمَّ المساواة بينهما على الصعيدين الفردي والأسري وفي المجتمع كافة .

ورغم أن عولمة الاقتصاد أدت إلى تهيئة بعض فرص العمل الجديدة للمرأة فإنه توجد بعض العوامل التي تسهم في تعميق اللامساواة بين المرأة والرجل .

فعلى الرغم من التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها أغلب المجتمعات الحديثة ، التي كان لها عظيم الأثر في إحداث العديد من التغيرات الاجتماعية ، سواء كان ذلك على مستوى نسق القيم الاجتماعية والثقافية ، أو على مستوى البناء الاجتماعي لتلك المجتمعات فإنَّ " العلاقات القائمة داخل الأسرة والمجتمع لازالت ترتبط ببناء القوة التقليدي الذي يقوم على تفوق الرجل وسيطرته الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع والأسرة بشكل خاص" (حلمي : 1987م ، ص60).

لذا تحاول هذه الدراسة تحليل طبيعة مساهمة النساء ضمن محيط العمل داخل المنزل وخارجه بما فيها الإنتاج غير السلعي ، كما يولي هذا المنظور أهمية لدور الدولة في تحرير النساء وخاصة في توفير الخدمات الاجتماعية الممكنة للنساء للقيام بأدوارهن المختلفة سواء منها الإنتاجية أو الإنجابية أو الاجتماعية أو السياسية ، وهل النساء فاعلات أساسيات في التغيير، أو متلقيات سلبيات لمساعدات التنمية(برنامج الأمم المتحدة الأنمائى : 2005م ، ص59-60).

وبناءً على ذلك فقد قامت الباحثة بتقسيم الدراسة إلى خمسة فصول بالإضافة إلى فصل النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق **وذلك** على النحو التالي :

الفصل الأول : يتضمن تحديد مشكلة البحث ، وأهميتها ، وأهداف الدراسة ، وتساؤلاتها ، وأهم مصطلحات الدراسة .

أما الفصل الثاني : فهو يتناول عرض لأهم النظريات المفسرة لدور سيدات الأعمال في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة أيضاً.

الفصـل الثالث : هذا الفصلتناول أدبيات البحث ويتضمن " مفهوم التنمية ،عناصر التنمية ومشاركة سيدات الأعمال في التنمية الاجتماعية ، ومشاركة سيدات الأعمال في التنمية الاقتصادية ، وأهم المعوقات التي تواجه سيدات الأعمال في المجتمع الليبي " .

الفصـل الرابع : فقد تناول المشروعات الصغرى مفهومها وأنواعها ، بالإضافة إلى التمييز على أساس النوع وأثره في مشاركة المرأة في التنمية ،وكذلك أهم المعوقات التي تواجه المرأة في المشاركة في التنمية الاقتصادية .

الفصل الخامس : يتناول شرحاً للإجراءات المنهجية وخطواتها العلمية التي ستوظف في هذا البحث ، التي تتضمن (نوعه – ومنهجه – ومجالاته – وأداة جمع البيانات) بالإضافة إلى الأساليب المنهجية المستخدمة ، وكذلك عرضاً لتحليل البيانات.

الفصل السادس : يتضمن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضاً ، والتوصيات التي توصي بها الباحثة ثم ذكر المصادر والمراجع ، والملاحق .

الفصـل الأول

موضـوع الدراسة وأهميتـه

أولاً : تحديد مشكلة الدراسة .

ثانياً : أهمية الدراسة ومبرراتها .

ثالثاً : أهداف الدراسة .

رابعاً : تساؤلات الدراسة .

خامساً : المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في الدراسة .

أولاً : تحديد مشكلة الدراسة /

حظي مفهوم التنمية باهتمام كبير من قبل المتخصصين والباحثين لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة على كيان المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية (الحوات : 1999م ، ص61) ، **فالتنمية** الحقيقية تعتمد على تطوير ودمج وإسهام كلٍّ من الجنسين في خططها وبرامجها ، كما أن إهمال أحدهما يعنى بكل تأكيد هدراً للموارد البشرية ، أو على الأقل عدم الحصول على الاستفادة المثلى بها، ذلك لأنَّ الاستفادة المثلى من الموارد البشرية هدفٌ من أهداف الدول في بناء أقتصادها، ولاشك أن دور المرأة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية يُمثّل حجر الزاوية في المجتمعات الإنسانية ، نظراً للدور الإيجابي الذي تقوم به المرأة في المساهمة في عملية التنمية ومشاركتها فيها، الذي يعد محصلة لجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والظروف السياسية .

وأية معالجة جادة لهذه المشاركة لا تتطلب مجرد الرجوع إلى الجانب التنظيري فحسب ، بل تتطلب إلماماً حقيقياً بجملة العوامل والظروف التي يمكن أن تسهم في تحقيق المرأة لذلك الدور ، في محاولة للانتقال من واقع التنظير والتجريد إلى حيز التنفيذ والتطبيق (العلوني : 2006م ، ص6) ، إذْ يُمثل التفاوت في الفرص بين الجنسين تحدياً تنموياً في حد ذاته بما يتضمنه من عوائق تعترض إدماج مساهمة المرأة الكاملة في التنمية وما يترتب عن ذلك، سواء بالنسبة إلى المرأة نفسها أو إلى المجتمع ككل، ولكن ملاحظة هذا التفاوت أو الاعتراف به لا يكفي من الناحية العملية ، بل يجب تحليله وتحديد أسبابه،ومن ثم رسم استراتيجيات قادرة على رسم أهداف تنموية من شأنها المساواة بين دور المرأة ودور الرجل داخل المجتمع ، ومن ثمَّ فإن إدماج أو مشاركة النوع الاجتماعي مشاركة فعالة يعد استراتيجية عمل في التنمية ، وليس هدفاً في حدّ ذاته ، حيث يتم استخدام النوع استراتيجية للتنمية تتيح إمكانية توافر الفرص والموارد لكل فئات المجتمع ، والاستفادة بمنجزاتها وذلك في إطار معرفة احتياجات كل الفئات الاجتماعية ، والآليات المتبعة في إشباعها، ومدى مساهمة المؤسسات وأفراد المجتمع فيها .

تتناول هذه الدراسة دور سيدات الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الليبي ضرورة حضارية وحاجة عقلية تتطلبها موجبات النهوض الحضاري والرقي المجتمعي والاتطلابة العصري للمجتمعات العربية ، على أن تكون نابعة من صميم احتياجات ومتطلبات وأهداف المجتمع ولابد أن يصبح التوجه نحو الاهتمام بتمكين المرأة دور في حقيقة نابعة من اقتناع حقيقي وإيمان بأهمية دور سيدات الأعمال في التنمية وممارسة دور هام وحقيقي خاصة بعد صدور تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي عام **2005م** ، الذي أشار إلى ضعف تمكين المرأة اقتصادياً وتنموياً واجتماعياً في

المجتمعات العربية ، إذ لا تتعدى مشاركة المرأة في المنطقة العربية بنسبة **(29%)** وهذه النسبة من أدنى المعدلات في العالم ، إن حق المرأة العربية في العمل لابد أن يكون مكفولا عبر إدراك أن المجتمعات العربية في ظل التحديات التنموية والاقتصادية الهائلة التي تواجه المجتمعات المعاصرة لا يمكن لها أن تنمو اقتصادياً ، أو تنهض حضارياً إذا ما ظلت نصف القوة الإنتاجية في المجتمع ، ممثلة في المرأة دافعي بالذكر سيدات الأعمال ، معطلة اقتصادياً ، فالمشاركة الاقتصادية في مجالات العمل والإنتاج ضرورة تنموية لا غني عنها لتحفيز القدرات الإنتاجية وسط تحديات اقتصادية قاسية ، ووسط واقع اجتماعي متخلف ، ومعدلات إنتاجية عندئذ فنحتاج إلى طاقة إنتاجية من أجل النهوض والتنمية والتقدم (عكاشة : 2008م ، ص2-3) .

وعلى الرغم من قيام المرأة الليبية في المدة الأخيرة بأعمال حرة وخاصة بها في إطار الأسرة أو بالشراكة مع الآخرين ، فإنها أعمال لا تأخذ طابع ماذا بذكر، ما يعرف دولياً بسيدات الأعمال بالمفهوم والمعنى والدلالة المعروفة في المجتمعات الصناعية ، على الرغم من قلة أو ثورة المعلومات العلمية عن هذه الظاهرة التي استحدثت في المجتمع الليبي ، فإن هذا النشاط بدأ يأخذ اتجاهات اقتصادية وكان وما يزال أمامهن كثير من القيود والعقبات الاجتماعية والصعوبات العملية والثقافية المخزنة في التراث الثقافي الليبي حول المرأة ودورها في المجتمع (الحوات : 2006م ، ص145-147) .

فنظراً لما لدور المرأة من أهمية في بناء المجتمع ، نجد أن هناك مشكلة في عدم إسهامها في كثير من الأنشطة الاقتصادية ، وخاصة في المجتمع الليبي .

وهناك فروق كبيرة في إمكانات دخول المرأة للهياكل الاقتصادية في مجتمعها ، وفي معظم أنحاء العالم تغيب المرأة في واقع الأمر عن مجالات صنع القرار الاقتصادي ، فيأتي تمثيلها ناقصاً في هذه المجالات بما فيها صياغة السياسات المالية والنقدية والتجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية التي يكون لها تأثير مباشر للوصول إلى الموارد الاقتصادية .

ورغم أن عولمة الاقتصاد أدّت إلى تهيئة بعض فرص العمل الجديدة للمرأة ، فإنه توجد أيضاً بعض المواقف التي تنسهم في تعميق عدم المساواة بين المرأة والرجل (إعلان ومنهاج عمل بيجن: 2000م ، ص14) .

إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية قد ولدت سلسلة من التغيرات الفرعية التي أثرت في كل شرائح المجتمع ، ومن بين هذه الشرائح النساء ودورهن في الأسرة والمجتمع ، فالتغير الاجتماعي يضمن ظهور أدوار ونظم جديدة مختلفة عن الأدوار والنظم التقليدية القديمة (فشيكة : 2004م ، ص6) .

أشكالية البحث تتحدد في أن دور سيدات الأعمال في المجتمع الليبي لم يتبلور بعد لأسباب متعددة أغلبها اجتماعية وثقافية ، لذا يجب دمجها في برامج التنمية (النشاط الاقتصادي والاجتماعي) في المجتمع الليبي ويُعَدُّ هذا ضرورة تفرضها حاجة المجتمع في المشاركة التنموية .

فإن هذه الدراسة هي محاولة علمية لمعرفة دور سيدات الأعمال في المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وخاصة في النشاط الاقتصادي .

ثانياً : أهمية الدراسة ومبرراتها :

أ) أهمية الدراسة :

1- تأتي أهمية البحث في أن العمل حق المرأة في أخذ مكانها في المجتمع ولابد أن يكون مكفولا عبر إدراك حقيقة أن المجتمعات العربية في ظل التحديات التنموية والاقتصادية الهائلة التي تواجه المجتمعات المعاصرة ، لا يمكن لها أن تنمو اقتصادياً أو تنهض حضارياً إذا ما ظلت نصف القوة الإنتاجية في المجتمع متمثلة في المرأة ، قوة معطلة اقتصادياً ، فالمشاركة الاقتصادية للمرأة في مجالات العمل والإنتاج هي ضرورة تنموية لا غنى عنها لتحفيز القدرات الإنتاجية للمجتمعات العربية وسط تحديات اقتصادية قاسية ، ووسط اجتماعي تقليدي ، ومعدلات إنتاجية متدنية في المجتمعات العربية تحتاج فيها إلى كل طاقة إنتاجية من أجل النهوض والتنمية والتقدم .

2- على صعيد الواقع فإن من الملاحظ ندرة الدراسات التى تناولت دراسة دور سيدات الأعمال ودورهن في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة في المجتمع الليبيبشكل خاص ، قياساً بالمجتمعات العربية الأخرى ، خاصة المجاورة جغرافياً، كما أن الأرقام والإحصائيات المسجلة بالغرف التجارية ، لا تعبر عن الحجم الحقيقي للنساء العاملات في أنشطة أقتصادية لحسابهن الخاص، وذلك نتيجة عدم وعي كثير من النساء لأهمية تسجيل نشاطهن الاقتصادي ضمن السجلات الحكومية ، وخاصة ممن يدرن أنشطة يتم تمويلها من حسابهن الخاص بدون الحصول على دعم أو تمويل من الدولة .

3- تكمن أهمية الدراسة في أنها محاولة علمية للتعرف إلى أهم المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحد من مشاركة سيدات الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

4- تكمن أهمية البحث في أنه محاولة لتقديم تصور معرفي عن المرأة الليبية عامة ، وعن سيدات الأعمال بشكل خاص ، وفق المنظور السوسيولوجي والثقافي والبنائي والتاريخي .

ب) مبررات الدراسة :

1- إن المجتمع لا يمكن أن ينمو وينهض اقتصادياً إذا ما ظل نصف القوة الإنتاجية متمثلة في المرأة معطّلاً، وأية معالجة جادة لهذه المشاركة لا تتطلب مجرد الرجوع إلى الجانب التنظيري فحسب ، بل تتطلب إلماماً حقيقياً بجملة العوامل والظروف التي يمكن أن تسهم في الرفع من مستوى مشاركة المرأة في التنمية لذلك الدور ، في محاولة للانتقال من واقع التنظير والتجريد ، إلى حيز التنفيذ والتطبيق (العلوني : 2006م ، ص6) .

2- ومن مبررات البحث أن أغلب الدراسات التي تناولت دراسة مشاركة المرأة في التنمية جاءت أغلبها في دراسات ميدانية ووصفية في مناطق مختلفة من المجتمع الليبي ، إلا أنها لم تتناول دراسة دور سيدات الأعمال في المشاركة في التنمية ، لذا فإن هذا البحث هو عملية جادة تبحث في أهمية دور التنمية بشكل عام ، وسيدات الأعمال بشكل خاص .

3- محاولة إثراء المكتبة العلمية في إطار الاهتمام المتزايد بالمراة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإلقاء المزيد من الضوء على دور سيدات الأعمال في المشاركة في التنمية .

4 - من مبررات البحث أنه محاولة علمية جادة لمعرفة أهم المعوقات والصعوبات التي تعوق المرأة الليبية في مشاركتها في التنمية وخاصة سيدات الأعمال .

ثالثاً : أهداف الدراسة :

1- تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف إلى حجم مشاركة سيدات الأعمال في المشروعات الصغرى والمتوسطة .

2- إبراز الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تقوم به المرأة الليبية في مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

3- تهدف الدراسة إلى معرفة دور سيدات الأعمال في المشاركة بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي ، وفي المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في العملية التنموية للمجتمع .

4- لفت انتباه القائمين على وضع الخطط والسياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى بعض الأمور المتعلقة بسيدات الأعمال .

5- تهدف الدراسة لمحاولة معرفة أهم الصعوبات والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تواجه سيدات الأعمال المشاركة في النشاط الاقتصادي .

6- تهدف إلى الدراسة الخروج ببعض التوصيات والمقترحات التي تدعم دخول المرأة لسوق العمل والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية المتمثلة في مشاريع صغيرة ومتوسطة وكبيرة .

رابعاً : تساؤلات الدراسة

1- ما هو دور سيدات الأعمال في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

2- ما هي المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التى تحول دون مشاركة سيدات الأعمال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وخاصة النساء العاملات لحسابهن الخاص في مشاريع صغيرة ومتوسطة وكبيرة ؟

3- ما هو حجم مشاركة سيدات الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الليبي وبالتحديد في بلدية طرابلس ؟

خامساً : المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في الدراسة :

1- مفهوم التنمية :

تتعدد مفاهيم التنمية بتعدد ما كتب حولها ، وتعرف التنمية حسب **قاموس علم الاجتماع** بأنها " عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل ، وبما يتفق مع احتياجاته وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية " (الجوهري : 1998م ، ص74) .

ارتبط مفهوم التنمية في البداية بفكرة التطور التي أسهمت في ظهور نظريات اجتماعية فسرت كيفية تطوير المجتمعات المتخلفة ، ولقد تباينت التفسيرات التي قدمها العلماء والمفكرون سبب اختلاف منطلقاتهم الأيدولوجية .

فالتنمية مصطلحاً تستخدم دولياً على نطاق واسع ، والآن تشير إلى أنها عملية تغير مقصود ، بها سياسات محددة ، وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسئولة ، تعاونها هيئات على المستوى المحلي تستهدف إدخال نظم جديدة أو خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل ، أو إعادة توجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة وتهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغير الاجتماعي الذي يطلق عليه اسم التنمية ، ومن ثَمَّهي جهود منظمة تبدل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي .

ومن المسلم به عالمياً ، أن **التنمية** هي " التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيدولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها " .

وقد ورد في أدبيات التنمية تعريفات متعددة ، أما أسباب هذا التعدد فمنها ما يتعلق باختلاف الظروف والأوضاع التي يعيشها كل مجتمع ، وبناء على ما سبق من اختلاف الآراء والمحاولات ظهرت تعريفات للتنمية يعبر كل منها عن وجهة نظر خاصة ، وهذه التعاريف اختلفت باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين ، وهنا نلاحظ تعريف **والت ردستور** (***Walt Rostow***) للتنمية حيث يقول إنها تخلّي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة وتبنّي الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة .

وتعّرف هيئة الأمم التنمية على أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة التي تمس الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع .

وفي تعريف آخر **لماركس** (***Marx***) التنمية هي عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلاً عن أساليب الحياة والقيم الثقافية (اللوزني : 2000م ، ص25) .

التعريف الإجرائي :

هي" عملية تغير مقصود تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات قومية " ، تعاونها هيئات على المستوى المحلي ، تستهدف إدخال نظم جديدة ، أو خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل ، أو إعادة توجيهها وتنظيمها بطريقة جديدة ، وتهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغير الاجتماعي الذي يطلق عليه اسم التنمية ، وهو مساهمة سيدات الأعمال الليبيات للأنتقال بالمجتمع الليبي من وضع إلى وضع أفضل لتحقيق التغيير المستهدف وفقاً لمخطط منظم لقصد أحداث تحول اجتماعي واقتصادي .

وقد عّرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها " العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعياً واقتصادياً والمعتمدة بأكبر رد ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكية وهي أيضاً العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن " (المقدم : 2003م ، ص5) .

كما يُعرف **الحوات** التنمية بأنها تحول المجتمع بكامل أنظمته ومؤسساته الاجتماعية من وضع عرف بالقديم والتقليدي إلى وضع عرف بأنه حديث وعصري ، ويحدد له مراحل زمنية يتم خلالها

وضع الأهداف والغايات موضع التنفيذ ، وهذا التحول الاجتماعي والاقتصادي يحمل في كل المراحل جهد عقلي وفني مقصود (الحوات : 1984م ، ص60-61) .

فالتنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في تواجها المختلفة كالتعليم ، والصحة ، والأسرة ، والشباب ، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية (المقدم : 2003م ، ص8) .

2 – مفهوم التنمية البشرية :

بدأت السياسات التنموية منذ السبعينيات في التركيز على أهمية العنصر البشري ، وبدأ مفهوم التنمية البشرية يتبلور شيئاً فشيئاً ، فبعد أن تركز الاهتمام على الإنسان بصفته مصدراً اقتصادياً ينتظر منه زيادة الإنتاج أصبحت التنمية تكتسب معنى أكثر شمولية ، وصارت ذات صلة بكل الأبعاد آنفة الذكر .

التنمية البشرية حسب تعريف **الأمم المتحدة** عام **1999م** هي " توجه إنمائي يهدف إلى توفير فرص حياتية أفضل للجماهير ويعمل على تحقق ثلاثة أهداف رئيسة " وهي :

- حياة أطول وأكثر صحة .
- تمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المتجددة .
- إتاحة مستويات معيشية مرتفعة (الزريبي : 2014م ، ص1-4) .

وتشير أدبيات التنمية البشرية بأنها عبارة عن تنمية إمكانات الإنسان إلى أبعد حد ممكن يستطيع معه توظيف قدراته المختلفة ، ومزاولة حياته بحرية ، ويعيش في سعادة إنسانية قوامها حرية الإرادة وحرية الاختيار وحق التغيير والإبداع دفع كامل الاعتبار لحرية واختيارات غيره من الناس إلى حق الجيل القادم في موارد البيئة وتراثها الكامنة ، فلا تستنزف ، وهذا الجيل ويترك الجيل القادم بلا مصادر طبيعية للحياة والعيش ، ومهما كانت التوجهات لتعريف وتحديد مفهوم التنمية البشرية ، فهي في غالب البحوث والدراسات ، وخاصة تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة ، تعني تمكين البشر من حيث :

1- العيش في صحة جيدة جسمّياً وعقلياً ونفسّياً .

2- التمكن في التعليم والمعرفة .

3- العيش في مستوى لائق وحياة كريمة .

4- حرية الاختيار.

5- المساواة بين الجنسين (**الرجال والنساء**) .

ومن الناحية العلمية فالتنمية البشرية مفهوم واسع جداً ، ويتداخل ويتقاطع مع عدد من المفاهيم والتصورات والتخصصات العلمية المختلفة ، ومنها على سبيل المثال التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، وتنمية الموارد البشرية ، والسياسات الاجتماعية ، واستراتيجية التنمية والتمكين (الحوات : 2015م ، ص17–25) .

وتسعى التنمية البشرية إلى الاهتمام بالمرأة ، وذلك بتنمية قدراتها وزيادة معرفتها ومهاراتها وتحديد مكانتها ، ودورها الفعال في المجتمع ، ومشاركتها في عملية التنمية البشرية ، ويجب أن يحظى دور سيدات الأعمال باهتمام بالغ في دراسات التنمية البشرية بصفة خاصة (بنور : 2007م ، ص67) ، فالمرأة لكونها مورداً إنسانياً في كل المجتمعات ، ونصف الطاقة البشرية القادرة على العمل ، التي هي أحد الأركان الأساسية في التنمية الشاملة والمستدامة ، باعتبارها العنصر البشري الهام والدعامة الأساسية في العملية الإنتاجية (المقدم : 2003م، ص3) .

التنميـة البشريـة هي عمليـة توسيع الخيارات ، كما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام **2002م** ، وهذه الخيارات بعضها اقتصادي ، وبعضها اجتماعي ، وبعضها سياسي ، وبعضها ثقافي ، وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية .

والتنمية االبشرية عملية ومحصلة في الوقت ذاته ، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات وتركز على النتائج التي تم تعزيزها (خصاونة وشرج : 2003م ، ص4) ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك كله إلا في إطار المناخ العام للتنمية البشرية ، وتتوجـه التنمية البشرية إلى الارتقاء بإنسانية الإنسان ، وجعله مسئولاً عن مقدراته وشؤونه ، فهو غاية التنمية ووسيلتها في آن واحد (برنامج الأمم المتحدة : 1999م ، ص8) .

لقد أصبحت **التنمية الإنسانية الشاملة** بفضل متغيرات العصر ومستجداته الهدف الأكثر ضرورة وأهمية للأفراد والجماعات والمجتمعات البشرية ، والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته ، فهي تهتم بالعملية التي يجرى من خلالها توسيع الخيارات ، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها (خصاونه وشريم : 2003م ، ص3–4) .

أما التنمية البشرية المستدامة بشكل عام فتعني عملية توسيع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، أو هي كما يوضحها تقرير التنمية الإنسانية العربية " تنمية الناس من أجل الناس ومن قبل الناس ، وتشمل بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية " (دراسات في تنمية الموارد البشرية : 2009م ، ص44) .

مؤشرات التنمية البشرية :

اتخذت تقارير التنمية البشرية المستدامة التي بدأت الأمم المتحدة في إصدارها سنوياً بدأ بعام **1990م** انجازها تنص على الاهتمام بالإنسان أولاً وتوسيع خياراته في الحياة ، وفرص التعليم والحياة المديدة والصحية ، وقد ركزت هذه التقارير في مجملها على أن الهدف الرئيس للتنمية البشرية يتمثل في توسيع خيارات الناس من خلال شمولية النظام التربوي والتعليمي ، وإتاحة الفرصة للتعليم المناسب للجميع والتوجه نحو تنمية مهارات التعليم ، وكذلك الحصول على دخل ، ورعاية صحية ، وغذاء مناسب وغيرها .

ومن مؤشرات التنمية البشرية النمو الاقتصادي والتخطيط للتنمية البشرية ، وتشمل الاقتصاد بكامله ، ويهدف إلى تحسين في الأحوال المعيشية للسكان ، وتوسيع الفرص أمامهم (السنوسي والزوبي والحوات : 2009 ، ص19) ، تنمية العنصر البشري يضاف تنمية رأس المالي البشري ومنها تنمية الموارد البشرية سنة **1990م** ظهر أول تقرير في الأمم المتحدة حول التنمية البشرية نتاج أعمال سابقة خلال الستينات والسبعينات .

مفهوم الإجرائي للتنمية البشرية :

هو قدرة سيدات الأعمال على مساعدة أفراد المجتمع على التفكير الإيجابي وبناء إنسان قادر على مواجهة الحياة وتعليمه مهارات الاتصال وتطوير قدراته ومهاراته وقوته .

3- مفهوم التنمية الاجتماعية :

هي " عملية تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع ، ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه وغده ، ورفع مستوياته الثقافية والصحية والاجتماعية ، وزيادة قدرته على تفهم مشكلاته ، وحثه على التعاون مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل أي الاهتمام بنمو الإنسان وتكيفه مع بيئته " (أبو المعاطى علي : 2003م ، ص263) .

وتعرف التنمية الاجتماعية أيضاً " بأنها توفير التعليم والصحة ، والمسكن الملائم ، والعمل المناسب لقدرات الإنسان ، والدخل الذي يوفر له احتياجاته ، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والترويح المجدي وتكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية " (خاطر، كامل : 1993م ، ص4) .

كما تعرف فاطمة بنور التنمية الاجتماعية " بأنهاهي الارتقاء في الجانب الاجتماعي ، وإقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة ، وقيم مستحدثة ، ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات ، ولتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد ، لأجل تحقيق رفاهية الأفراد في المجتمع " (بنور : 2007م ، ص17-18) .

مفهوم الإجرائي للتنمية الاجتماعية :

هو محاولة سيدات الأعمال في ليبيا لتحسين رفاهية الفرد وذلك من خلال الاستثمار في الأفراد ، أي محاولة احداث التغيير في البناء الاجتماعي .

4- مفهوم التنمية الاقتصادية :

تُعَدُّ التنمية الاقتصادية أحد أبعاد التنمية الشاملة ، وهي تشير إلي مجموعة التغيرات الاساسية أبرزها دعاة التنمية الاقتصادية **آدم سميت** البريطاني حيث ركز فقط على التنمية الاقتصادية دون التركيز على التنمية الاجتماعية التي تحدث في هياكل وقطاعات الإنتاج التي يكون من شأنها تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن ، وهذا يعني أن الاقتصاد أصبح قادراً على النمو الذاتي ومن هنا بدأ يظهر مصطلح التنمية البشرية هي جزء من الكل (ميرالدمايروروبرت بولين ، ترجمة يوسف العيان: 1962م ، ص47).

كما تعرف التنمية الاقتصادية " بأنها توفير حد أدنى من مستوى المعيشة بين الأفراد ، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي ، وهناك من يرى أن التنمية هي التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم ، أي استغلال الناس لمواردهم الطبيعية ، والمفروض من التنمية أن تحقق رفاهيتهم " (إبراهيم : 2000م ، ص20) .

مفهوم الإجرائي للتنمية الاقتصادية :

هو قدرة سيدات الأعمال على احداث تغيير بمعدلات النمو الاقتصادي في ليبيا .

فيما يعرفها **عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية** بأنها " العملية التي يحدث من خلالها تغيير كامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي ، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ، وتحسن في توعية الحياة ، وتغير هيكلي في الإنتاج " (عطية : 2000م ، ص16) ، ويمكن تعريفها أيضاً كما أشار إليها حربي عريقات بأنها عملية يزداد فيها الدخل القومي ، ودخل الفرد في المتوسط ، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعّبر عن التقدم (اللوزني : 2000م , ص27) .

وتعرف بأنها تغيير جذري في أسلوب الإنتاج السائد بما يتطلبه ذلك من تغير في الأبعاد المختلفة للبنيان الاجتماعي كله ، وتسود الكتابات الاقتصادية اليوم تعريف عملية التنمية الاقتصادية على أنها " دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي " (محي الدين : 1981م ، ص212–213) .

ويجري تعريف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن ، وهذا يعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو

السكان ، فهو يعني ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد ، وبحيث يكون الارتفاع والانخفاض في الدورة التي سبقتها (خلف : 1999م ، ص177) .

والتنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها وظيفة اجتماعية حيث إنها تستهدف على المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته (فشبكة : 2004م ، ص43) .

مؤشــرات التنمية الاقتصادية :

هناك العديد من المؤشرات يطرحها الاقتصاديون لقياس التنمية الاقتصادية (حسين وآخرون : 1984م ، ص219) ، منها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الدخل الفردي الحقيقي ، ونسبة العاملين في الزراعة ، وإنتاجية وحدة العمل ، وإجمالي قوة العمل ، ونصيب استهلاك الفرد من الطاقة ، ونسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي ، ومعدل سوء التغدية ، ونسبة الأطباء لكل ألف من السكان ، ونسبة وفيات الأطفال ، وتوقع العمر عند الولادة .

فيما طرح **الدكتور حسنين توفيق إبراهيم** أربعة مؤشرات للتنمية الاقتصادية هي (إبراهيم : 2001م، ص286) :

1- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ويعرف الناتج المحلي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه القيم المضافة لكل وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين .

2- متوسط استهلاك الفرد من الطاقة .

3 – نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وهي عمليات التصنيع التي تقوم الناتج القومي الإجمالي ، ويعد حساب قيمة هذا الناتج من المؤشرات المُستخدَمة في قياس التّنمية الاقتصادية في الدول ، إذ يشير إلى قيمة الخدمات والسلع المنتجة بالاعتماد على تأثير العوامل الاقتصاديّة المتنوّعة في فترة زمنية معينة ، تشكل جزءاً من الإنتاج العام في الدولة .

5- مفهوم الدور :

يعرف الدور بأنه السلوك المتوقع من شخص ما يشغل مركزاً معيناً فهو الأنشطة والأفعال التي يتوقع من الفرد القيام بها ، لأنه يمثل مكانة اجتماعية معينة ، ولكل دور متطلباته وخصائصه .

ويقصد بمتطلبات الدور توقعات الآخرين بشأن داء الدور في موقف معين ، أما خصائص الدور حسب رأي **محمد عاطف غيث** فهي " المواصفات التي تحددها الثقافة السائدة لأداء الدور ، فالأعمال التي توكل إلى كل من الذكور والإناث تتحدد من خلال السياق الثقافي لكل مجتمع من المجتمعات " (غيث : 2006م ، ص75) .

ويعرف الدور الاجتماعي بأنه " الجانب السلوكي للمكانة التي يشغلها الفرد في المجتمع ويتسم الدور بالدينامية والتعدد ولما كان الفرد يشغل عدة مكانات ، فإن أدواره هي الأخرى متعددة تغطي الحياة الاجتماعية بتفرعاتها الواسعة " (بنور : 2007م ، ص22-23) .

6- مفهوم سيدات الأعمال (*Business Women*) :

هو لقب عام يطلق على كل سيدة تعمل أو تدير مؤسسة ربحية أو مجموعة شركات سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية أو زراعية ، ومن شأنها الاستفادة بها أي بالدخل الذي تولده من التسويق لهذه المنتوجات وتعّد مساهمة في تنمية مجتمعها بأعمالها التجارية .

وتعرف سيدات الأعمال اللائي لهنّ دور اقتصادي في المجتمع ، ومسجلة في الغرفة التجارية ، ولها رخصة بمزاولة العمل ، والمسجلة بسجلات الدولة بنوع العمل التجاري أو الصناعي أو الحرفي ، كما أنها تشارك في العديد من المجالات المهنية والصناعية ، وتهتم بالمسائل المالية التي ترتبط بدورها الإداري الذي ترأسه إدارته ، ولها روابط اجتماعية واقتصادية وتجارية ، ولديها من المهارات والمستوى التعليمي والتدريبي المطلوب الذي يمكنها من إدارة مشروعاتها بكفاءة وفاعلية .

7- تعريف مدينة طرابلس :

تُعَدّ مدينة طرابلس هي عاصمة للبلاد ، وهي المدينة الأكبر من حيث السكان والتعداد والمساحة أي **(مركزاً للكثافة السكانية)** ، تشرف على البحر الأبيض المتوسط في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا وتحمل المدينة اسم عروس البحر المتوسط لما تتمتع به بمبانيها وميادينها من جمال وروعة ، كما أنها أيضاً تعرف بطرابلس الغرب ليتم تمييزها من طرابلس اللبنانية في بلاد الشام .

التي تبلغ مساحتها إلى ما فوق **(400 كيلو متر مربع)** ، بارتفاع عن مستوى سطح البحر ، يصل إلى **(81)** متراً تقريباً ، وتحظى بوجود مدينة قديمة في قلبها ، إذ أصبحت هذه المدينة وجهة سياحية يتوافد إليها السياح من كافة أنحاء العالم ، وقد نشط في هذه المنطقة ، خاصة في الفترة الممتدة ما بين **(1883م وحتى وقتنا هذا)** ، وقد تم اختيار الباحثة على مدينة طرابلس بما لها من كثافة سكانية وتحضر ، وقد يساعدها ذلك في التعمق في الدراسة لدور السيدات اللائي يعملن في الأعمال الحرة ، النشاط الاقتصادي حيث إن مدينة طرابلس أكثر المدن في ليبيا استهدافاً لعمليات التنمية والتنمية البشرية للاعتبارات الآتية :

1 – مدينة طرابلس أكثر مدن ليبيا من حيث الكثافة السكانية .

2 – وجود نسبة كبيرة من السيدات اللاتي يعملن كسيدات أعمال .

3 – تُعَدّ مدينة طرابلس أكثر مدينة مستهدفة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أسواق المدينة القديمة بطرابلس :

اتخذت أسواق مدينة طرابلس القديمة التجارية منها والحرفية المنتشرة داخل اطارها المدني المحصور بين أسوار المدينة على مساحة **(48) هكتاراً** ، انماطاً مختلفة من المعمار الخاص بها ، فقد انتظمت الأسواق الطرابلسية وسط الساحات المكشوفة على شكل طرقات ، وأخرى مغطاة بأروقة مسقوفة ، وصل عددها إلى نحو **(29) سوقاً** متعددة التخصصات ، وتمثلت سلع هذه الاسواق القديمة وسط طرقات الحرفيين على الصفائح النحاسية ، أو أصوات نول نساج وهو يرسم بالصوف لاكمال قطعته الفنية بألوانها الزاهية ، سواء كانت رداءً ، أو جرداً ، أو غيرها ، فالصورة تحمل مشاهداً لنشاط وحيوية تعج بها الأروقة الضيقة الشبيهة بالانفاق المليئة بالأقواس ذات الألوان المتعددة من الأزرق والوردي والأخضر لتضفى البهجة على الاسواق ، في الاصواف والمنسوجات والملابس ، والورق ، والحرير، والكبريت ، والذهب ، والاخشاب ، والقطران والحناء ، والشمع ، والجلد ، وريش النعام ، والتمر ، والعاج ، والملح إلى جانب الاحجار الكريمة ، حيث تعددت مصادر السلع المعروضة بأسواق المدينة ، المستوردة عبر الصحراء عن القوافل المحملة بالبضائع من دواخل أفريقيا أو من السفن القادمة عبر البحر من دول العالم المختلفة .

ومن أهم الأسواق المدينة القديمة بطرابلس هي :

سوق المشير ، سوق الترك ، سوق الرباع القديم " سوق العرب " ، سوق اللفة أو " سوق الرباع الجديد " ، سوق القزدارة ، سوق القويعة ، سوق الكتب ، سوق الرقريق أو سوق الفرامل ، سوق الحرير، سوق النجارة ، سوق الصاغة ، سوق العطارة ، سوق الصناعات التقليدية .

الفصـل الثاني

النظريات المفسرة لموضوع الدراسة

أولاً : النظريات الاجتماعية المفسرة لموضوع الدراسة :

- النظرية البنائية الوظيفية .
- نظرية الدور .

ثانياً : نظريات التنمية المفسرة لموضوع الدراسة :

- نظريات التحديث .

ثالثاً : الدراسات السابقة :

- دراسات محلية .
- دراسات عربية .
- دراسات أجنبية .

أولاً : النظريات الاجتماعية المفسرة لموضوع البحث

تمهيد :

إن تغير الأوضاع الاجتماعية في المجتمع الليبي يرتبط ارتباطاً قوياً بتغيرات أخرى ، وهذا ما يدفع إلى التطرق لبعض النظريات التي حاولت تفسير تغير أوضاع المرأة في المجتمع .

فقد جاءت كتابات الرواد في علم الاجتماع عن المرأة كثيرة ومتباينة ، فمن الرواد **أوجست كونت** فقد كان متحيزاً ضد المرأة ، وظهرت فلسفته بوضوح شديد خلال كتاباته وآرائه في (**الخطة الوضعية للإصلاح الاجتماعي**) لكل الطبقات الاجتماعية (الساعاتي : 1999م ، ص29) .

وفي مجال دراسة أدوار المرأة لوحظ أن هناك العديد من النظريات التي قامت بدراسة المرأة ومشاركتها الاقتصادية ، إذ ترى النظرية الوظيفية الواقع من منظور ضيق إلى حد كبير فمن دراسة الجزئيات يتم فهم الكليات ، ومن خلال تنمية المرأة يتم تنمية المجتمع ، باعتبار أن المرأة تمثل نصف المجتمع ، أي أنها جزء من هذا المجتمع إذ إن دور المرأة يتعدد في ضوء التطور ، وعلى قدر حاجة المجتمع .

لذا تحاول الباحثة أن تعطي أهمية للنظريات التي تؤكد إبراز دور المرأة الاقتصادي ، وإلقاء الضوء على أهم المقولات النظرية ذات الصلة التي تبرز طبيعة النشاط الاقتصادي للمرأة .

وأيا كان الآخر ، فإن هذه الاختلافات تتجلى قياسياً في موضوع هذه الدراسة ، وترتبط به أيضاً بما سيلزم عرض الاتجاهات النظرية المعاصرة التي حاولت ، وما تزال تفسر أدوار المرأة ، إذ قدم كل منها عدداً من المقولات النظرية ذات الصلة ، أما خطة التحليل هنا فتتمثل في عرض أهم هذه المقولات والاتجاهات ، ومن أبرزها على التوالي :

1 – النظرية الوظيفية .

2 – نظرية الدور .

النظريات المعاصرة والمفسرة لدور المرأة

1- النظرية الوظيفية :

تعد البنائية الوظيفية من أكثر الاتجاهات النظرية المعاصرة شيوعاً وممارسة بحثية ايضاً ، كما تولد عنها العديد من المدارس الأخرى والأكثر عصرية أبرزها مدرسة التحديث والعولمة بصفتها إطاراً نظرياً تفسيرياً جديداً (زايد : 1994م ، ص100).

وإذا كانت البنائية الوظيفية قد ارتبطت إلى حد كبير ببعد تاريخي يتمثل في قدم الرواد الأوائل ، وبصفة خاصة **إميل دوركايم ، وماكس فيبر** ، وحدد أصحاب هذه المجموعة الوظائف التي يمكن أن تقوم بها الأنساق الاجتماعية ، ومن ثمّ فهي تكون موجهة نحو المجتمع ، ووظائف أخرى أقل عمومية ، وتتمثل في الأدوار الفردية وتحكمها علاقات متبادلة ووظائف تكون مقدمة للأعضاء المكونين لهذه الوحدة الاجتماعية أو تلك ، وإن كانت هذه الوظائف لا يمكن الفصل بينها فإنَّ هناك علاقات يجب تحليلها وجميعها محكومة بنموذج ثقافي مصحبهن دون سواه (الزريبي : 2014م ، ص104) .

تؤكد النظرية الوظيفية أن تطور المجتمع الإنساني ، هو ظاهرة طبيعة متطورة ، وهو نسق يتكون من مجموعة من الأجزاء متساندة متكاملة بعضها مع بعض ، ولكل جزء وظيفة أساسية ، وهذه الأجزاء متساندة بعضها مع بعض ، وإن أي تغيير يطرأ على أحد هذه الأجزاء لا بد أن ينعكس على بقية الأجزاء (البياتي : 2002م ، ص132) .

وارتبطت التطورات التي شهدتها المجتمعات الأوربية بالعديد من المشكلات الاجتماعية التي اتخذت آنذاك مظاهر جديدة مقارنة بتلك المشكلات التي أعقبت الثورة الصناعية والفرنسية ، وبات على العلم الجديد البحث عن تفسيرات علمية جديدة بحثاً عن التوازن الاجتماعي المفقود (فناوي : 1993م ، ص31-35).

وإذا كانت البنائية الوظيفية ، ارتبطت إلى حد كبير ببعد تاريخي يتمثل في تقدم الرواد الأوائل وبصفة خاصة **إيميل دوركايم وماكس فيبر** ، فإنَّ تسميتها جاءت وفق إطار مفهومي يؤكد أصولها ذات العلاقة بمسلمات الاتجاه العضوي الذي كان سائداً من قبل ، ويدل على ذلك مفهوم البناء .

أما مسلماتها الأساسية وقوالبها التفسيرية نظرياً ومنهجياً فتتلخص في ست نقاط أساسية لا تنفصل من وجهة نظر هذه الدراسة عن موضوع أدوار المرأة خاصة عند محاولة تشخيص الديناميات الاجتماعية والأساسية وهذه المسلمات هي :

1- إن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأجزاء والأنساق المرتبطة بعضها مع بعض وتتفاعل من أجل الوصول إلى حالة من الثبات **(النسبي)** والاستقرار من خلال الإصلاح وليس الثورة .

2- إن كل نسق اجتماعي يؤدي دوراً أساسياً لتحقيق التوازن والتكامل ويتطلب الفهم من خلال مجموعة الوظائف المتساندة التي تقدمها هذه الأنساق على أن يرتبط هذا الفهم بدور العوامل المعنوية والثقافية .

3- إن التغير الذي قد يلحق بالمجتمع ، وكذلك الخلل الوظيفي قد يبدو **(ظاهرياً)** أمام البعض بعد حالة استثنائية سرعان ما يعزز مرة أخرى حالة التوازن بعد القضاء على المعوقات الوظيفية وظهور الوظائف الكامنة .

4- إن مجموعة التبدلات التي قد يشهدها المجتمع لا يمكن ردها إلى عامل واحد ، بل هي محصلة لعدة عوامل تتفاعل مع بعضها ، كما أنها ترتبط بعوامل داخلية خاصة بأحد الأنساق وأخرى خارجية عامة يختص بها البناء الاجتماعي ونظمه .

5- إن صراع المصالح يُعدُّ أمراً واراداً بسبب إمكانية حدوث تناقضات في وظائف الأنساق الاجتماعية ، وقد تفرز صراعات بين وحدات اجتماعية بدءاً من الفرد حتى النسق الاجتماعي إلا أنها تمتد إلى البناء الاجتماعي الشامل .

6- إنه يجب عدم إصدار أحكام عامة وظاهرية على المجتمع وديناميا‌ته لأنه ثمة وجود وظائف كامنة تعمل على تدعيم النسق الاجتماعي ذاته ويدفع بالبناء الاجتماعي في النهاية إلى مزيد من الاستقرار وفي كل الأحوال (ليله : 1992م ، ص66-86) .

ويعد العالم الأمريكي **بارسونز** أشهر أصحاب هذا الاتجاه في الفكر الاجتماعي المعاصر ، فقد قدم تصوراً أساسياً حول المرأة بصفتها وحدة ذاتية وجماعية بنائية ووظيفية على الرغم من انطلاقه من مفهوم الوظيفية نحو البناء الأسري .

وقد رأى **بارسونز** أنه عند الزواج ينقل الفرد جزئياً من وحدته القرابية ، ويكون أسرة جديدة هي الأسرة التناسلية ، وانطلاقاً من فكر الوظيفة التناسلية تتبلور الأدوار التي تربط الزوج بالأدوار الوسيلة بالعالم الخارجي ، أما الزوجة فتختص بالأدوار المعبرة كما هو اجتماعي تتجه للسمات البيولوجية التي تنفرد بها وهي الإنجاب والرضاعة .

وإن طبيعة الأدوار تجعل المرأة مسئولة عن تحقيق الثبات والاستقرار الداخلي للأسرة والعناية بالأطفال وتوفير النواحي العاطفية لزوجها (زايد : 1993م ، ص7-12) .

ومن الملاحظ هنا أن **بارسونز** ملتزم بفكره نظرية وأخرى تحليلية حيث تتمثل الأولى في الإطار العام المشروعية دور المرأة ، حيث تحتل فئة الأدوار والوظائف المتكاملة مكانه أساسية ووحيدة ، أي دون افتراض لوجود صراعات حادة تؤدي إلى الانهيار التام للأسرة .

أما الفكرة التحليلية فتتمثل في توالي وترابط الأنساق سواء الأساسية أو الفرعية ، حيث إن وظائف المرأة لا يمكن أن ينعزل عن النسق الكلي ، حيث ترتبط بالوحدات الكبرى عن طريق الدور البيولوجي والاجتماعي أيضاً ، وكذا فإن أهم الوظائف للمرأة من وجهة نظر **بارسونز** تتلخص في القدرة على ترسيخ وضع متوازن ومنسجم لتعويض أية تأثيرات سلبية تكون ناتجة من التفاعل الأسري مع العالم الخارجي (الجهمي : 1980م ، ص202-206) .

كذلك من رواد النظرية الوظيفية " **نظرية البايو اجتماعية** " التي أبدعها **هربرت سبنسر** وهي **نظرية تقارن** بين الكائن الحيواني بالمجتمع من حيث الأجزاء والوظائف والتكامل بنفسها ، فالكائن الحي كجسم الإنسان يتكون من أجهزة وأعضاء كالجهاز العظمي والعصبي ، ولكل عضو أو خلية واجباتها وحقوقها ووظيفتها التي تساعد على ديمومة الكائن الحيوبقائه (الحسن : 1988م ، ص51-52) .

كما قدم العالم **إميل دوركايم** الفرنسي المولد حيث ورث الكثير من الاتجاهات والتقاليد الفرنسية السائدة في الفكر الاجتماعي ، وخاصة النزعة العضوية ، ورغم أن كتاب **إميل دوركايم** " **في تقسيم العمل الاجتماعي** " كان نقداً قاسياً فإن الكثير من قضايا كم تأثر بالمناخ الفكري السائد في القرن (19) والمتهم والمتأثر بعلم الأخبار ، ونعكس لنا افتراضات سائدة عند العضوين وهي :

1- نظر إلى المجتمع باعتباره وحدة قائمة بذاتها .
2- نظر إلى أجزاء النسق باعتبارها تحقق وظائف أساسية للكل .
3- الأنساق الاجتماعية لديها حاجات ينبغي أن تشبع إذ ما أردنا تجنب حالات الانحراف.
4- الأنساق لديها نقاط للتوازن تدور حولها الوظائف الطبيعية .

وقد كتب **دوركايم** عندما نأخذ على عاتقنا تفسير ظاهرة اجتماعية ، فلا بد أن نبحث بحثاً دقيقاً عن السبب الواضح الذي ينتجها ، ونفصله عن الوظيفية التي تؤديها هذه الظاهرة ، ونحن نستخدم مفهوم الوظيفية ونفصلها ونميزها من الغرض أو الغاية ، لأن الظواهر الاجتماعية لا تتكون بسبب النتائج الناقصة التي تنتجها هذه الظواهر .

كما ذكر الباحث **دوركايم** لكي نفسر ظاهرة اجتماعية معينة فلا يكفي أن نبين السبب الذي تعتمد عليه الظاهرة ، بل ينبغي أيضاً على الأقل في أغلب الحالات أن نبين وظائف هذه الظاهرة في تدعيم وتوطيد النظام الاجتماعي والكلمتان " **في توطيد** " تفيدان أن وجود أجزاء النسق لا يمكن أن تفسر

إلا من خلال الكل أي من خلال النظام الاجتماعي الذي تعمل الأجزاء على استمراره (تيرنو ، ترجمة فرج : 1999م ، ص20-21) .

أيضاً قدم **روبرت ميرتون** وجهة نظر حول أنماط التكيف مع هذه التغيرات من حيث العلاقة بين الوسائل والأهداف بدءاً من الامتثال حتى الرفض ، مروراً بالطقوسية والاستجابة والتمرد ، في معادلة لا تفرض أية أشكال من الانهيار والنظامي ومرتكزة على وجود معوقات وظيفية للكشف عنها العديد من المظاهر ، وإن كان يمكن تفسيرها في إطار الوظائف الكامنة المتمثلة في إعادة التوازن والاستقرار ليكون أكثر ثباتاً (قناوي : 1993م ، ص106) .

وتضمنت أعمال **ميرتون** اللاحقة شارة واضحة إلى فكرته الأصلية بأن الوظيفية المعاصرة تواجه المشكلات نفسها التي عجز الانتربولوجيّون الرواد عن حلها ومعياره عامة ، رأى **مبرتون** أن النظرية الوظيفية يمكن أن تضمن ثلاث مسلمات تثير التساؤل :

1- الوحدة الوظيفية للأنساق الاجتماعية .
2- العمومية الوظيفية للعناصر الاجتماعية .
3- العناصر الوظيفية عناصر ضرورية أساسية للأنساق الاجتماعية .

1- **مسلمة الوحدة الوظيفية** : بفرض **دور كايم** أن الأنساق الاجتماعية تكشف عن التكامل الاجتماعي فرضياً آخر ثوراه " أن الأنساق الاجتماعية تكشف عن مطلب أساس أو حاجة ضرورية من أجل تحقيق البقاء الاجتماعي ، فإن **مبرتون** رأى درجة التكامل في النسق قضية يتعّين أن تتحدد تجربتنا " (تيرنو ، ترجمة فرج : 1999م ، ص78-79) .

2- نظرية الدور :

تعد نظرية الدور من النظريات الهامة في تفسير جانب من الحياة الاجتماعية ، أو فهم الشروط التي يجب أن يحققها المجتمع ، ومن بين هذه الشروط الأساسية عملية النقل الثقافي في أساليب السلوك والعادات والقيم ، وتحديد الأدوار الاجتماعية هو مجال نظرية الدور .

وتقدم نظرية الدور التصورات النظرية والتفسيرية للأدوار التي تتم في نسق اجتماعي معين ، ولذلك فإن مصطلح نظرية الدور لا يشير إلى نظرية واحدة فقط ، وإنما يعني مجال دراسة يتبع لعدد من التفسيرات والفرضيات لما يحدث من أدوار في الحياة الاجتماعية ، وإذا بحثنا عن الأصول التاريخية لهذه النظرية ، فإنه يمكن إرجاعها إلى تفسير " **دوركايم** " للفعل الاجتماعي ، وهو في رأيه يخضع لقواعد أو طرق جمعية في السلوك والتفكير وفي الشعور ، والدور الاجتماعي هو فعل يتألف من قواعد ومعايير يخضع لها فعل الأفراد كما أنه يخضع لتوقعات من الأفراد المشتركين في النسق الذي يتم فيه أداء الدور (فشيكة : 2009م ، ص2) .

ويرى منظرو الدور أن العالم الاجتماعي شبكة من الأوضاع أو المراكز المتداخلة ، التي يؤدي الأفراد داخلها أدواراً متعددة يمكن أن تميز لكل وضع مثلماً تحدد لدى الجماعات والطبقات والأوضاع المتباينة أنواعاً متنوعة من التوقعات تحدد كيف يؤدي الفاعلون سلوكهم بطريقة مميزة ، وهكذا يتكون التنظيم الاجتماعي من أنواع متعددة من شبكات المراكز والتوقعات ويفترض عادة أن السلوك الذي يؤديه الفاعلون يمثل وظيفة شاملة لبناء الأوضاع في ذاتها ، وأنواع التوقعات التي تلازم تلك الأوضاع (تيرنر ، ترجمة فرج : 1999م ، ص216) .

المفاهيم الأساسية لنظرية الدور :

تستند نظرية الدور إلى مجموعة من المصطلحات والمفاهيم الرئيسة التي تشكل بعد رئيساً في البناء النظري لها وتشير إلى أهم المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بها ذات العلاقة بدراسة التنظيم الاجتماعية .

1 – مفهوم الدور :

يعرف الدور في **قاموس علم الاجتماع** بأنه " نموذج يتركز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد لمكانه داخل الجماعة ، أو موقف اجتماعي معين ، ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون ، كما يعتنقها الشخص نفسه " (غيث : 2006م ، ص390) .

ويعرف الدور في **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** بأنه " السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة ، وهو الجانب الديناميكي لمركز الفرد ، حيث يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة والدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز ، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه " (بدر : 1986م ، ص395) .

ويرى منظرو الدور أن العالم الاجتماعي شبكة من الأوضاع أو المراكز المتداخلة ، التي يؤدي الأفراد داخلها أدواراً متعددة ، ويمكن أن تميز لكل وضع مثلماً تحدد لدى الجماعات والطبقات والأوضاع سلوكهم بطريقة مميزة ، وهكذا يتكون التنظيم الاجتماعي من أنواع متعددة من شبكات المراكز والتوقعات (تيرنر ، ترجمة فرج : 1999م ، ص215) .

وتركز نظرية الدور على البناء المعياري للسلوك والعلاقات الاجتماعية والمطالب التي تصدر في موقف التفاعل ، وتكون هذه المطالب التي تفسر من خلال اكتساب الدور التي تشكل السلوك الإنساني .

وتصور نظرية الدور الذين يشغلون أوضاعاً معينة ويؤدون أدواراً محددة أنهم يكشفون عن سمتين متداخلين هما :

أ – الخصائص المرتبطة بالذات .

ب – مهارات وقدرات لعب الدور ، ورغم أن مفهومات نظرية الدور المرتبطة بالذات متباينة ، فإن هذه المفهومات تميل إلى أن تتجمع حول نظام للتحليل يهتم بتأثير مفهومات الذات على الأنماط المختلفة للتوقعات التي توجه السلوك المرتبط بمراكز معينة ، وتعرف مهارات أداء الدور قدرات الأفراد على إدراك الأنماط المختلفة للتوقعات .

وتدرك هاتان الخاصيتان الذات ومهارات أداء الدور باعتبارهما خاصيتين على مستوى عال من التداخل ، حيث تحقق مفهومات الذات إدراك التوقعات والطريقة التي تتفاعل بها الأدوار (تيرنر ، ترجمة فرج: 1999م ، ص218) .

ويعمل مفهوم الدور على ربط السلوك الفردي لبعض المعايير الاجتماعية حول السلوك المتوقع من الفرد وفقاً لعمره وجنسه ووضعه الطبقي والمهني ، فإذا كانت المكانة تمثل الموقع الذي تحيله للفرد في البيئة الاجتماعية ، فإن الدور الذي يمثل السلوك الذي يتناسب مع هذه المكانة أو السلوك الذي يتوقعه الغير من الفرد عند إدراكهم لمكانته الاجتماعية والوظيفية .

بذلك يرتبط الدور بالمكانة حيث يستمد تأثيره في الشخصية من قوة المكانة وأهميتها ، ويرى أصحاب هـذه النظرية أن الفرد بإمكانه أداء أفراد أكثر من دور ، وأن المرأة تؤدي دورها وفق هذه النظرية ، ويتحدد من خلال ثقافة المجتمع ، وما تضيفه على ذلك الدور من أدوار اقتصادية واجتماعية ومن ثمَّ يكون أداء المرأة لدورها يختلف من ثقافة إلى أخرى ، أو تؤدي وفق الثقافة المسيطرة على المجتمع (فشيكة : 2009م ، ص16) .

وسوف تُعْرَضُ بعض المداخل النظرية التي لها علاقة بنظرية الدور ، ويمكن التمييز بين عدد من المداخل النظرية التي تتناول الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع .

1- المدخل التقليدي :

يميل أنصار هذا المدخل إلى اختزال قضية المرأة في الانتصار لبني جنسها ، والدفاع عن كيانها النسائي ، واعتبار العمل والإسهام فيه عقيداً عن نبد التبعية للرجل ، فهناك من تراه وسيلة تؤكد بها المرأة ذاتها ، في حين تراه أخرى أنه إنهاء لمشكلة السيطرة الذكورية على بنية المجتمع ، وإحلال المبدأ الديمقراطي الخاص بالفرصة المتساوية لكلا الجنسين .

وقد أثمر هذا المدخل عدداً من المقالات والمؤتمرات والندوات تحت اسم تحرير المرأة ، وحقوق المرأة ، ظهرت فيها ملامحه في تفسير قضية المرأة ، وتشير الدلائل إلى أن هذا المدخل قد استوفى أغراضه ولم يعد يعير أنتباهاً كما كان من قبل ، وهكذا يمكننا أن نقرر بأن الاستغراق في نزعة التحرر

النسائي من خلال المدخل التقليدي لم تعد تليق بحجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المجتمع (أبوطاحون : 2000م ، ص93–94).

2- المدخل البنائي :

يهتم هذا المدخل بدراسة أدوار المرأة في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية والبنائية مثل نمط الإنتاج ، والتدرج الاجتماعي ، والمكانة الاجتماعية ، والطبقة الاجتماعية ، ونتج عن ذلك تغير في تلك الأدوار انعكس على مكانة المرأة في المجتمع ، نتيجة لعملية التحديث المصاحبة لهذا المدخل (عفيفي : 1996م ، ص31–32) .

3 - مدخل التحديث :

وهو يُعْنَى بتغير أدوار المرأة في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع كافة ، وذلك من خلال تحديث الاستخدامات التطبيقية للعلوم ، الأمر الذي يؤدي إلى التحول من الأساليب القديمة إلى الأساليب الحديثة وأنصار هذا المدخل يرون أن ما تقوم به المرأة الريفية من أدوار إنما يمكن تفسيره في ضوء ديناميات التغير ، ويربطون بين ما تقوم به المرأة من أدوار ، وبين طبيعة البناء الاجتماعي القائم ، وما يطرأ على هذا البناء من تغيرات تنعكس بدورها على طبيعة ما تقوم به المرأة من أدوار اقتصادية تساهم في دعم المستوى المعيشي للأسرة والمجتمع ، إلى جانب إسهامها في إبراز معايير جديدة للمكانة ، ويعني هذا المدخل بإظهار الأدوار الجديدة التي تقوم بها المرأة ، وانعكاس تلك الأدوار على مكانة المرأة في المجتمع وفي ضوء التغيير الذي يتعرض له المجتمع كافة (أبوطاحون : 2000م ، ص98–99) .

4 - المدخل الثقافي :

يفسر هذا المدخل ما تقوم به المرأة من أدوار متعددة في المجتمع من خلال ثقافة المجتمع ، وما تضيفه من قيمة اقتصادية واجتماعية على الأدوار التي تقوم بها المرأة ، إذ إن الثقافة على حد تعريف **كلاكهون** هي جميع مخططات الحياة التي تكونت على مدى التاريخ بصفتها موجهات محتملة لسلوك الأفراد وتضم مخططات الحياة الصريحة والضمنية (مصطفي : 2002م ، ص79) .

5 - مدخل التبعية :

يفسر هذا المدخل المرأة ومكانتها في المجتمع في ضوء علاقات التبعية المتعددة ، فيرى أنصار هذا المدخل أن تدني قيمة الأدوار التي ترتبط ارتباطاً أساسياً بنمط الإنتاج الرأسمالي ، وتبعية المجتمع الريفي للمجتمع الحضري ، وانتهاء تبعية المرأة للرجل ، وذلك في إطار تبعية الوحدات الأقل نمواً للوحدات الأكثر نمواً .

ويقوم هذا المدخل في تفسيره لأدوار المرأة بصفته قوة عمل احتياطية يستعان بها عند الضرورة ، ويُسْتَغنى عنها تبعاً لمتطلبات الإنتاج ، وذلك حتى يتمكن هذا النظام من المحافظة على بقائه ، وأن يتجنب حدوث موجات التضخم والكساد (عفيفي : 1996م ، ص34) .

6 - **المدخل المادي :**

يفسر هذا المدخل حجم مشاركتها في عمليات الإنتاج ، وفي ضوء متغيرات الطبقة التي تنتمي إليها ، والمرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع بصفة عامة .

وعلى الرغم من التحولات الكبيرة التي طرأت على انتقال اقتصاد المجتمع العربي ، فإنَّ هذه المتغيرات لم يصاحبها تغير مماثل في أدوار المرأة خارج المنزل .

وظلت قابعة في أدوارها التقليدية ، تابعة بأدوارها الهامشية نتيجة لعدم إتاحة الفرصة لها للمشاركة في إنتاج سلع ذات قيمة اقتصادية عالية في السوق (عفيفي : 1996م ، ص33–34) .

7 - **المدخل الاقتصادي :**

ينظر إلى المرأة في هذا المدخل بصفتها عنصراً ضمن عناصر الإنتاج التي تسهم في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، وتولد الدخل القومي ، ويركز أنصار هذا المدخل على الدور الذي يمكن أن تلعبه قوة العمل النسائي في الاقتصاد العام ، وتحديد الأعمال التي يتحتم على المرأة القيام بها والنتائج المترتبة على القيام بهذا العمل من صراع الأدوار وخلافه ، ويلتقي المدخل الاقتصادي مع المدخل المادي في تفسير أدوار المرأة في ضوء قيامها بأدوار هامشية .

لكنَّ المدخل المادي يذهب في تفسيره إلى أن فهم الأدوار الاقتصادية للمرأة في المجتمع إنما يتم في ضوء فهم النسق الاقتصادي لهذا المجتمع ، وهو يوفر أهمية للعوامل في التفسير ، ويذهب إلى أن البناء الاقتصادي هو المسئول عن تحديد الجوانب اللامادية للمجتمع ، ويؤكد أهمية الفهم التاريخي للظواهر (أبوطاحون : 2000م ، ص96) .

تُعَدّ نظرية الدور مهمة لمعرفة أدوار المرأة وتنوعها ، باعتبار أن هذه الدراسة التي بصددها تتناول دور المرأة الاقتصادي ، ووجودها في المجتمع بصفتها سيدة أعمال .

ثانياً : نظريات التنمية المفسرة لموضوع الدراسة

تمهيد :

إن عملية التنمية هي عملية مستمرة تهدف إلى تغيير البنان الاقتصادي والاجتماعي والفكري والسياسي والإداري للجميع من أجل توفير حياة الكريمة للفرد ، فالحياة الكريمة تفي أيضاً ، تنمية الفرد فكرياً وثقافياً وتوفر له حرية الاختيار وتحقيق الذات إن الخروج من أزلة التخلف لا يعني أبداً اقتباس عادات وتقاليد الغير إن التقدم بمعانيه وبمقايسيه المتعددة يختلف كثيراً عن مجرد تقليد الدول المتقدمة في عاداتهم ومعيشتهم وأسلوب حياتهم (الحبيب : 1985م ، ص113) .

وتقسم نظريات التنمية بحسب النشاط والمجال وذلك من خلال عرض النظريات الاقتصادية والاجتماعية المفسرة لعملية التنمية .

نظرية النمو المتوازن :

ترى هذه النظرية أن يكون برنامج التنمية في الدول النامية شاملاً لكافة القطاعات المختلفة أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته وذلك نتيجة لوجود تشابك بين القطاعات بعضها بعض لأن كل قطاع يمثل سوقاً لناتج الآخر من أجل إحداث تغير كبير وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني للتغلب على كثير من عوائق التنمية لتصبح عملية تراكمية وتقوي ذاتها بذاتها (عريقات : 1992م ، ص44) .

ويعتبر روداند راجز نبركه من أهم مؤيدي نظرية النمو المتوازن ومن أهم تمر ميراثها أن التنمية لا تتم إلا عن طريق استثمار رأس المال في جبهة عريضة من الصناعات المختلفة ، كما أن انخفاض الدخل الحقيقي ليس إلا انعكاساً أو نتيجة للإنتاجية المنخفضة وهذه ترجع إلى نقص رأس المال ، ونقص رأس المال يرجع أساساً لعاملين هما ضعف القدرة على الادخار وضعف الحافز للاستثمار .

ويعلل أصحاب هذه النظرية الموقف بضيق السوق أي انخفاض المقدرة الشرائية لدى المستهلكين (الحوات : 1991م ، ص68) .

ويقول ديفيد هاريسون في كتابة علم اجتماع التنمية والتحديث أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للتنمية فهو يعني في معظم الأحيان النمو الاقتصادي والتغير البنائي الاقتصادي والتصنيع التلقائي وتحقيق الذات والاعتماد على الذات شخصياً وقومياً وإقليماً وثقافياً .

وإن الحداثة أسهل تحديداً وتعريفاً ولو وضعناها بشكل أبسط نقول بأنه الحداثة هي آخر ما تم التوصل إليه في مكان وزمان معينين وبشكل عام سنكون مظهراً من مظاهر الغربية التي تشمل على تغييرات يمكن مقارنتها بحالة من الاستقرار التقليدي كانت سائدة في السابق ، وفي الحقيقية أن أية إشارة للحداثة تتضمن وضع شيء جديد له نظامه الجديد ويمكن أن يشتمل التحديث أيضاً على تغييرات بنائيه على نطاق واسع وإذا أخذنا مقالاً على ذلك من **بيرغر وزملائه** سنة **1974م** ، فإنه يمكن أن برائن إنتاج الجملة بعض التغييرات مثل زيادة الدخل وتغييرات في بناء الأسرة خصوصاً في دور المرأة وتراجع في الصناعات اليدوية التقليدية أو الزراعية هذه التغييرات سماها " **بيرغر** " حديثاً بالثقافة الاقتصادية (هوم : 1998م ، ص218-219) .

وقد وضح **مصطفى التير** في كتابة مسيرة تحديث المجتمع الليبي أهم التفسيرات الحديثة الظاهرة التحديث حيث ذكر أن عمل **دانيال ليرنر** إنحياز المجتمع التقليدي ، حيث **مبز ليرنر** بين نمطين من المجتمعات تقليدي وحديث .

تتلخص نظرية ليرنر في نموذج يجمع بين عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة التي ترتبط في علاقات تراثبيه تعكس درجة تحديث المجتمع وبأخذ النموذج الشكل الثاني .

انتشار الصناعة يؤدي إلى انتشار التحضر وإلى ارتفاع نسبته وهذا يؤدي إلى انتشار التعلم الذي يؤدي إلى توسيع نطاق المشاركة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وهذا يقود بدوره إلى تطوير الشخصية الحديثة أو ما يعبر عنه **ليرنر** بالاستبعاد الوجداني .

وهذه الخاصية تجعل الفرد أكثر استعداداً للحركة الاجتماعية وتوسيع نطاق مشاركته وأكثر تطلعاً لاختبار انجازات الجديدة .

ومن بين الدراسات التي اهتمت بدراسة التغييرات التي تحدث على شخصية الفرد وكيف تؤثر في البيئة المحيطة به تلك التي تام بها " **إنكلز وسميث** " في سنة أقطار في أمريكيا اللاتينية وإفريقيا واسيا .

قامت هذه الدراسة على فرضية تقول بأن أصحاب الشخصيات الحديثة يعملون لتحديث مجتمعهم ونظراً إلى أن المجتمع يتكون من أفراد كثيرين فإن شخصيات هؤلاء الأفراد تختلف ونتمايز ولكي يسير المجتمع في درب التحديث لابد من انتشار الأفراد ذوى الشخصية الحديثة بين المتمين إليه .

وهذا المطلوب في بعض المجتمعات ومنها المجتمع الليبي حيث لا بد من انتشار هؤلاء ذوى الشخصية الحديثة حيث يجعل الفرد أو بالأخص المرأة أكثر استعداداً لتوسيع نطاق مشاركتها وخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكي يسير المجتمع في درب التحديث .

وللتعرف على الخصائص العامة للشخصية الحديثة والتي فحصها **إنكلز وسميت** سنة **1974م** ومنها :

1- الرغبة في المغامرة والدخول في أنشطة جديدة وتعلم طرق جديدة لحل مشكلات الحياة اليومية .

2- الاتجاه نحو التحرر من أثر القيود التقليدية المتمثلة في سلطة الأسرة ورجال الدين بحيث ينتقل من الأسرة إلى العمل والمنظمات والاتحادات .

3- الإيمان بقدرة العلم على حل مشكلات الحياة والابتعاد عن التفسيرات الغيبية أو الاستسلام للقضاء والقدر .

4- ارتفاع درجة التطلعات والطموح .

5- الميل إلى الانضباط في العمل والتقييد بالمواعيد والتخطيط لأنشطة المستقبل بما في ذلك الأنشطة اليومية .

6- الاهتمام بالمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية على المستوى الوطني .

7- الاهتمام باكتساب المعارف العلمية والإطلاع على مجريات الأمور والاهتمام بالحصول على الأخبار المتعلقة بقضايا وطنية وقومية وعالمية ونفضلها على تلك المتعلقة بأمور محلية أو بجماعة صغيرة .

كما ذكر **مصطفى التير** في كتابة مسيرة التحديث إن انخفاض نسبة مساهمة المرأة في الوقت الحاضر في الأعمال الاقتصادية لا يرجع للتخوف من فرصتها للرجل أو أخذ نسبة من الأعمال التي كان ممكن أن يقوم بها الرجال وإنما يرجع في المكان الأول إلى صفات التركيب الاجتماعي المحلي ، وعرقلة بعض جوانبه لمساهمة أكبر من جانب المرأة (التير : 1992م ، ص356) .

تستهدف برامج التنمية أساساً القضاء على نظام الاقتصادي التقليدي الذي يعتمد على اقتصاديات الكفاف والذي بتسم بانخفاض الإنتاجية وبتوجيه الإنتاج لتلبية الاستهلاك المحلي قصير المدى وتسعى هذه البرامج إلى إحلال اقتصاديات الإنتاج الصناعي الذي يعتمد على

التكنولوجيا المتقدمة والتنظيم الاجتماعي الرشيد وإن التنمية الشاملة تعتمد في جوهرها على التنمية الصناعية وترشيد الصناعية وفيما يلي أهم التغيرات الاقتصادية المطلوبة والمصاحبة لانطلاق عمليات التحديث داخل المجتمع .

أ – استثمار رأس المال يستمر في المجالات الإنتاجية الممثلة في سرار التكنولوجيا الحديثة للتصنيع والتدريب وتكوين تيارات فنية إدارية وتوجيه قدر من رأس المال لبناء مؤسسات قوية للتحويل أو التسويق أو التخزين .

ب – تطلب التنمية الاقتصادية أحداث تغيرات أساسية في البناء المهني أو تكوين القوى العاملة داخل المجتمع فإنه يجب توجيه جزء كبير من هذه القوى تجاه الصناعات والخدمات التي تتطلبها ونحو المهن الفنية العليا التي تتطلبها عمليات الفنية الشاملة (السمالوطي :1981م ،ص322-324) .

فعملية التحديث أو مصطلح التحديث يعني انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل الحديث إلى أنماط تكنولوجية وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربية المتقدمة اقتصادياً والمستقرة نسبياً .

وهذا الانتقال نادراً ما يحدث بلطف وسهولة حيث أنه يؤثر في كل مؤسسة اجتماعية وتمس كل جماعة ويصبح ملموساً في كل طرق الحياة ، والتحديث مصطلح شامل يصف تغيرات عديدة في وقت واحد وعلى مستويات متعددة وهو يشمل التحديث أيضاً تطور وضع المرأة العاملة كما يرى " **روبرت بيلا** " التحديث باعتباره القدرة على أن يتعلم الإنسان كيف يتعلم (الخولي : 1993م ، ص75-76) .

إن المشكلات الاجتماعية لتعدد أدوار المرأة والعراقيل التي تقف أمامها في عملية التنمية البشرية في الدول الأقل تطوراً مردها غياب التباين الاجتماعي وعدم السماح بالتخصص المهني وجمود العناصر الثقافية التقليدية خاصة الدينية والقبلية (الزريبي : 2008م ، ص111) .

ويرى أنصار **المدخل البنائي** أن أدوار المرأة المختلفة ترتبط بطبيعة البناء الاجتماعي القائم وما يطرأ على هذا البناء من تغيرات مرتبطة بعملية التحديث كالتعليم والتحضر والهجرة والتصنيع والتحديات الاجتماعية والثقافية المصاحبة ، مما يؤدي إلى فرص العمل والمشاركة للمرأة ويتعرض هذا المدخل لنقد شديد نتيجة ارتباطه بالتحديث فإن بعض النقاء بدون أن التحديث لا يعني بالضرورة تحولا للأفضل بالنسبة للمرأة وإنما قد يكون تفسيراً إلى تربو من التبعية في علاقة المرأة بالرجل (الجوهري وآخرون : 1987م ، ص12) .

أما المدخلى الاقتصادي ينظر للمرأة أنها عنصر الإنتاج التي تسهم في مختلف الأنشطة الاقتصادية ويركز أنصار هذا المدخل على الدور الذي يمكن أن تلعب قوة العمل النساقي في الاقتصاد العام .

وفيما يختص بدور المرأة في الإنتاج فإن الإحصاءات بها لا تظهر كامل إسهامها في عمليات الإنتاج وخاصة في الأعمال المنزلية الخاصة بالعمل الزراعي الذي لا يطرح في السوق ، ولذلك فإن البيانات المتوفرة عن أدوار المرأة تظهر تدني إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي عامة وفي القطاعات الرئيسية وفي الاقتصاد القومي (أبوطاحون : 2000م ، ص96) .

أما فيما يخص **المدخل المادي** فعلى الرغم من التحولات التي طرأت على انتقال اقتصاد المجتمع العربي إلا أن هذه المتغيرات لم يصاحبها تغير مماثل في أدوار المرأة خارج المنزل وظلت قابعة في أدوارها التقليدية نتيجة لعدم إتاحة الفرصة لها للمشاركة في إنتاج سلع ذات قيمة اقتصادية عالية في السوق (عفيفي : 1996م ، ص33-34) ، وبهذا يلتقي المدخلان الاقتصادي والمادي في تفسير أدوار المرأة بغيابها بأدوار هامشية .

ثالثاً : الدراسات السابقة

تمهيد

تعد الدراسات السابقة مهمة جداً للباحث ، حيث يمكن من خلالها الوقوف على النتائج السابقة ، وتلافي الأخطاء ، وأيضاً التعرف إلى الكتب التي بصدد الدراسة التي يقوم بها الباحث .

حيث إن الباحثة تقوم بعمل دراسة عن دور سيدات الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، وبالتحديد في مدينة طرابلس .

تمثل الدراسات السابقة أهمية قصوى في مسيرة أية ورقة بحثية ، ومن أبرز الأسباب أنها تتيح للباحث التعرف إلى الجهود البحثية التي بذلك حول إشكالية دراسته والوقوف على ما هو ثابت وما هو متغير ، فيما يتعلق بالفروض والنتائج بصفة خاصة إلى جانب أنها تقدم للباحث عدداً من المحاذير النظرية والمنهجية التي يجب الانتباه لها فيما يرتبط بعدد من الفروض التي تم التأكد من عدم مصداقيتها في ضوء دراسات سابقة مماثلة (التير : 1996م ، ص31) .

ولذلك ستقوم الباحثة – بصورة مختصرة – بعرض بعض الدراسات التي كتبت عن دور المرأة في عملية التنمية ، وعن دور المرأة الاقتصادي ، والعمل خارج المنزل ، ودور المرأة في التنمية المستدامة .

لأنه لا توجد دراسة تشابه الدراسة التي تدرسها الباحثة ، وهي عن دور سيدات الأعمال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن توجد دراسات تتناول جزئية معينة من موضوع الدراسة وهذه :

- الدراسات المحلية .
- الدراسات العربية .

أولاً : الدراسات المحلية

الدراسة الأولى / دراسة عائشة محمد بن مسعود فشيكة 1996م بعنوان " المرأة والتنمية فيالمجتمع العربي الليبي" **دراسة ميدانية تقويمية لمراكز التنمية الريفية في المشروعات الزراعية** " .

حيث كان حجم العينة (150) مبحوثة ، واستخدمت الباحثة المسح الاجتماعي منهجاً للدراسة .

أهداف الدراسة :

1- التعرف إلى دور المرأة في المجتمعات الزراعية المستحدثة ، ومعرفة نتائج الاشتراك في مراكز التنمية الريفية على دور المرأة المنزلي .

2- التعرف إلى مدى التغير في اتجاهات النساء ، وأدوارهن في العمل المنزلي والزراعي ، وذلك من خلال قياس بعض مؤشرات التغير في دور المرأة المتدربة ، وعلاقتها بمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المشاريع .

3- تهدف الدراسة للتعرف إلى العلاقة بين دور المرأة وما تشهده المجتمعات الزراعية من تغييرات ، وتشمل استفادة النساء من خدمات التنمية ، وتأثير استخدام الوسائل التكنولوجيا في دور المرأة .

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج :

1- التنمية مفهوم مثير للجدل وذلك أدّى إلى صعوبة الاتفاق على مفهوم موحد .

2- اختارت أغلب الدول التنمية طريقاً للخروج من التخلف ، وتقاس التنمية في المجتمع بمدى مشاركة المرأة فيه .

3- تمثل مراكز التنمية الريفية في المشروعات الزراعية مكاناً تتفاعل فيه المرأة ، ويختلف عن التفاعل داخل البيت ، كما أن التدريب أحدث تغيرات في النواحي المعرفية والثقافية والاجتماعية ، وهذه مؤشرات لدراسة دور المرأة في هذا النمط من المعيشة .

4- أصبحت التنمية لها نتائج تشير إلى قياس مدى استفادة المرأة من التنمية ، ومدى مشاركتها واندماجها فيها .

5- أدت مشاركة المرأة في التنمية إلى أن يكون لها الحق في التعليم والعمل والمشاركة في اتخاذ القرارات (فشيكة : 1996م) .

الدراسة الثانية / دراسة خديجة عبدالكريم المجبري 1999م بعنوان " مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي " .

أجريت هذه الدراسة سنة **(1999م)** ، في **ليبيا** ، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي المقارن واعتمدت على الاستبانة ، حيث كانت العينة **(200)** مفردة من مجتمع الدراسة .

أهداف الدراسة :

مدى مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي وخاصة بعد صدور العديد من التشريعات التي تشجعها على الخروج إلى العمل .

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- مساهمة المرأة في التنمية أدى إلى مساهمة المرأة الليبية في القوى العاملة ، وصدور العديد من القوانين التي تشجع المرأة على الخروج للعمل .

2- ساهمت المرأة في النشاط الاقتصادي لحاجة الأسرة إلى تحسين المستوى المعيشي ، وكان هناك ضغط معنوي على المرأة بسبب العادات والتقاليد السلبية تجاهها .

3- كما أشارت الدراسة إلى أن المرأة الليبية تميل إلى العمل في مجالات الخدمات مثل التعليم والصحة ، والعمل الاقتصادي ، من دوافع خروج للعمل (المجبري : 1999م) .

الدراسة الثالثة / دراسة عبدالحكيم ارحومه 2005م بعنوان " العمل الوظيفي للمرأة وأثره على دورها الاجتماعي بالأسرة " .

أجريت هذه الدراسة في ليبيا ، وبالتحديد في منطقة غريان ويفرن سنة **(2005م)** ، وقد تضمنت الدراسة عينة عشوائية ، وقد بلغ عدد العينة **(130)** مفردة مقسمة على منطقتي غريان **(65)** ويفرن **(65)** مفردة ، وقد استخدم الباحثالمنهج التاريخي ، والمنهج المقارن ، والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة ، وتم استخدام استمارة البحث والمقابلة المباشرة وسيلة لجمع البيانات .

وقد هدفت الدراسة للتعرف إلى الظروف التي دفعت بالمرأة للعمل خارج المنزل، وكذلك الاتجاهات القديمة لدى الفئات الاجتماعية الريفية والحضرية المرتبطة بخروج المرأة للعمل .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1- يُعَدّ العمل في مجال التعليم من أفضل المجالات المناسبة لعمل المرأة .

2- تبين الدراسة أن نسبة كبيرة من أفراد العينة كان مستواهم التعليمي جامعياً وما فوق الجامعي ، لهذا يشير إلى ثقافة عالية ومعاصرة من شأنها تشجيع المرأة للخروج إلى العمل .

3- توصلت الدراسة إلى أن الثقافة السائدة في الريف والحضر ، هي ثقافة واحدة اتجاه القيم الاقتصادية التي تعمل بها المرأة(ارحومه : 2005م).

الدراسة الرابعة / دراسة علي الهادي الحوات 2006 م بعنوان " المرأة والتنمية والعمل في ليبيا " .

أجريت هذه الدراسة سنة **(2006م)** عن دور المرأة في المجتمع الليبي المعاصر ، وخاصة العلاقة بين المرأة والاقتصاد والتنمية ، ومشاركتها في العمل الاقتصادي والحياة العامة من منظوري التنمية الأول هو واقع المرأة الليبية بأبعاده الاجتماعية العامة ، والثاني منظور الدراسات المعاصرة والاتجاهات الاجتماعية حول النوع الاجتماعي وعلاقته بالتنمية ، ومن حق المرأة أن تنال ما يناله الرجل

من امتيازات قانونية واجتماعية واقتصادية من بينها العمل والمشاركة في التنمية وبناء مجتمعها ، شأنها شأن الرجل في بناء المجتمع وتحقيق نموه الاجتماعي والاقتصادي .

وقد كان المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصف التحليلي ، والاستنتاج المعتمد على معلومات وبيانات ونتائج دراسات سابقة نظرية وميدانية وإنمائية .

وهدفت هذه الدراسة إلى :

1- موقف الأسرة الليبية من خروج المرأة (الأم أو الفتاة غير المتزوجة) إلى العمل في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة في المجتمع الليبي .

2- وتهدف الدراسة إلى تحليل الآثار المترتبة على عمل المرأة ، سواء هذه الآثار موجودة على مستوى شخصية المرأة نفسها زوجة أو أمّاً أو على مستوى رعاية أطفالها وتربيتهم .

3- وتهدف الدراسة إلى تحديد أهم العقبات الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تحول دون خروج المرأة الليبية إلى العمل والمساهمة في حركة التنمية الشاملة في ليبيا .

4- تهدف إلى تعرض مجالات وميادين العمل التي تفضلها المرأة العربية دون غيرها من الأعمال والنشاطات الاقتصادية .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، وهي :

1- توصلت الدراسة إلى بناء صورة المرأة في التاريخ الاجتماعي القديم ، وتحديد صورة المرأة في مجتمع اليوم ، وإسهامها في نموه وتطوره .

2- إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي أدوات لمساعدة المرأة للاندماج في المجتمع ونشاطاته الاقتصادية .

3- إن مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة هي محاولة لرفع مستوى المعيشة للمرأة ، وخاصة الفقيرة من خلال مشاركتها في العمل الاقتصادي .

4- لابد من عرض استراتيجية وطنية للمزيد من اندماج المرأة في حياة المجتمع ، ونشاطاته المختلفة، وتوظيف التخطيط الاقتصادي والمشروعات الاقتصادية خاصة الصغيرة للمزيد من المشاركة والعمل والانتماء للمجتمع (الحوات : 2006م) .

الدراسة الخامسة / محمد عبدالمحسن عبدالله محسن 2007م بعنوان " التحديث وعلاقته بالوعي الاجتماعي للمرأة في المجتمع الليبي " دراسة ميدانية مقارنة بين الريف والحضر .

أجريت هـذه الدراسـة سنـة **(2007م)** ، وهي تعدّ من **الدراسـات الوصفيـة التحليليـة المقارنـة** ، حيث اعتمدت على **منهج المسح الاجتماعي بالعينة** من جمهور المرأة الليبية في مدينة **مصراتة** لعدد **(400) مفردة** ، واستخدمت **الاستمارة لجمع البيانات** ، ويعد أسلوب المقابلة أحد الأساليب التي استخدمت لجمع المعلومات الأولية والأساسية .

وقد هدفت الدراسة إلى :

1- التعرف إلى أثر عمليات التحديث على تكوين ، وتوضيح ، ووعي المرأة الليبية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً .

2- مدى ملائمة أثر عمليات التحديث مع توجهات التنمية في المجتمع الليبي الحديث ، والمسئوليات الجديدة المنوطة بالمرأة الليبية .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

1- وصلت التغيير والتحديث التي مر بها المجتمع الليبي خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، غيرت ملامح ومظاهر الوعي الاجتماعي ، والحياة الاجتماعية ، لجميع التشريعات .

2- أقرت مبدأ المساواة الكاملة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في المجتمع الليبي ، لذلك تعاظم إقبال المرأة على التعليم والمشاركة في النشاط الاقتصادي والسياسي ، كما جاءت في البيانات الرسمية وبيانات العينة .

3- انخفاض معدلات الأمية بين النساء اللاتي بلغن خمسين سنة أو أقل .

4-تكريس اتجاهنحو نظرة المرأة للقضايا اليومية الاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذي رفع من مستوى التوافق مع المحيط الاجتماعي الجديد ، فبرزت قدرة المرأة على التكيف مع برامج التحديث ، ودخلت المرأة مواقع العمل ، رغم تركيزها على مجالي التعليم والصحة (محسن : 2007م) .

الدراسة السادسة / دراسة فاطمة عبدالسلام بنور 2009م بعنوان " مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا " .

أجريت هذه الدراسة سنة **(2009م)** في مدينة طرابلس ، ولقد استخدمت الباحثةالمنهج الوصفي التحليلي ، وكانت عدد مفردات العينة **(120) مفردة** من النساء المتعلمات في قطاع التعليم العالي .

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى مايلي:

1. التعرف إلى العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في المجتمع الليبي .
2. التعرف إلى حجم ودور المرأة في الإسهام في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسة .
3. كما هدفت الدراسة للتعرف إلى بعض العقبات والمشكلات التي تعوق المرأة المتعلمة في القيام بدورها في التنمية البشرية بالمجتمع الليبي .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، وهي :

1. أكدت نتائج الدراسة أن إسهام المرأة في التنمية الاجتماعية بمجال تقنية المعلومات بمستوى متوسط الأمر الذي يؤكد دمجها في عملية التنمية الاجتماعية ومشاركتها بذلك وفق نتائج الدراسة .
2. أكدت نتائج الدراسة أن المستوى التعليمي للمرأة يسهم في نشر تعلم المرأة ومن ثمّ حصول أسرتها على قدر من التعليم والمعرفة ، وذلك بنسة **(94.4%)** .
3. أكّدت نتائج الدراسة أن المرأة المتعلمة لها مهارات كافية للقيام بدورها بشكل صحيح في التنمية الاجتماعية ، وذلك بنسبة **(93%)** .
4. في ما يتعلق بمستوى مشاركة المرأة بالنهوض ببرامج الإسكان والمرافق العامة ، فإن النتائج العامة جاءت بمستوى متوسط ، وذلك يُعَدُّ مؤشراً إيجابياً إلى حدّ ما في مدى مشاركة المرأة المتعلمة والعاملة في عملية التنمية الاجتماعية من خلال النهوض ببرامج الإسكان والمرافق العامة في المجتمع .
5. أكدت نتائج الدراسة أنَّ المرأة تساهم بمستوى عالٍ في توفير حياة صحية وجيدة لأسرتها الأمر الذي يشير إلى مستوى عالٍ لأسهام المرأة المتعلمة العاملة في مجال التنمية الاجتماعية ، وتوفير حياة صحية وجيدة لأسرتها .
6. أكدت نتائج الدراسة أنالمرأة المتعلمة العاملة تقوم بدور يخلق جوّاً ملائماً لتفاعل أعضاء الأسرة ومن ثمَّ رفع المستوى الاجتماعي للأسرة ، وقد جاءت نتائج الدراسة بنسبة عالية تشكل تقريباً **(91%)** الأمر الذي يشير إلى مستوى إسهام المرأة المتعلمة العاملة لرفع المستوى الاجتماعيكان عالياً ، وذلك من خلال دورها في خلق جو ملائم لتفاعل أعضاء الأسرة .
7. أكدت نتائج الدراسة أن المرأة تساهم من خلال عملها بزيادة إنتاجيتها ، وكان هذا مؤشر أعلى مما يدل على أن المرأة المتعلمة والعاملة لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها الفاعلة لزيادة إنتاجيتها من خلال عملها .

8. أكدت نتائج الدراسة أن المرأة الليبية العاملة والمتعلمة تعمل في مؤسسات المجتمع الاقتصادية ، كمؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة ، الأمر الذي يشير إلى أن مستوى عمل المرأة المتعلمة في مؤسسات المجتمع الاقتصادية كمؤسسات الإنتاجية عالٍ جداً في أفراد العينة (بنور : 2009م) .

الدراسة السابعة / دراسة عواطف أبو القاسم الأبيض 2009م بعنوان " الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وعلاقتها بعمليات التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي " .

أجريت هذه الدراسة سنة **(2009م)** ، وبالتحديد في المجتمع الليبي في مدينة طرابلس ، حيث اتبعت الباحثة في هذه الدراسة منهجين أولهما المنهج التاريخي ، والثاني المنهج الوصفي التحليلي ، وكانت عينة الدراسة عشوائية عددها **(200)** مفردة من النساء المقيمات في مدينة طرابلس ، وقد هدفت الدراسة إلىمايلي :-

1- التعرف إلى المراحل التاريخية التي مرت بها المرأة الليبية ، وعرض أهم الحقوق التي تمتعت بها لتوضيح مستوى حجم التطور في التشريعات الليبية وفي تطبيقها .

2- التعرف إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وعلاقتها بعمليات التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي .

3- التعرف إلى بعض المعلومات التي حالت دون تمتع المرأة بحقوقها التي كفلتها التشريعات والقوانين في المجتمع الليبي .

وتتلخص أهم نتائج الدراسة فيما يلي :-

1- أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة بين عمل المرأة ومشاركتها في عمليات التنمية الاجتماعية، فالعمل قد أتاح فرص التحرر من جميع أشكال القيود، فخروجها إلى العمل ، وتوليها مسؤوليات إدارية وقيادية ساهم بدوره في مشاركتها في عمليات التنمية .

2- توصلت الدراسة إلي أن للمرأة حق التملك بمفردها ، أو بالاشتراك مع غيرها في مجالات العمل المختلفة ، لأنها كانت تعاني ، ولفترات طويلة ، من الاضطهاد والحرمان من غياب أغلب حقوقها الإنسانية .

3- أثبتت الدراسة أن المرأة تواجه صعوبة تحول دون مشاركتها في عمليات التنمية الاجتماعية وأيضاً رغبتها في العمل قريباً من مساكنها يعيق مساهمتها في عمليات التنمية الاجتماعية ، كما أن خروجها للعمل وتركها لبعض مسئوليتها المنزلية والاجتماعية يمنعها من نيل حقوقها ، كما يحد من مشاركتها في عمليات التنمية .

4- أثبتت الدراسة أن العادات والتقاليد الشائعة في المجتمع الليبي تعد أحد العوائق التي تمنع المرأة من نيل حقوقها ، كما تحد من مشاركتها في عمليات التنمية (الأبيض : 2009م) .

الدراسة الثامنة / الباشير عمران خليفة العريمي2013م بعنوان " دور المرأة في التنمية المستدامة في المجتمع العربي الليبي " دراسة ميدانية على عينة من النساء في منطقة بني وليد بمجتمعها الحضري والريفي .

أجريت هذه الدراسة سنة **(2013م)** ، وبالتحديد في منطقة بني وليد بمجتمعها الحضري والريفي ، استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي ، ونوع الدراسة وصفية ، حيث يستخدم الباحث وسيلة الاستبانة لجمع البيانات ،على عينة من النساء العاملات في منطقة بني وليد بليبيا بمجتمعها الريفي والحضري ، على عينة (**قصدية**) من مجتمع الدراسة (**الريفي– الحضري**) بعدد (240) مفردة .

وقد هدفت الدراسة إلى :

5- التعرف إلى طبيعة أدوار المرأة ومدى مشاركتها في عملية التنمية .

6- التعرف إلى المعوقات والتحديات المختلفة التي تحول دون تفضيل دور المرأة في عملية التنمية وكيفية إزالتها .

7- الكشف عن الآليات الملائمة لتفصيل دور المرأة في عملية التنمية .

نتائج الدراسة التي خلصت إليها هي :

1- أوضحت الدراسة أن المرأة تمثل نصف المجتمع ، فيجب الاستفادة من قدراتها وإمكاناتها في دفع عجلة التنمية في مختلف أوجه الحياة ، وأن عدم مشاركتها يؤثر سلباً في إنتاجية هذا المجتمع وتقدمه .

2- من خلال نتائج الدراسة يتبين أن المرأة الليبية بصورة عامة ، والمرأة الريفية على وجه الخصوص تعاني من القيود الاجتماعية التي يفرضها المجتمع عليها ، ومن ثمّ يحد من حرياتها في اختيار العمل الذي يناسبها ، ومن ثمّ يؤثر في مشاركتها الفعالة في التنمية .

3- بينت نتائج الدراسة أن المرأة الليبية ، بالرغم من المساواة في النوع ، والتمكين من حيث الشعارات ، فإنَّ البيانات تعكس ذلك بالنظر إلى الاختلافات الواضحة في هذا الجانب ، حيث إن المجتمع الليبي مازال بعيداً عن تحقيق هذا الهدف ، فتمثيل المرأة في النشاط الاقتصادي والسياسي مازال متواضعاً على الرغم من التحسين في وضعها التعليمي والصحي .

4- من خلال نتائج الدراسة يتبين أن المرأة الليبية ، وخاصة المرأة الريفية ، يفرض عليها نوعاً معيناً من التعليم ، ومن ثمّ نوعاً معيناً من الوظيفة المتمثلة في التدريس والتمريض ، ولا يفرض هذا النوع من الممارسة على الرجال ومن ثمّ تتجلى مظاهر عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على فرص أكبر ، وأكثر لصالح الرجال (العريمي : 2013م) .

ثانياً/ الدراسات العربية :

الدراسة الاولى / سعود فارس الجوبو 2002م بعنوان " الآثار المترتبة على عمل المرأة الكويتية والتخطيط لمواجهتها "

أجريت هذه الدراسة سنة **(2002م)** ، على مجموعة من السيدات الكويتيات حيث استخدم الباحث منهج الدراسة الوصفية التحليلية ، والمسح الاجتماعي بطريقة العينة ، واعتمد في جميع بياناته على استمارة الأستبانة للنساء العاملات على عينة **(110)** مفردة ، وقد تضمنت استمارة الاستبانة **(24) سؤالاً** .

وكانت وحدة الدراسة في هذا البحث هي المرأة الكويتية العاملة ، ولديها أبناء ، وقد تم حصر شامل لمفردات مجتمع البحث في أربع مؤسسات مختارة ، **حيث هدفت الدراسة إلى :**

1- التعرف إلى دوافع خروج المرأة الكويتية للعمل وتحديد المشكلات والآثار المترتبة على عملها ، كذلك معرفة الدور الذي يمكن أن تقوم به مهنة الخدمة الاجتماعية لعلاج مشكلات أبناء المرأة العاملة .
2- كما اهتمت هذه الدراسة بمعرفة المعوقات التي تحد من دور المرأة في التنمية والتخطيط لدعمها ومشاركتها في تنمية الموارد البشرية ، وركزت الجهود والأنشطة في المجتمع الكويتي على الاهتمام بتنمية العنصر النسائي ، اللاتي يشكلن نسبة تزيد قليلاً على نصف إجمالي الكويتيين .

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

1- يسهم عمل المرأة في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة ، حيث يلعب الدخل الذي تحصل عليه المرأة بجانب دخل الزوج أدواراً أخرى .
2- يعد التعليم هو السبب الرئيس لخروج المرأة إلى العمل ، وقد أسهم في توفير الأيدي العاملة والمثقفة التي تم تأهيلها للعمل في مختلف الأنشطة ، وبصفة خاصة في قطاع الخدمات .
3- يسهم عمل المرأة في رفع مركزها ومكانتها الاجتماعية ، حيث يضيف عليها العمل وضعاً متميزاً في بناء الأسرة أو البناء الاقتصادي (الجربو : 2002م) .

الدراسة الثانية / دراسة ناهد رمزي 2002م بعنوان " المرأة العربية والعمل "

أجريت هذه الدراسة سنة **(2002م)** ، في ثلاثة مجتمعات عربية (السودان ، لبنان ، الإمارات) هدفت الدراسة للتعرف إلى العوامل المؤثرة في عمل المرأة من حيث توافر فرص ونوعية العمل والمعوقات التي تضعف من مشاركة المرأة في سوق العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي والتوصل إلى التوصيات الكفيلة بتدليل المعوقات التي تحد من مشاركتهن في مجال العمل واقتراح استراتيجية عربية تعمل على تفصيل دورهن في مجال العمل .

واستخدمت هذه الدراسة في إطارها النظري نموذجاً مستمداً من النموذج النظري المستخدم في دراسات الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وقد روعي في اختيار الدول مجموعة من الاعتبارات (الموقع ، المستوى الاقتصادي) .

وسحبت من هذه الدول الثلاث عينات بأسلوب العينة الطبقية لضمان تمثيل جميع المناطق الجغرافية ، حجم العينة **(1547)** امرأة عاملة من الحجم الإجمالي يتراوح أعمارهن بين **(20 – 60)** سنة ، تختص الإمارات بعينة تبلغ **(627)** امرأة ، ولبنان عينة تبلغ **(520)** امرأة عاملة ، والسودان **(240)** امرأة ، موزعات على قطاعات الأعمال الرسمية وغير الرسمية ، واستخدم أسلوب المقابلة واللقاءات المفتوحة مع مفردات العينة .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- اختلاف واقع حياة المرأة في الأقطار الثلاثة ، وعدم الموازنة بين عمل المرأة داخل البيت وخارجه .
2- إسهام المرأة في دخل الأسرة وذلك يؤكد أن دخول المرأة إلى العمل كان واقعه الأساس الحاجة المادية والرغبة في زيادة دخل الأسرة .
3- وجود مشاكل تواجه المرأة العاملة تركز عمل المرأة في نوعية معينة كمجال الخدمات .
4- هناك تغير ملموس في معدلات خروج المرأة إلى العمل إلا أن ذلك التغير يسير بمعدلات بطيئة ، كما أنه يمس الكم دون الكيف (رمزي : 2002م) .

الدراسة الثالثة/ محمد عبدالله المطوع 2002م بعنوان " التغير القيمي وانعكاساته على أوضاع المرأة في مجتمع الإمارات " مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد **(30)** ، العدد **(2)** .

أجريت هذه الدراسة سنة **(2002م)** ، وبالتحديد في دولة الإمارات العربية المتحدة ،والهدف الأساس من هذه الدراسة هو التعرف إلى ملامح التغير الذي تعرضت له منظومة القيم الاجتماعية وانعكاسه على أوضاع المرأة الإماراتية في ضل الأوضاع والتغيرات العالمية والمحلية والإقليمية .

حيث تقع هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية ، ثم اعتمد الأسلوب التاريخي لرصد التحولات والتغيرات التي طرأت على منظومة القيم الاجتماعية للمرأة الإماراتية ، حتى تتمكن من وصف الواقع الاجتماعي والثقافي للمرأة الإماراتية وتشخيصه ، والتغيرات التي تعرضت لها ، اعتماداً على التحليلات الكمية والكيفية ، وقد اعتمدت أسلوب المقارنة وحيث تم اختيار عينة عمدية من النساء الإماراتية بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وتم استبعاد إمارة أم القيوين بسبب صغر حجمها ، كان حجم العينة **(186) مفردة** .

حيث تضمنت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف الفرعية هي :

1- تشخيص الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمرأة الإماراتية في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع .

2- أهم المتغيرات التي تعرضت لها القيم الاجتماعية والثقافية ، وخاصة في مجالات التنشئة الاجتماعية والقيم الخاصة بعمل المرأة والمشاركة السياسية .

وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية :

1- فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية التي تتبعها المرأة العاملة وغير العاملة تتراوح بين الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة ، وذلك يؤكد أن التغيرات الثقافية والقيمية التي يشهدها مجتمع الإمارات لم تكن تغيرات جذرية ، فانتشار الأساليب الحديثة لم يفض تماماً على الأساليب التقليدية ، التي كانت سائدة قبل حدوث التغيرات تنوعت بين أساليب المناقشة والحوار والتدوين والاعتماد على الذات والتعاون .

2- فيما يتعلق بالقيم الخاصة بتعليم المرأة أظهرت البيانات الميدانية أن التعليم قد أدى دوراً أساسياً في تغيير كثير من القيم الاجتماعية المتعلقة بدور المرأة ودورها في المجتمع ، وارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي ، والقدرة على مواجهة المشكلات ، ولكن هناك بعض السلبيات التي نتجت عن تعليم المرأة وخروجها للعمل من أهمها :

أ – الاعتماد على الخدم ، وترك الأبناء مع هؤلاء الخدم ، يتعرضون لتأثيرهم في الجوانب النفسية أو السلوكية أو الاجتماعية أو التربوية ، فيما يؤثر في نموهم الاجتماعي والفكري والثقافي .

ب – على صعيد آخر ، أدى التعليم والعمل إلى تأخير سن الزواج ، ومن ثم التعرض لمشكلات كثيرة .

3- فيما يخصالقيم الخاصة بعمل المرأة كشفت التحليلات أن دوافع المرأة للعمل ترجع إلى أسباب عدة أهمها إثبات الذات ، والاستقلال المادي ، وقد صاحب خروج المرأة بعض الإيجابيات منها مساعدة الزوج على الدخل ومصروفات الأسرة ، وإثبات الذات ، والإنفاق على الأبناء ، وتعليم

الأبناء ، والاهتمام بهم من قبل الأهل أو الخدم ، رغم الاعتماد بشكل شبه مطلق على الخدم والمربيات .

4- أكدت هذه الدراسة أيضاً ، أن المرأة في مجتمع الإمارات ، سواء العاملة وغير العاملة ، تشارك في خدمة المجتمع ، ورغم ذلك فإنّ هناك معوقات ما تزال تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة في القطاعات والمجالات المختلفة ، فضلاً عن المعوقات الشخصية التي تتعلق باتجاهات المرأة الإماراتية (المطوع : 2002م) .

الدراسة الرابعة / ثروت إسحاق 2003م بعنوان " دور المرأة في التنمية المحلية في سيناء بجمهورية مصر العربية صور الواقع واحتمالات المستقبل " .

أجريت هده الدراسة في جمهورية مصر العربية واستهدفت الكشف عن الدور الفعلي الذي تمارسه المرأة في سيناء ، لتنمية المجتمع المحلي والتعرف إلى أنساق القيم الاجتماعية المحددة لمكانة المرأة ، وأدوارها في المجتمع السيناوي .

وتحقيقاً لأهداف الدراسة تضمنت جمع التراث النظري المتصل بقضية التنمية لسيناء, وكذلك القيام بدراسة ميدانية شملت مناطق العريش ، وبئر العبد ، وأبو ضحل ، وغيرها من المناطق التي تمثل الحضر والريف والبادية, وتتعرض للدور الذي تلعبه المرأة في مجالات الزراعة والصيد والرعي ، وفي القطاع الرسمي الحكومي ، ومؤسسات القطاع الخاص ، واستخدمت المنهج الوصفي ، واعتمدت على الاستبانة لتطبيقها على عينة الدراسة المختارة في منطقتي البحث في المجالات المختلفة ، التي تكمن في العادات والتقاليد التي تعطل مساهمتها.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- اتضح أن خطر المعوقات الثقافية التي تحولُ دون المشاركة الفعالة للمرأة يؤدي إلى اتساع الفجوة بينها وبين الرجل ، إذ تهتم الأسرة عادة بالأبناء الذكور .

2- أيضا أوضحت الدراسة أن نسبة مشاركة المرأة اقتصاديا في مختلف مجالات التنمية ترتفع الحضرية عنها في المناطق الريفية ، كما اتضح أن مهنة الزوجة تؤثر في مشاركتها في التنمية المحلية ، حيث تزداد المشاركة بارتفاع مستواها التعليمي ، وعملها خارج المنزل, كما يلعب الوضع الزواجي دورا هاما في مشاركة المرأة في المجتمعات الأهلية قبل الزواج وتنخفض بعد الزواج .

3- كما أوضحت نتائج الدراسة أن طبيعة عمل المرأة يؤثر في اشتراكها في عضوية الجمعيات الأهلية ، فالعاملات بالحكومة والقطاع الخاص أكثر إقبالا على المشاركة في عضوية الجمعيات الأهلية مقارنة بالعاملات في مجالات الزراعة والتجارة والرعي .

4- وفيما يتعلق بمكانة المرأة ودورها في المجتمع اتضح أن حوالي **(56%)** من العينة يشاركن في القرارات الأسرية ، وهذا يعني أن هناك تغيرات ملحوظة في أنساق القيم التقليدية أسهم في ترشيحها ارتفاع معدل التحضر في المنطقة, كما تبين أيضا أن دور المرأة في العمل التطوعي قد بدأ يؤتي ثماره من حيث وجود إقبال على المشاركة في الجمعيات الأهلية ، إذ إن ربع المبحوثات يشاركن في جمعيات تطوعية ، ومن المعوقات البنائية التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة هي " وجود نسق القيم الذي يعدّ المنزل فحسب المحل الذي ينبغي على الزوجة أن تتفرغ له ، لخدمة زوجها وتربية أولادها ، وهذه النظرة تبعد المرأة تماماً عن العمل وتشكك في قدرتها على الفهم الواعي لمشكلات المجتمع والمشاركة في حلها " .

5- ويقف الفقر حائلا أمام تعليم الفتاة ، وذلك يجعلها أقل إدراكاً للدور الذي بوسعها أن تلعبه في تنمية المجتمع المحلي .

6- أما عن المجالات المتاحة أمام المرأة السيناوية للمشاركة في التنمية الشاملة فتتمثل في الحرف اليدوية حياكة, سجاد ..... إلخ ، وهي المهن التي لا تضطر المرأة للتعامل فيها مع الذكور ، وهو ما يجعل الأهل لا يمانعون عمل الأنثى فيها (إسحاق : 2003م) .

الدراسة الخامسة / رمضان محمد درويش 2004م بعنوان " واقع المرأة السورية ودورها التشاركي في عملية التنمية " .

أجريت هذه الدراسة سنة **(2004م)** ، وبالتحديد في سوريا ، **وقد هدفت إلى**تسليط الضوء على بعض جوانب تمكن المرأة السورية ومشاركتها في عملية التنمية في مختلف المجالات ، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة ، واعتمدت على إحصاءات عام **(2002م)** للسكان أداة لجمع المعلومات .

وقد كانت نتائج الدراسة مايلي :

1- إن هناك فجوة نوعية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالتعليم والعمل والمجال السياسي .
2- تعد الأمية مشكلة رئيسة كما انعكاساتها السلبية على تمكين المرأة من الأداء الفعال في النشاطات المباشرة وغير المباشرة ، حيث تقف حائلاً دون المساهمة الفعلية في التنمية .
3- ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي بسبب ارتفاع معدلات التعليم .
4- ضعف إمكانية المرأة ومؤهلاتها المهنية يجعلها تنتج أعمالاً أقل مرتبة من الأعمال التي يقوم بها الذكور ، كما توجد نسبة **(1.4%)** فقط من العاملات صاحبات الأعمال وهذه نسبة ضئيلة تدل على أن عمل المرأة لحسابها الخاص محدود جداً (درويش : 2004م) .

الدراسة السادسة / جاسم علي حسين 2016م بعنوان " التعليم وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت، دراسة حالة على مشروع الأسر المنتجة " .

أجريت هـذه الدراسة عـام **2016م** على عـدد من النساء بمشـروع الأسـر المنتجـة ، في دولة الكويت وكان عدد العينة **(231)** من النساء المعيلة المنتسبة لمشروع الأسر المنتجة أي مشروع من كسب يدوي ، وتم استخدام المنهج الوصفي ، وذلك عن طريق وسيلة الاستبانة .

وقد هدفت الدراسة إلي الأهداف الآتية :-

1- التعرف إلى الجهود الحكومية لتعليم المرأة المعيلة .
2- والتعرف إلى ملامح الوصفية لمشروع الأسر المنتجة لتعليم وتمكين إحصائية .
3- التعرف إلى واقع تمكين المرأة بمشروع الأسر المنتجة .

وتتلخص أهم نتائج الدراسة فيما يلي :-

1- الأثر متغير الحالة التعليمية توضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، بما يعني وجود تأثير لمتغير الحالة التعليمية على استجابات أفراد عينة الدراسة لصالح فئة الثانوي فيما يخص محور التمكين التكنولوجي ولفئة الأمية بالنسبة لمحور التمكين التعليمي .

2- الأثر متغير الحالة الاجتماعية من خدماتها ، فإنهن لا تتستغنين عن المساعدة المقدمة لهن من إدارة الرعاية الأسرية ، وهذا يدعو إلي وضع شروط وضوابط جديدة وإعادة النظر في قانون المساعدات العامة بشان منح المساعدة والالتحاق بالدورات .

3- تعدد وتنوع دورات وبرامج مشروع من كسب ، يدي وجاءت دورة الخياطة والتفصيل في المرتبة الأولي لترتيب نوع النشاط ثم الالتحاق بدورة الإكسسوارات النسائية .

4- وقع تعليم وتمكين المرأة المعيلة بدولة الكويت من خلال عينة من النساء المعيلات المشاركات بمشروع الأسر المنتجة ومشروع من كسب يدي ، ومن خلال تحليل الأدب النظري وتمكين المرأة على كافة الأصعدة والمجالات والدور الحيوي الذي يلعبه التعليم في عملية تمكين المرأة (حسين : 2016م) .

ثالثاً/ الدراسات الأجنبية :

الدراسة الأولى / فرانسيسكالاجيربيرج 2017م ، بعنوان " سيدات الأعمال ووجهات نظر جديدة على المخاطر والمكافأة "

Francesca Lagerberg Global Leader For Tax Services and Sponsor of Women in Leadership Grant Thornton .

أجريت هذه الدراسة سنة **(2017م)** ، رائد عالمي للخدمات الضريبية ورعاية المرأة في القيادة **جرانت نورانتون .**

ملخص الدراسة :

1- على الصعيد العالمي هناك أمرأة واحدة بين أربع أدوار عليا تحتلها الآن أمرأة وأن التنوع بين الجنسين في القيادة العليا يسير ببطئ ومؤلم .

2- إدارة المخاطر هي عملية تحديد وتقييم وإدارة عدم تحسين الآداء إنه أمر حيوي لنجاح الأعمال ، الرجال والنساء يرون ويستجبون الخطر بطرق مختلفة على النقيض في كيف يوازنون على دراسة وقائية لتسهيل المخاطر الفعالة استراتيجيات للنمو المستدام من الشركات الديناميكية .

توصيات الدراسة :

1- بناء فرق مختلفة بين الجنسين **(إدارة المخاطر الفعالة)** .
2- تزويد النساء فرصة بالقيادة التي تجعل لهم على دراية بالمخاطر .
3- خلق ثقافة حيث اخد المخاطر المحسوبة هي جزء من نجاح استراتيجية العمل .
4- استخدام المصطلحات المحايدة مثل " **الوعي بالمخاطر** " ، بدلاً من " **تجنب المخاطر** " أو " **المحبة للمخاطر**" لتجنب القوالب النمطية بين الجنسين .
5- إدارج في الشركات سجل المخاطر .
6- التنوع في القيادة هو مفتاح النجاح في العمل .

ذكرت جرانت تورانتون في تقرير الأعمال الدولية يكشف على المستوى العالمي ، النسبة المئوية للنساء في فرعين الإدارة العليا قد أرتفعت واحد في المائة فقط في العام الماضي من **(24%)** في عام **2016م** ، وإلى **(25%)** في عام **2017م** ، الشركات اليوم بحاجة إلى أكثر إنتاجية وأكثر مبتكرة وبطرق عديدة إذا ما ارادو أن يزدهرو ، لهذا يجب على النساء المشاركة في المناصب القيادية العليا للاستفادة من الشركات ككل واستراتيجيات المخاطر على وجه الخصوص .

تقرير جرانتنوانتون العالمية للأعمال *The Grant Thornton International Business*، هي مؤسسة رائدة في المسح الخاص للفترة الزمنية الوسطى من سوق العمل ، تقوم المؤسسة

بمقابلات شخصية لحوالي (2500) من رؤساء الشركات كل ربع فترة وتشمل الشركات المسجلة والخاصة بكل أنحاء العالم .

تعليق عام على جميع الدراسات السابقة :

من خلال ما سبق عرضه للدراسات السابقة التي تناولت بالدراسة والبحث هذا الموضوع يتضح أنهاتباينتفي أهدافها ونتائجها، وأن معظمها تناولت دراسة التغيرات والتحولات التي طرأت على أداور المرأة في المجتمع ، وأن أغلب الدراسات قد ركزت على دور المرأة ومشاركتها في عملية التنمية داخل المجتمع ، والأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيق مشاركتها في جميع المجالات المهنية والخدمية والتعليمية التي تساهم في تنمية مجتمعها ، وأن بعض هذه الدراسات تناولت اتجاهات أفراد المجتمع نحو دور المرأة في المجتمع ، والنشاطات الاقتصادية التي ساهمت بها المرأة في تنمية مجتمعها وتنمية نفسها من خلال عرض واقعها الاجتماعي والاقتصادي ، وأن هذه الدراسات ألقت الضوء على كثيرٍ من المعالم التي تفيد بحثنا من خلال الاسترشاد بأهدافها ومنهجيتها والنتائج التي توصلت إليها استخلاص للدراسات السابقة ونبين أوجة الاتفاق والاختلاف فيما بينها :

هناك عدد كبير من الأبحاث والدراسات والبحوث الاجتماعية التي تناولت عمل المرأة العربية في جميع المناطق والبلدان ، لكنّ البحث العلمي في هذا المجال ركز على عدد من القضايا الهامة ومنها :

1. إن هذه الدراسات تناولت عدة قضايا تهم المرأة في عدة بلدان وتحديداً في ليبيا في مدينة طرابلس المرأة بصفتها سيدة أعمال .
2. إن كل الدراسات السابقة تتناولت دراسة المرأة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنها لم تتناول مشاركة سيدات الأعمال في التنمية فيما عدا دراسة **علي الحوات** .
3. اتفقت أغلب الدراسات السابقة على أنها من الدراسات الوصفية ، واستخدمت أغلبها منهج المسح الاجتماعي ، وأن وسيلة جمع البيانات استخدمت الغالبية الكبر بأداة الاستبانة .
4. أغلب تلك الدراسات اتفقت على دراسة القضايا المتعلقة بأدوار المرأة في عملية تنمية مجتمعها والصعوبات التي تقف أمامها في المشاركة الفعالة في التنمية ، سوء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو تعليمية .
5. إنَّ هناك أتفاقاً إيجابيّاً حول خروج النساء للعمل ومشاركتها في النشاط الاقتصادى ، مازالت قليلة بالمقارنة مع الرجال ، ومع نسبة عدد النساء في المدن الكبيرة في المجتمع .
6. إن مشاركة المرأة في المجال الاقتصادىلا يهدف إلى المردود المادي فقط ، بل تعداه بأن أصبح يمثل قيمة في حد ذاته يشعرها بكيانها ووجودها واستقلالها ، خاصة بعد حصولها على قدر أوافر من التعليم .

7. ركزت بعض الدراسات على العلاقة بين التعليم وعمل المرأة ، ومشاركتها في عمليات التنميةالاجتماعية ، فالتعليم قد أتاح لها فرصاً للحصول على العمل ، كما أتاح فرصاً للتحرر من جميع أشكال القيود ، فخروجها إلي العمل وقيامها بمسؤوليات إدارية وقيادية ، وساهمت في مشاركتها في عمليات التنمية ، في حين تدنى نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل ، وتنخفض في البلدان العربية بشكل عام ، وفي المجتمعات الريفية والمجتمعات الفقيرة بشكل خاص .
8. بالرغم من الدعم الذي تقوم به الدول والتمثيل في سن القوانين والتشريعات بضرورة إشراك المرأة في برامج التنمية ، فإنَّ التطبيق الفعلي لا يزال ضعيفاً .

واختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الآتي :

- إن أغلب الدراسات السابقة ركزت على الجانب الكمي (**الإحصاءات**) لمشاركة المرأة في التنمية ، وأهملت الجانب الاقتصادلتلك المشاركة (مثل دور سيدات الأعمال في المشاركة في التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية) .

- لا يوجد من بين الدراسات السابقة من ربط بين تعليم المرأة وعملها، ولدعم تعليم المرأة الريفية ومشاركتها الفاعلة في التنمية من خلال إبراز دور سيدات الأعمال في تنمية المجتمع .

الفصـل الثالث

التنمية

أولاً : مفهوم التنمية .

ثانياً : عناصر التنمية .

ثالثاً : مشاركة سيدات الأعمال في التنمية الاجتماعية .

رابعاً : مشاركة سيدات الأعمال في التنمية الاقتصادية .

خامساً : أهم المعوقات التي تواجه سيدات الأعمال في المجتمع الليبي .

تمهيد

تشغل مسألة المفهوم في علم الاجتماع مكانة هامة ، وتمثل أهمية كبرى لدى الباحثين والمتخصصين ، وفقاً لما يحدثه المفهوم من محددات نظرية ومنهجية ، فالمفهوم يعد أحد المكونات الأساسية في النظرية الاجتماعية من ناحية ، ويتحكم في صياغة الفرض العلمي ، وتحديد عينة البحث من ناحية ثانية (أحمد : 1992م ، ص15-16) ، وتعود أهمية مناقشة وتحليل المفاهيم إلى العديد من الأسباب التي ترتبط ، بصورة أو بأخرى ، بالأوضاع السائدة في العلوم الإنسانية بصفة عامة ، وعلم الاجتماع بصفة خاصة ، التي تختلف بصورة كبيرة عن الأوضاع السائدة في العلوم الطبيعية (عميرة : 1984م ، ص25-28) ، ويمكن القول إن أزمة المفهوم في علم الاجتماع تعد جزءاً من أزمة التنظير ، كما أنها تعكس أبرز أسباب وملامح الأزمة التي حالت – وما تزال – دون الوصول إلى لغة واحدة للتخاطب العلمي بين المدارس المتباينة ، وأيضاً بين الباحثين المنتمين إلى الاتجاه النظري الواحد (إبراهيم : 1988م ، ص54-55) .

وبالنظر إلى موضوع البحث ، يمكن ملاحظة وجود مفاهيم أساسية هى" التنمية ، عناصر التنمية ، التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية " وفيما يلى عرض تحليلى لكل منهما:

أولاً / مفهوم التنمية :

ارتبط مفهوم التنمية بفكرة التطور التي أسهمت في ظهور نظريات اجتماعية نشرت كيفية تطوير المجتمعات المتخلفة ، ولقد تباينت التفسيرات التي قدمها العلماء والمفكرون ، وبسبب اختلاف منطلقاتهم الايدلوجية (المقدم : 2003م ، ص7) .

التنمية مصطلحاً تستخدم دولياً على نطاق واسع الآن ، وتشير إلى أنها عملية تغيير مقصود تقوم بها سياسات محددة ، وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسئولة ، تعاونها هيئات على المستوى المحلي ، وتستهدف إدخال نظم جديدة أو خلق قوة اجتماعية جديدة مكان الموجودة بالفصل ، أو إعادة توجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة ، وتهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغير الاجتماعي الذي يطلق عليه اسم " **التنمية** " . (المقدم : 2003م ، ص9) .

فالتنمية بمفهومها الواسع هي إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ، سواء كانت مادية أو معنوية ، لتحقيق آدميته بالإنتاج والمشاركة الفعلية ، فالإنسان هو محور الارتكاز والهدف الأساس للتنمية وغايتها وأداتها والمخطط لها ومنفذها وجاني ثمارها ، وذلك لأن العنصر البشرى هو أغلى الثروات قيمة ، وتصبح كل الجهود والخطط للتنمية عديمة الفائدة إذ لم تلق الإنسان النامي المتطور الذي يستفيد بها في نقل المجتمع من التخلف إلي التقدم (النجفي ، القريشي : 1988م ، ص24) .

.

فالرؤية الجديدة للتنمية لا تنظر إلى عملية التنمية بوصفها غاية ، بل بوصفها وسيلة أوأداة لإجراء العمليات التنموية التي تزيل الفقر الذي لازم حياة شعوب العالم الثالث فترة طويلة ، وتوسيع فرص العمل وإعادة توزيع الدخل ... فالتنمية تعني " عملية متعددة الأبعاد ، وتتضمن إعادة توجيه النظام الاقتصادي والاجتماعي الكلى في البلد ، وتحسين مستوى الدخل القومي والإنتاج ، فضلاً عن تضمنها تغييرات كبيرة في التركيب المؤسسي والاجتماعي والإداري للاقتصاد الوطني " (النجفي ، القريشي : 1988م ، ص29) .

ويري حسن شحاته سعفان في " **اتجاهات التنمية في المجتمع العربي** " ، أن **التنمية** هي " الجهود المبذولة والمنظمة وفق خطط مرسومة للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي ، والدخول الفردية ، والوصول إلى تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية " (المقدم : 1978م ، ص22) .

وعرفها علي الهادي الحوات بأنها " عملية اجتماعية واعية وموجهه لإيجاد تحولات بنائية تؤدي إلى تكوين قاعدة وأخلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار في العلاقات الاجتماعية " (الحوات : 1991م ، ص61) .

ومفاهيم التنمية حسب **العرف الدولي** هي " الانتقال من حال أدنى إلى حال أفضل لخير كل إنسان ، وكل الفئات ورفاهيتهم ، بالنظر إلى كل القطاعات ، وهذا يعني أن التنمية هي علاقات متداخلة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والإنسانية والفكرية " (قباج : 1993م ، ص15) .

وعرفها سيد جاب اللّه يقوله : " إن التنمية عملية إدارية وموجهه أصلاً إلى الإنسان باعتباره العنصر البشري الذي يسهم في عملية التنمية " (جاب الله : 2004م ، ص11) .

ويرى بارسونز أن توازن النسق أو المجتمع يظل قائماً طالما أن العلاقة بين وظائفه المختلفة تظل متوازنة نسبياً ، وهكذا يبدو أن التنمية من خلال هذا المفهوم له اتجاه محافظ ، لأن المهم في هذه الحالة هو الحفاظ على التوازن أو استعادته إذا اختل " (جاب الله : 2004م ، ص17) .

فالتنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين ، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في تواجهيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية .

وقد عرفت **الأمم المتحدة** التنمية " بأنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعياً واقتصادياً والمعتمد بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي " (المقدم : 2003م ، ص1) .

فيما يرى **رفيق أشرف حسونة** فإنَّ " التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع تحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى " (فحيمة : 1993م ، ص39) .

فالتنمية بمفهومها الواسع هي إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع لتحقيق آدميته بالإنتاج والمشاركة الفعلية ، فالإنسان هو محور الارتكاز والهدف الأساس للتنمية ، وتصبح كل الجهود والخطط للتنمية عديمة الفائدة إذا لم يكن الإنسان النامي أو المتطور الذي سيستفيدبها في نقل المجتمع من التخلف إلى التقدم ، **فالتنمية** تعني " عملية متعددة الأبعاد وتتضمن إعادة توجيهه النظام الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستوى الدخل القومي والإنتاج " (النجفي والقريشي : 1988م ، ص29) .

والتنمية يعبر عنها أيضاً بالتحديث ، فالتحديث مصطلح اختاره بعض الباحثين المعاصرين وخاصة علماء الاجتماع للإشارة إلى ما يحدث من تغير داخل المجتمعات النامية ، وتشير بعض التعاريف إلى أن التنمية تتمثل في التحديث المحقق لأفضل ظروف إنسانية (عزيز : 1983م ، ص3) .

فالتحديث يعدّ من أكثر المفاهيم ارتباطاً بمفهوم التنمية لدرجة تصل إلى حد الخلط بين المفهومين في استخدام مرادفاً للآخر فعلماء الاجتماع يستخدمون مفهوم التحديث في كثير من الأحيان بدلاً من التنمية ، وأحياناً تستخدم التنمية عاملاً رئيساً للتحديث إلا أن كثيراً من الآراء استقرت على أنهما فيما يزان تحليلياً ومترابطاً وواقعياً (فشيكة : 2004م ، ص39) .

المفهوم النظري للتنمية :

إن أول ما يميز به ظهور المفهوم النظري للتنمية هو تحديد معنى التنمية على أساس اقتصادي ، فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الدخول القومية الفردية أي زيادة الثروة ، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها وظيفة اجتماعية حيث إنها تستهدف على المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته (فشيكة : 2004م ، ص34) .

ويشير مفهوم التنمية الاجتماعية إلى أنها" لتحقيق الحياة الأحسن للمجتمع كافة عن طريق المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع ، والتنمية الاجتماعية هي عملية تغير اجتماعي مقصودة ومخطط له ، تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه ، وتسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريق إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد " (ناصر : 2011م ، ص232) .

ويشير مفهوم التنمية الاجتماعية أيضاً إلى " أنها انتقال وتحول المجتمع بكامل أنظمته ومؤسساته الاجتماعية من وضع عرف بأنه قديم وتقليدي إلى وضع عرف بأنه حديث وعصري وهذا التحول عادة ما يرسم له أهدافاً وغايات على درجة عالية من الوضوح ، ثم تحدد له مراحل زمنية يتم خلالها وضع هذه الأهداف والغايات موضع التنفيذ ، وهذا التحول الاجتماعي والاقتصادي كجمل في كل مراحله جهداً عقلياً

وفنياً مقصوداً لتقييم هذا التحول ومحصي مدى مطابقته بالأهداف والغايات التي رسمت له في بداية التنمية (فرحات : 2010م ، ص34) .

وتهدف عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة الاستعداد ، وقدرات أفراد المجتمع للإسهام في عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي اللذين يمثلان وجهين لعملية واحدة لا يمكن أن تمارس برامج بمعزل عن النواحي الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع (الفائدي : 2000م ، ص90) .

ويتضح من التعريفات السابقة أنه لا يمكن الفصل التام بين النوعين ، وظهر أيضاً مصطلح التنمية الشاملة من المصطلحات التي تشير إلى إيجاد مفهوم للتنمية ، فيحب التطبيقات السابقة ، ويشير إلى كافة أوجه التطوير ، سواء في كل من المجال السياسي ، أو الاقتصادي ، أو التعليمي .

فالتنمية الشاملة تعرف " بأنها عملية شمولية ذات سمات تنظيمية محددة تعمل على تعظيم وتعبئة موارد المجتمع المادية والبشرية والحضارية ، وتوظيفها التوظيف الأمثل بهدف إشباع حاجة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتحسين نوع الحياة ، أي أن البشر هم الوسيلة والهدف للتنمية (راحيل : 2012م ، ص129) .

وتعرف بأنها تنظر إلى المجتمع نظره شمولية ، والدفع بالمجتمع كافة متكاملاً إلى الأمام فإذا لم تمكنه الظروف من هذا ، فإنه يتجه إلى مبدأ الأولويات ، أي القطاعات الأحق بالتنمية ، ليحركها وينهض بها، وفي كل الحالات لن يتم شيء على حساب شيء آخر (الجوهري وعبدالجواد : 1999م ، ص12) .

التنمية المستدامة :

تُعَّرفبأنها أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده ، والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، من خلال استراتيجية واضحة ، وحسن إدارة ، وتنظيم وتنمية ، واستخدام الإنسان الموارد البيئة المتاحة ، التي يمكن إتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضراً ومستقبلاً (السووجي : 2012م ، ص212) .

ثانياً / عناصر التنمية :

إن التنمية لا تقتصر على جانب معين من جوانب البناء الاجتماعي ، ولكنها توجه لكافة مكونات البناء الاجتماعي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وذلك يهدف إلى زيادة تراكمية في معدلات الإنتاج ، فهي عملية إدارية وموجهه أصلاً إلى الإنسان باعتباره العنصر البشري الذي يسهم في عملية التنمية (جاب الله : 2004م ، ص11) .

عناصر التنمية الأساسية : في التنمية الاجتماعية هي ثلاثة شروط تعدّ ضرورية للتنمية ولازمة لها وبدونها لا تتحقق مقومات النجاح .

1 – التغير البنائي .

2 – الدفعة القوية .

3 – الاستراتيجية الملائمة .

1- **التغير البنائي :**

يرتبط بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فمن الصعب أن تحدث تنمية في مجتمع متخلف دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذات المجتمع ، فقد ورثت البلاد النامية كثيراً من المشكلات التي ترسبت وتراكمت عبر السنين ، وأصبحت تمثل في خصائص البلاد النامية نفسها كالبنائية الاقتصادية ، والتكنولوجيا وسيـادة الطابع الزراعي ، والتفاوت في توزيع الثـروة ، وسيطرة أفراد الطبقة على جهاز الحكم ، وانخفاض المستويات التعليمية (خاطر ومحمد : 1993م ، ص14) .

2- **الدفعة القوية :**

لا بد من حدوث دفعة قوية لخروج المجتمعات النامية من المستويات المتخلفة ، والخروج من حالة الركود، وهذه الدفعة القوية لازمة لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع ، ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن (حسن : 1977م ، ص112) .

3- **الاستراتيجية الملائمة :**

هي وضع الخطط العامة المدروسة بعناية ، والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد ، فهذه الاستراتيجية ترتبط بكفاءة وخطط وبرامج التنمية في إشباع حاجات الناس الاقتصادية والاجتماعيـة والماديـة والروحيـة والمعنوية ، وتحقيق الشعور بالعدالة والمساواة والحرية لديهم (السمالوطي : 1996م ، ص31).

عناصر لازمة لحدوث التنمية :

لكي تحدث التنمية لا بد من وجود مجموعة من العناصر التالية :

1 – **المبادرة** : أي لا بد من وجود أشخاص كقيادات لعملية التنمية .

2 – **المجتمع** : العمل الجماعي هو الطريقة إلى التنمية ويساهم كل فرد في تحقيقه ، وله دور مقنن في ذلك .

3 – **استخدام الإمكانات والموارد المحلية** : فالتنمية لا تعني حل المشكلة ، ولكن مساعدة المجتمع على استخدام قدراته وإمكاناته لحل المشاكل .

4 – **المشاركة** : لا بد أن يشارك الأفراد كلهم في بدور معين ، فالمشاركة الإيجابية تعني أن كل فئات المجتمع تشارك وتستفيد من برامج التنمية .

5 – **المشاركة الواسعة الديمقراطية :** وهي اتخاذ القرار ، وكذلك مساهمة المجتمع في اتخاذ القرار من ثمَّ يصبح العمل ملكاً للجميع ، وهذا يعني ديمقراطية التفكير واتخاذ القرار (Feeh health : 2012م) .

ثالثاً/ مفهوم التنمية الاجتماعية :

يشير مفهوم التنمية الاجتماعية أيضاً " بأنها انتقال وتحول المجتمع بكامل أنظمته ومؤسساته الاجتماعية من وضع عرف بأنه قديم وتقليدي إلى وضع عرف بأنه حديث وعصري ، وهذا التحول عادة ما يرسم له أهدافاً وغايات على درجة عالية من الوضوح ، ثم تحدد له مراحل زمنية يتم خلالها وضع هذه الأهداف والغايات موضع التنفيذ ، وهذا التحول الاجتماعي والاقتصادي كجمل في كل مراحله جهداً عقلياً وفنياً مقصوداً لتقييم هذا التحول ومحصي مدى مطابقته بالأهداف والغايات التي رسمت له في بداية التنمية (فرحات : 2010م ، ص34) .

ويشير مفهوم التنمية الاجتماعية إلى أنها " لتحقيق الحياة الأحسن للمجتمع كافة عن طريق المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع ، والتنمية الاجتماعية هي عملية تغير اجتماعي مقصودومخطط له ، تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه وتسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقه إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد " (ناصر : 2011م ، ص232) ، مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية تمثل عاملاً من أهم عوامل التنمية الاجتماعية في المجتمع ، فهي تساهم إلى جانب الرجل في النهوض بمجتمعها وتنميته وتقدمه .

" **إن** المرأة في المجتمع الليبي كانت ولا تزال تعمل ، ولكن عملها في القديم كان مقصوراً على نطاق البيت أو المزرعة ، غير أن مؤشرات التنمية والتحديث ، وتعليم الفتيات ، وتغير القيم الاجتماعية المتعلقة بمكانة المرأة ، ودورها في المجتمع ، كان لها دورٌ كبيرٌ في تكوين اتجاه اجتماعي في المجتمع الليبي يسمح بعمل المرأة ويشجعها " (الحوات : 1996م ، ص195) .

وتشكل الأسرة محوراً أساسياً في دراسة دور المرأة اجتماعياً ، فالأسرة كانت ولازالت هي المؤسسة الاجتماعية التي تقوم بعملية التطبيع الاجتماعي على الأدوار ، ولذلك فالثقافة السائدة في الأسرة تنعكس من خلالها المواقف الاجتماعية المؤيدة أو المعارضة لإتاحة فرص التعليم المتساوية للذكور والإناث والمواقف اتجاه عمل المرأة ، وفرص الاختيار الأخرى المتاحة (فشيكة : 2004م ، ص143) .

فالدور الاجتماعي للمرأة يهدف إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي ، والخدمات بشتى أنواعها (الزريبي : 2010م ، ص46) .

رابعاً / مشاركة سيدات الأعمال في التنمية الاجتماعية :

تعد قضية التنمية الاجتماعية من أكثر قضايا علم الاجتماع خلافاً بين علماء الاجتماع ، ويرجع هذا إلى حداثة دراسة هذه القضية في الفكر السوسيولوجي من ناحية ، وإلى اختلاف المنطلقات الفكرية الأيدلوجية من ناحية أخرى ، والواقع أن قضية التنمية فرضت نفسها على الفكر العالمي اعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين (المقدم : 1978م ، ص52).

ولما كانت المرأة تشكل نصف عدد المجتمع ، فقد أصبح لازاماً أن تساهم في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجل ، بل وأصبح وضع المرأة في أي مجتمع يعتبراً مقياساً لمدى تطور المجتمع ونموه وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم المرأة وقدرتها على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأصبح الاستثمار في قدرات المرأة وتمكينها يعتبر أضمن سبيلاً للإسهام في النمو الاقتصادي والتنمية العامة (عباس : 2015م ، ص9) .

وتحتل قضية مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومساهمتها في مختلف نشاطات المجتمع مكانة مهمة في اهتمامات الحياة المعاصرة ، واكتسبت هذه القضية أهمية خاصة في الوطن العربي مع تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي ليبيا في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببرامج للمرأة والتدريب المهني على سبيل المثال ، فقضية مشاركة المرأة في الأساس مرتبطة بقضية التقدم الاجتماعي وفرصتها أوسع في المشاركة في الحياة العامة من حيث التمتع بحقوقها والقيام بالتزاماته (عباس : 2015م ، ص8) .

مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية تمثل مشاركة المرأة من أهم عوامل التنمية الاجتماعية في المجتمع فهي تساهم إلى جانب الرجل في النهوض بمجتمعها وتنميته وتقدمه .

" **إن** المرأة في المجتمع الليبي كانت ولا تزال تعمل ، ولكن عملها في القديم كان مقصوراً على نطاق البيت أو المزرعة أي عمل المرأة التقليدي غي البيوت ، غير أن مؤشرات التنمية والتحديث والتي من بينها تغير مكانه المرأة وحصولها على التعليم والقوانين وتشريعات ، وتعليم الفتيات ، وتغير القيم الاجتماعية المتعلقة مكانة المرأة ودورها في المجتمع كان لها دوراً كبيراً في تكوين اتجاه اجتماعي في المجتمع الليبي يسمح بعمل المرأة ويشجعها " (الحوات : 1996م ، ص195) .

وتشكل الأسرة محوراً أساساً في دراسة دور المرأة اجتماعياً ، فالأسرة كانت ولازالت هي المؤسسة الاجتماعية التي تقوم بعملية التطبيع الاجتماعي على الأدوار ، ولذلك فالثقافة السائدة في الأسرة تنعكس من خلالها المواقف الاجتماعية المؤيدة أو المعارضة لإتاحة فرص التعليم المتساوية للذكور والإناث والمواقف اتجاه عمل المرأة وفرص الاختيار الأخرى المتاحة في الصناعات الغذائية في الأسرة (فشيكة : 2004م ، ص143) .

فالدور الاجتماعي للمرأة يهدف إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي والخدمات بشتَّى أنواعها (الزريبي : 2010م ، ص46) .

وتشارك المرأة الليبية في جميع مجالات العمل المختلفة ، وهي مدركة لدورها الاجتماعي كزوجة وأم وابنة وأخت ، وحريصة على ألاّ يتعارض العمل مع التزاماتها نحو أسرتها ، بل وتغلب الأدوار الأسرية أحياناً فيما لا يتعارض مع لوائح العمل وقوانينه ، وقد واكبت التشريعات الليبية التقدم الاجتماعي بأن فتحت مجالات واسعة أمام المرأة للمشاركة في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبما لا يتنافىمع واجباتها تجاه أفراد أسرتها ومجتمعها (شامية وآخرون : 1997م ، ص169) .

ومن هنا نرى ضرورة توافر مرشد تربوي تنحضر مهمته في توجيه المرأة إلى اختيار العمل الملائم لنموها وقدراتها ، ويكون قادراً على توضيح الخيارات المطروحة أمامها في مجتمع سريع التغير أي عليه أن يتذكر الماضي ، ويعيش الحاضر ، ويترجم المستقبل .

وقد أدركت هيئة الأمم المتحدة فالقضية حقوق المرأة ووجوب تمكينها مع التمتع بها من أهمية بالغة في المجتمع الإنساني باعتبارها نصف الجنس البشري وخصصت الأمم المتحدة عام **(1975م)** بصفته عاماً دولياً تحتفل به شعوب العالم من أجل التأكيد على حقوق المرأة في التربية والتعليم والعمل والنشاط السياسي والاجتماعي كافة (المقدم : 2003م ، ص20) .

لقد كفلت المجتمعات العربية درساً غيرها للمرأة المكانة الاجتماعية يهدف زيارة إسهاماتها ومشاركاتها في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية (البستان : 2003م ، ص8) .

وتشكل الأسرة محوراً أساساً في دراسة دور المرأة اجتماعياً ، فالأسرة كانت ولازالت وعلى الرغم مما حدث من تغير في وظائفها ، فهي المؤسسة الاجتماعية التي تقوم بعملية التطبيع على الأدوار ، ولذلك فالثقافة السائدة في الأسرة تنعكس من خلالها المواقف الاجتماعية المؤيدة أو المعارضة تجاه عمل المرأة وفرص الاختيار الأخرى المتاحة (فشيكة : 2004م ، ص143) .

إن دور المرأة في المجتمع التقليدي هو دور الزوجة والأم ، ولكن المرأة العصرية قد أضافت إلى ذلك دوراً جديداً وهو دور المرأة العاملة ، الأمر الذي يؤدي إلى التعامل مع المجتمع من خلال الدورين ، أي الدور التقليدي الذي لازمها أجيالاً طويلة ، والدور العصري الذي اكتسبته في العقود الأخيرة .

إن الطبيعة الحالية للمرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع العربي تفتقر إلى الوضوح فيما يخص كثيراً من القيم والمعايير السائدة ، ومن أهمها ما يتعلق بوضع المرأة دورها في المجتمع العصري (عوض : 1995م، ص19) .

خامساً / مفهوم التنمية الاقتصادية:

مفهوم التنمية الاقتصادية بدأ تاريخيا في المؤلفات والنظريات الاقتصادية ، وبذلك كانت أهداف التنمية ومعاييرها الاقتصادية البحتة ، إلا أن واقع تجارب التنمية أثبتت أهمية العوامل الاجتماعية في فهم طبيعة التنمية ، وتحديد عوامل نجاحها أو فشلها ، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلي جانب وظيفتها وظيفة اجتماعية ، حيث إنها تستهدف على المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته .

وتهدف عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة الاستعداد ، وقدرات أفراد المجتمع للإسهام في عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي اللذين يمثلان وجهين لعملية واحدة ، لا يمكن أن تمارس برامج بمعزل عن النواحي الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع (الفائدي : 2000م ، ص90) .

كما أن كل نشاط اقتصادي تؤديه المرأة لأفراد خارج المنزل يهدف إلى إشباع احتياجات الأسرة أو المجتمع من خلال تحقيق فائدة اقتصادية .

ونأخذ إسهامات المرأة الاقتصادية من خلال الأنشطة والأعمال التي تؤديها سواء داخل المنزل أو خارجه صوراً عديدة منها إسهامات تحصل في مقابلها على أثمان ربح تحصل عليه من صناعة بعض المصنوعات اليدوية والإسهامات غير المباشرة فتتمثّل في قيمة المواد التي أنتجتها المرأة وتستهلك لا كل المنزل كإنتاج الطعام ، وهذا بعد قيمة نقدية غير محسوبة تساهم بها المرأة في ميزانية الأسرة ،وتشارك في تحسين مستوى الأسرة المعيشي (الزريبي : 2010م ، ص1) .

يقصد بها تحريك وتنشيط الاقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الاقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد لغايات تشجيع الاستثمار .

سادساً /مشاركة سيدات الأعمال في النشاط والتنمية الاقتصادية :

لقد تطورت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي خارج المنزل تطوراً كبيراً خلال العقود الأخيرة ففي الماضي كانت المرأة في المجتمع الليبي لا تعمل إلا في بيتها ، أو أرض العائلة ، أو الأقارب ، ومن النادر أن تدخل سوق العمل إلا بواسطة رجال من أقاربها يعملون نيابة عنها ويمثلونها اقتصادياً وقانونياً ولكن تطورت الأمور فزادت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ، وفي ضوء هذا التطور ظهر أخيراً في المجتمع الليبي مصطلح سيدات الأعمال ، وهذا المفهوم لا يزال جديداً في قواميس المجتمع الليبية الاجتماعية والاقتصادية (الحوات : ، ص144–145) .

ولم يعد المجتمع الليبي ينظر إلى عمل المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي نظره سلبية كما كانت الأمور في الماضي ، بل تدريجياً بدأت المرأة الليبية تأخذ مكانها في كل مستويات ونشاطات القوى العاملة ، من الوظائف الصغيرة إلى الوظائف الكبيرة والقيادية في الاقتصاد والسياسة والإدارة ،

وكل مؤشرات الاستخدام تؤكد أن معدلات عمل المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي خارج منزلها في تصاعد مستمر (الحوات : ، ص164) .

فالدور الاقتصادي للمرأة هو كل نشاط اقتصادي تؤديه المرأة داخل أو خارج المنزل يهدف إلى إشباع احتياجات الأسرة أو المجتمع من خلال تحقيق فائدة اقتصادية ، بمعنى أن هذا النشاط له قيمة اقتصادية يمكن قياسها أو تقديرها .

إن المشاركة الإيجابية للمرأة في التنمية تتوقف على كيفية مساعدتها على استخدام حقوقها كاملة والتخلص من المعوقات التي تقف أمامها ، سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو سياسية ، ويمثل دور المرأة بصفتها إحدى الفئات الهامة والرئيسة في المجتمع ، وأهمية استخدام طريقة تنظيم المجتمع في زيادة معدل المشاركة ، وخاصة مشاركة المرأة ومساعدتها على تنمية المجتمع ، وكذلك مساعدتها في الحصول على حقوقها ، وفقاً لقواعد العدالة والمساواة ، وضرورة الاهتمام بالفئات المهمة في المجتمع ، وخاصة المرأة ، من أجل مساعدتها على المشاركة في برامج التنمية (زهران : 2005م ، ص226) .

وتشير نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي **(2002 – 2003)** ، إلى أن نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة لازالت ضعيفة ، قياساً بحجم الموارد البشرية من النساء ، وتقدر بحوالي **(23.8%)** من إجمالي القوة البشرية من النساء في النشاط الاقتصادي ، التي تقدر بحوالي **(45.4%)** من إجمالي السكان الذين تصل أعمارهم من **(15 سنة فأكثر)** في حين تصل النسبة إلى **(66.4%)** (فشيكة : 2010م ، ص93) .

وتأخذ أشكال إسهامات المرأة الاقتصادية من خلال الأعمال والأنشطة التي تؤديها ، وتباين معدلات إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي داخل قوة العمل وتباين في نطاق قطاعات النشاط الاقتصادي المنظم وغير المنظم ، وترجع هذه الاختلافات إلى العوامل الاجتماعية والثقافية الخاصة بهذه المجتمعات .

وعملت أجهزة الأمم المتحدة على إقرار تدابير تحسين الوضع والدور الاقتصادي للمرأة ، وكانت هذه الجهود ستهدى بالمادة **(23)** الثالثة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالمادتين **(6) و(7)** من الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الذي يعترف بحق كل فرد في العمل (حطب ومكي : 1987م ، ص171) .

وتختلف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في العالم من منظمة إلى أخرى ، وتشير الأرقام إلى أن المرأة تعمل حوالي **(44%)** من إجمالي ساعات العمل في أفريقيا عموماً ، وذلك راجع لعملها الرئيس في الزراعة والخدمات ، كما أن المرأة في أفريقيا لا تسهم سوى بنسبة **(17%)** من إجمالي ساعات العمل في الصناعة ، أما في أمريكا اللاتينية فإن مساهمة المرأة أقل كثيراً ، حيث لا تتجاوز

نسبة **(28%)** من إجمالي ساعات العمل ، وإن أكثر مساهمة لها في قطاع الخدمات (عويطي : 2005م ، ص280) .

ويعود للمرأة الدور الاقتصادي الكبير في الأسرة ، من حيث توجيه دخل الأسرة ومن ثمّفهي المسئولة عن عملية ترشيد الاستهلاك ، والحد من ارتفاع الأسعار الاقتصادية ، والمساهمة في رفع الإنتاج والنساء يستطعن أن يتحملن مسؤولياتهن المنزلية بصفتهن زوجات المستقبل ، واختيارهن لنشاطهن الاقتصادي (زهري : 1980م ، ص53) .

سابعاً / أهم المعوقات التي تواجه سيدات الأعمال في المجتمع الليبي :

تشارك المرأة الليبيـة في النشاط الاقتصـادي بمجتمعها ، شأنها في ذلك شأن المرأة في معظم أنحاء العالم ، بما في ذلك البلاد العربيـة ، وهـذه المشاركة بدأت بسيطـة وبطيئة ، ولكنها الآن أكبر ، وبمعدلات سريعـة ، فهذه المشاركـة الاقتصـادية تواجهها تحديات وعقبـات ذات طابـع اجتمـاعي وثقافي وفردي ، يعـود لشخصية المـرأة وخصوصيتها ، كمـا يلقي الضوء على موضوع عمـل المـرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي في المجتمع الليبي ومع الاهتمـام بالمعوقات التي تواجهها بصفتها سيدة أعمـال والكشف عن التحديات التي تعوق مشاركتها في النشاط الاقتصادي ونوعيتها (الحوات : 1996م ، ص115) .

هناك بعـض الصعـوبات التي تمر بها المرأة أثناء قيامها بدورها في الحياة الاقتصادية ، وذلك لأن المشكـلات التي تصـادفهـا من أجـل قيامهـا بدورهـا في الحيـاة الاقتصـاديـة تنشـأ عن الممارسة أكثر منها نتيجة للقـوانين ، فالصعوبات في العادة تبدأ من مستوى التعليم ، لهذا السبب تحرص أجهـــزة الأمم المتحـدة على التأكيد باستمرار على أهميـة ضمان تلقي المرأة التعليم بما في ذلك التعليم التقني والمهني والتوجيه المهني والتدريب ، لإعدادهن لأعلى مستويات العمل الممكنة (حطب ومكي : 1987م ، ص177) .

ويمكن تلخيص أهم الصعوبات التي قد تقف أمام سيدات الأعمال في المجتمع الليبي؛ ومن أهم وأبرز هذه الصعوبات مايلي :

1- العادات والتقاليد في المجتمع الليبي ، ومثل هذه العادات نضع حواجز أمام عمل المرأة في كل القطـاعات ، خاصة تلك الأعمـال التي يكـون فيها العمـل مختلطـاً بين الرجـال والنسـاء " كعمل سيدات الأعمال " .

2- رغبة المرأة الليبية في العمل الواقع بالقرب من مسكنها نظراً لكثرة التزاماتها الأسرية والاجتماعية بصفتها سيدة أعمال .

3- طبيعة المرأة بصفتها أنثى لها ظروفها الطبيعية ، فالمرأة بصفتها أماً لها مسؤوليات تجاه بيتيها وأولادها يتعذر عليها نتيجة لذلك التوفيق في الإنتاج الجيد في العمل .

4- نظره بعض الأزواج وأولياء الأمور إلى عمل المرأة ، وخاصة العمل الحر ، على أنه ثانوي ولا سيما إذا كانت الأسرة ذات مستوى اقتصادي ، ودخل مرتفع ، وأضف إلى ذلك فإن بعض الأزواج وأولياء الأمور يقيم عمل المرأة بمعايير مادية بحتة فمتى تحسنت الأوضاع الاقتصادية فإنه على المرأة ترك العمل والبقاء في البيت .

5- غياب التخطيط الأسري وتنظيم الولادات فكرة الإنجاب تلقي على المرأة واجبات أسرية أكثر وأهم من المساهمة في الإنتاج وذلك جعل كثيراً من النساء طاقات معطلة في البيوت (الحوات : 1994م ، ص34-35) .

إن الفصل بين الإناث والذكور يؤدي إلى أن تبقى غالبية النساء في البيوت ، وعدم الاستفادة بالطاقات البشرية لعدم ملائمتها لأنواع العمل ، وأن طبيعة العمل في الريف وبساطة الحياة الاجتماعية ساعدت كثيراً من النساء في الريف على الاشتراك مع الرجل في الأعمال الاقتصادية خارج المنزل .

وبقيت المرأة في المدينة يقوم بأعمال ذات إنتاج اقتصادي ، لا تستدعي خروج المرأة من بيتها ، ولا مخالطة الرجال ، وتتمثل هذه الأعمال في صناعة البسط والملابس الوطنية والحلويات ، ... الخ (التير : 1990م ، ص134-135) .

ولكن اليوم قد أصبح الموقف أكثر مرونة ، ولم يتقيد به أحد لأسباب كثيرة ، منها القناعة بأن المرأة نصف المجتمع ، ويجب أن تدخل سوق العمل ، وتساهم معه في بناء المجتمع ونموه ، إضافة إلى أن العمل هو تأكيد عزتها وحريتها بصفتها إنساناً كرمه الإسلام ومنحه كافة الحقوق الإنسانية ، ويطالبه ببعض الواجبات .

يضاف إلى ذلك أن المجتمع الحديث أصبح فيه دخل الرجل وحده لا يفي باحتياجات الأسرة ، الأمر الذي يتطلب المساعدة المادية من جانب المرأة ، بحيث أصبح البعد الاقتصادي لعمل المرأة يتخذ من البعد الديني المبررات والتأييد والاستشهاد بعمل نساء المسلمين في العصور الإسلامية ، فرغم ذلك هناك من يرى أن عمل المرأة وخروجها يؤثر في استقرار المجتمع والأسرة ، وخاصة الأطفال (الحوات : 1994م ، ص116-117) .

القوانين والتشريعات :

ينطلق عمل المرأة ونشاطها الاقتصادي في ليبيا من عدة مصادر ثقافية واجتماعية أهمها :

1 - التراث الاجتماعي الليبي القديم .

2 - علاقات السلطة بين الرجل والمرأة تاريخياً .

3 - مفهوم الدولة الحديثة وبناء مجتمع الحداثة الآن .

وهذه المصادر الفكرية والثقافية الثلاثة كثيراً ما تتناقض ، وفي أحيان كثيرة تكون غير منسجمة وفي كل الأحوال ، فإن هذه المصادر تؤثر في المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي وطبيعته

وتطوره ، وبمعنى آخر ، فإن المرأة الليبية عندما تعمل تفكر في كل ما تقوم به ، **هل هو مقبول اجتماعياً** ؟ (التراث الاجتماعي والثقافي) .

فالمجتمع الليبي مثل كل المجتمعات يعيش مرحلة ما يسميه **إميل دوركايم** الانتقال من المجتمع الآلي إلى المجتمع العضوي ، أو ما يسميه عالم الاجتماع الفرنسي **هريرت سبنسر** التحول من مجتمع التجانس إلى مجتمع التنوع وعدم التجانس .

وإذا نظرنا إلى عمل المرأة ونشاطها الاقتصادي بصفته جزءاً من عالمها الحديث والجديد في ليبيا فإن ذلك صحيح تماماً ، وتعززه وتؤكده التشريعات الليبية الحديثة ، فهي تساوي بين الذكور والإناث في الحقوق والواجبات (الحوات : 1994م ، ص135-138) .

ولقد تطورت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي خارج المنزل تطوراً كبيراً ، وفي ضوء ذلك ظهر أخيراً في المجتمع الليبي مصطلح سيدات الأعمال ، وهذا المفهوم لا يزال جديداً في قواميس المجتمع الليبي الاجتماعي والاقتصادي .

حيث ارتفع معدل مساهمة المرأة الليبية في النشاطات الاقتصادية من **(5%)** في السبعينيات إلى **(20%)** في الوقت الحاضر ، وهذا ما جاء في تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة للسنوات **(1994 – 95 – 96 – 1997)** ، وتأكيداً لذلك فإن التشريعات وقوانين العمل الليبية تشجع المرأة على العمل وتحميها وتساويها بالرجل ، ومن أهم التشريعات :

1 –حق المرأة في العمل باستثناء المحظور منها بقصد حمايتها مثل الأعمال الشاقة والخطيرة .

2 – المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة في الأعمال المتساوية من حيث الظروف والنوعية والمهارة والجهد .

كما أن المرأة الليبية تتمتع بكل الامتيازات والضمانات الاجتماعية الواردة في قانون الضمان الاجتماعي رقم **(13)** لسنة **(1981م)** وهو القانون الذي يضمن الحماية الاجتماعية لجميع الليبيين مهما كانت أوضاعهم ذكوراً وإناثاً ،وما يحدث فيها من ظروف طارئة كإصابات العمل أو العجز أو المرض أو عند نهاية الخدمة .

من خلال تحليل تشريعات الأحوال الشخصية للمرأة في ليبيا وغيرها من التشريعات ذات العلاقة بالمرأة والأسرة يتضح أن ليبيا قد حققت نجاحاً كبيراً في مضمار تغيير وضع المرأة وتطويرهإلى الأفضل والأحسن ، وهذا يعود إلى الأخذ بمبدأ المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة وتحسين الوضع والدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والفتاة ، وكذلك إعلان **مكسيكو** الصادر عن المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة عام **(1975م)** الداعي إلى دمج المرأة في عملية التنمية ، وكذلك الأمم المتحدة وسائر منظماتها ووكالاتها التي تدعو دول العالم إلى دمج المرأة في تشريعاتها وخططها الاجتماعية والإنمائية الوطنية (الحوات : 1994م ، ص102-105) .

الفصـل الرابع

"المشروعات الصغرى"

1. المشروعات الصغرى مفهومها وأنواعها .
2. التمييز على أساس النوع وأثره في مشاركة المرأة في التنمية .
3. أهم المعوقات التي تواجه المرأة في المشاركة في التنمية الاقتصادية .

أولاً : المشروعات الصغرى أو (الصغيرة) مفهومها وتعريفها

1- مفهوم المشروعات الصغيرة

يثير مفهوم المشروعات الصغيرة جدلاً كبيراً بين المهتمين بأمر هذه المشروعات ، ويرجع هذا الجدل إلى أن هذا المصطلح يحمل في طياته عدداً من المشروعات التي يمكن أن تندرج تحته ، التي قد تختلف في خصائصها اختلافاً بَيّناً بجانب أن اختلاف درجة ومستوى التقدم بين الدول وما يتميز به قطاع المشروعات الصغيرة في فترة من الفترات لا يعد كذلك في فترة لاحقة .

كذلك ما يعد صناعة صغيرة في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية ، قد لا يعد كذلك في دول نامية تخطو أولى خطواتها في عملية التنمية ، فالأمر يحكمه إلى حد كبير عدد من الاعتبارات النسبية (المبيريك ، الشمري : 2006م ، ص81) .

تعريف المشروعات الصغرى : ومن أمثله التعريفات التي يتم تداولها في الدوائر المالية تعريف **بنك التنمية الحكومي بكندا** ، الذي يعرف المشروع الصغير بأنه " المشروع الذي يعمل فيه أقل من **(70) فرداً** ، ولا تتجاوز مبيعاته السنوية **(2) مليون دولار**" (عبدالقادر : 2004م ، ص7-8) .

وطبقاً للجنة ولت شارير البريطانية ، فإن المشروع الصغير هو " ذلك المشروع الذي يقوم فيه شخص أو اثنان فقط باتخاذ القرارات الرئيسة في مجالات التمويل والإنتاج والتسويق والخدمات والبيع دون مساعدة المتخصصين الذين يعملون في هذا المشروع (المبيريك ، الشمري : 2006م ، ص81) .

ويعرفها علي الهادي الحوات بأنها " المشروعات أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجميع نشاطات الإنتاج والخدمات والتمويل والتعهد وتقديم الخدمات التي يقوم بها أصحابها بصفتها مهنة رئيسة مستمرة ومباشرة إما ، بصفة فردية ، وعندها يعرف هذا النشاط بالتشغيل الذاتي أو العمل المستقل ، وإما في إطار مؤسسة فردية ،أو شركات أشخاص لا يفوق عدد العاملين بها **(10) عمال** ، ولا يتجاوز الاستثمار الجماعي أهدافها عن **(150) ألف دينار ليبي** (الحوات : 1994م ، ص183) .

مبررات المؤسسات الصغرى والمتوسطة : يقول الدكتور علي الهادي الحوات " هناك الكثير من المبررات الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية لتأكيد دور هذه المؤسسات في التنمية ، وفي المحافظة على مستوى المعيشة ، ومكافحة الفقر ، وارتباط الناس بوطنهم ونيل حقوقهم الاجتماعية والإنسانية .

وعليه يمكن أن تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة في حل مشكلة البطالة بين الليبيين ، وهناك مجموعة من المبررات التي تقف أساساً للاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية ومكافحة الفقر والبطالة ومن أهم هذه المبررات .

1 – تمثل المؤسسات الصغرى والمتوسطة سنداً قوياً للنهوض بالتشغيل التام على القطاع العام وتضخم عدد العاملين فيه .

2 – تمثل المؤسسات الصغرى والمتوسطة أدوات جديدة للحركة الاقتصادية والإبداع والتجديد في بيئته الاقتصادية ومعالجة مشكلاته ، والتحرر من هيمنة المؤسسات الاقتصادية الكبرى سواء العامة أو الخاصة .

3 – مواجهة الزيادة في طالبي العمل عن حاملي الشهادات العليا والمتوسطة .

4 – تساعد المؤسسات الصغرى والمتوسطة على توطين السكان في مناطقهم وتنميتها والحد من الهجرة إلى المراكز الحضرية والمدن الكبرى .

5 – قابلية هذه المؤسسات لا ستيعاب وتشغيل أعداد كبيرة من القوى العاملة دون عناء ، ورسم خطط كبيرة وتعديلات في مسيرة الاقتصاد الوطني .

6 – تحقيق الاستقرار في العمل .

7 – الاعتماد على الموارد الأولية المحلية واليد العاملة المتوافرة في المناطق المحلية دون الحاجة إلى عاملة خارجية أو خبرات أجنبية .

8 – قلة التكاليف التي تنفق على التدريب لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب في أثناء العمل واستخدام تقنيات غير معقدة .

9 – قدرتها على الانتشار في مختلف المناطق بدافع تقليد المشروع الناجح والمجزي وغير المكلف ، وقدرتها السريعة على التوسع (الحوات : 1994م ، ص184–186) .

2 – التعريف بالمشروع الاقتصادي :

يعرف المشروع الاقتصادي بأنّه " ذلك النشاط الاقتصادي ذو التأثير المحدّد ، والذي يمكن أن يتراوح عدد العاملين فيه من **(5 إلى 10)** أشخاص ، كذلك تمارس عمله وفعاليته الاقتصادية في منطقة محددة " (الحطاب : 2009م ، ص178) .

فالمشروع هو " كل تنظيم مملوك لمنظمة قائمة على التأليف بين عناصر الإنتاج " .

ويعرف البنك الدولي المشروع الاقتصادي بأنه " نشاط استثماري ينفق فيه الموارد المالية لخلق أصول رأسمالية تنتج منافع عبر فترة من الزمن ، وهو نشاط تحقق فيه أموال توقعاً للعائد ويخضع بصورة منطقية للتخطيط والتمويل بوصفه وحدة اقتصادية مستقلة .

ويوجد العديد من المشروعات على مستوى المجتمع ، ويمكن تقسيمها إلى :

1. مشروعات عامة ، وأخرى خاصة ، ومشروعات مشتركة .
2. مشروعات ربحية ، وأخرى غير ربحية .
3. مشروعات زارعية ، صناعية ، خدمية .
4. مشروعات صغيرة ، ومتوسطة ، وكبيرة .
5. مشروعات كثيفة العمل ، وأخرى كثيفة رأس المال .

6. مشروعات تعتمد على المصادر الوطنية ، وأخرى مصادرها أجنبية .
7. مشروعات وطنية ، وأجنبية ، مشتركة (الميريك ، الشمري : 2006م ، ص67-68) .

لا يوجد بين الدول المتقدمة أو النامية اتفاق على تعريف محدد للصناعات الحرفية والصغيرةلاختلاف طبيعة نشاطها الاقتصادي ، ودرجة نموه ، والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها ، وقد وجدت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير لوضع تعريف محدد للصناعات الصغيرة ، ومن هذه المعايير حجم الإنتاج ، وحجم المبيعات ، وحجم الأجور المدفوعة ، وحجم الطاقة المستهلكة ، وحجم العملة .

وقد حدد " ***B.P.Dhugana*** **في عام 1992م** " في محاولته لوضع تصنيف موحد للمشروعات الصغيرة أن هناك ثلاثة أنواع من المشروعات تندرج جميعها تحت مسمى المشروعات الصغيرة في معظم دول العالم ، هي :

1. الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية ، وتنتج منتجات يدوية تخدم الطبقات محدودة الدخل .
2. الصناعات التي تستخدم طرق التصنيع ما بين الحديثة والتقليدية ، وتتميز بتصنيع منتجات يزداد عليها الطلب مثل المنتجات الجلدية والأثاث ومواد البناء ... إلخ .
3. الصناعات التي تنتج منتجات متطورة وفي مختلف المجالات (هندسية ، كيمياوية ، صناعة الدواء ، ... إلخ) ، التي تعمل في بعض الأحيان بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة ، وتبعاً لتقرير إحدى الهيئات ، فإن هناك **أربعة عشر** تعريفاً للمشروعات الصغيرة غالبيتها ترى أن المشروع الصغير هو المشروع الذي يقل عدد العاملين فيه عن **عشرة أفراد** ، بينما المشروعات المتوسطة يتراوح عدد العاملين فيها ما بين **(10 إلى 49) عاملاً** (هيكل : 2003م ، ص18- 20) .

المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني :

يمكن اعتبار المشاريع الصغيرة العمود الفقري لأي اقتصاد وطني ، فقد بّينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية أن من بين **(21) مليون مشروعاً** ، هنالك ما يقارب **(20.5) مليوناً** ، أي بنسبة **(98%)** من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشاريع صغيرة ، وتعمل هذه المشاريع في كل المجالات الاقتصادية على أن أغلبها يتركز في تجاة التجزئية ، كما يظهر من الشكل (عطية : 2002م ، ص46).

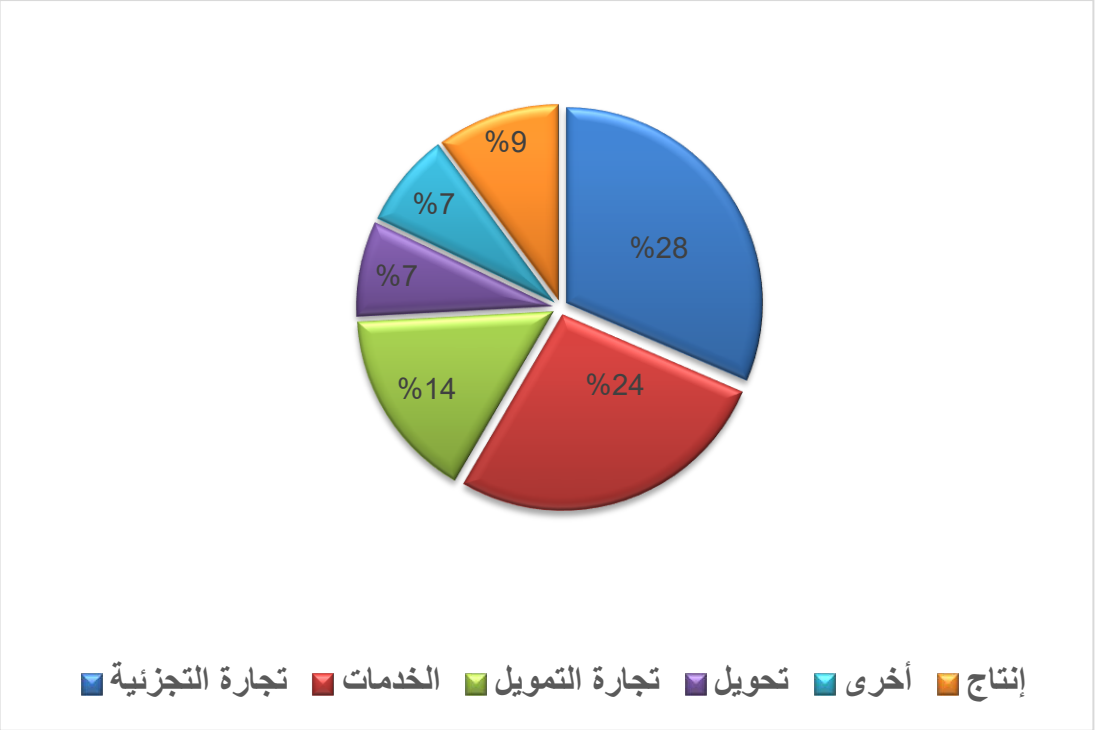

الشكل رقم (1) إدارة المشروعات الصغرى أو (الصغيرة) في عمان

الفرق بين المشروعات الصغيرة والأحجام الأخرى من المشروعات مازال هناك خلط بين المشروع الصغير وغيره من الأحجام الأخرى للمشروعات ، ما يتطلب ضرورة التفرقة بينها للتعرف إلى موقع المشروعات الصغيرة ولقد تعددت تصنيفات المشروعات خاصة الصناعية الصغيرة :

أ. **المشروع الصغير المنزلي** : مشروع فردي بالمنزل يعمل به أقل من **خمسة عمال** يستخدمون معدات يدوية ، ومستلزمات إنتاج محلية ، وتسوق منتجاته للأسرة وللمعارف .

ب. **المشروع الصغير الحرفي** : ورشة ذات ملكية فردية أو تضامن يعمل بها أقل من **عشرة عمال** يستخدمون معدات بسيطة ، ومستلزمات إنتاج محلية ، وتسوق منتجاته بالمنطقة المحيطة بها .

ج. **المشروع الصغير** : مصنع ملكيته فردية أو شركة يعمل به من **(10 إلى 15) عاملاً** يستخدمون معدات نصف آلية ، ومستلزمات إنتاج محلية أو مستوردة ، وتسوق منتجاته في السوق المحلي أساساً مع إمكانية التصدير .

وتقوم المشروعات الصغيرة بدور مؤثر في دعم ودفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الكبيرة (عنبه : 2004م ، ص19–20) .

أهمية المشروعات الصغرى أو (الصغيرة) :

المشروعات الصغيرة الاقتصادية لها أهمية على مستوى الفرد صاحب المشروع ، وعلى المجتمع ، وعلى المستوى العالمي من حيث الفرد :

1. إشباع حاجة الفرد صاحب المشروع في إثبات الذات بصفته شخصية مستقلة لها كيانها الخاص .
2. يوفر له فرصة لتحقيق رسالته وغايته الخاصة في الحياة العملية .
3. ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته .
4. إن المشروع الصغير فرصة لصاحبه لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العملية والعلمية لخدمة مشروعه لكونه هواية قبل أن يكون وظيفة .
5. إن تشجيع الشباب وتسهيل قدراتهم للأعمال الحرة في المشروعات الصغيرة يوفر لهم الوقت الذي قد يقصدونه في انتظار التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص ، ويجنب الشباب إهدار طاقتهم البشرية .

أولاً / على مستوى المجتمع

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة على مستوى المجتمع فيمايلي :

1. إن المشروعات الصغيرة تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية ، والخدمية ، والسلعية ، والفكرية .
2. إن المشروعات الصغيرة تغطي جزءاً كبيراً من احتياجات السوق المحلي .
3. إنها تساهم في إعداد العمالة الماهرة .
4. تشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع .
5. إنها خير دليل على نجاح تقدم دول شرق آسيا اقتصادياً وغزوها للأسواق العالمية .
6. استيعابها للقطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات .
7. إن تشجيع المشروعات الصغيرة خاصة العاملة في مجال الصناعات يساعد على تطوير التكنولوجيا ، والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع ، ودفع هذه المشروعات إلى مواقف تنافسية جيدة .
8. إن المشروعات الصغيرة تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية (صناعة ، تجارة ، خدمات ، مقاولات) وزيادة فرص العمل ، وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في أقاليم معينة .
9. إن تحقيق هدف غرس قيم العمل الحر في المشروعات الصغيرة يتطلب تظافر جهود المؤسسات العاملة في مجال التعليم ، والتدريب ، والإعلام .

ثانياً / على المستوى العالمي

1. إن المشروعات الصغيرة أصبحت علماً قائماً بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية .
2. إن المشروعات الصغرى والصناعات قد تعرضت لها مختلف العلوم كالإدارة ، والاقتصاد ، والهندسة ، والقانون ، والبيئة ، والزراعة ، من زوايا متعددة ومختلفة .
3. في مجال التدريب والتنمية أصبحت للمشروعات الصغيرة برامج تدريبية عديدة ومتنوعة تشمل : مفاهيمها ، وأنواعها ، وأبعادها ، وأركانها ، ووظائفها ، ومهارات القائمين عليها ، كما تتضمن دراسات السوق والتسويق ودراسة الجدوى والبيئة والأمن الصناعي وغيرها من الموضوعات المختلفة .
4. تهتم معظم دول العالم بعقد الندوات ، وحلقات النقاش ، والبحث ، وورش العمل ، حول المشروعات الصغيرة وأثرها في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحضارياً .
5. انتشار وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية على مستوى العالم التي تهتم بالمشروعات والصناعات الصغيرة في الدول المختلفة .
6. انتشار المنظمات والصناديق المعنية بدعم المشروعات الصغيرة على مستوى العالم .
7. باتت المشروعات الصغيرة واحدة من أقوى أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأحد أهم العناصر الاستراتيجية في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي في معظم دول العالم الصناعية والدول النامية على حد سواء (هيكل : 2003م ، ص14–16) .

نجحت العديد من الدول في الاستفادة بمزايا المشروعات الصغيرة عن طريق تبنيها لهذا القطاع على المستوى القومي بصفته إحدىوسائل التنمية الاقتصادية ، ونجاح هذه التجارب ليس مرتبطاً بالتقدم الاقتصادي للدولة ، فهناك دول **كالهند** مثلاً لعبت المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في حل العديد من مشكلاتها (عنبه : 2004م ، ص215–228) .

وهذه بعض الأمثلة لتعرف إلى وضع المشروعات الصغيرة العالمية :

التجربة اليابانية : إيماناً بأهمية المشروعات الصغيرة فقد أصدرت اليابان عام **(1963م)** القانون الأساس للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم **(154)** لتحقيق الاستقرار والحماية لها ، ويهدف هذا القانون إلى تشجيع نمو وتطوير المشروعات الصغيرة ، بالإضافة إلى المساهمة في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعاملين فيها ، وتحسين الموارد والتسهيلات الإدارية المتاحة لها (مرتجى : 1989م ، ص8) .

وتقوم المشروعات الصغرى بدور مهم في الاقتصاد الياناني ، وذلك من حيث خلق فرص للتوظيف والتصدير ، وفيمايلي مؤجز عن أنشطتهم :

تمثل المشروعات النسبة الغالبة في الاقتصاد الياباني ، لأنها تصل إلى **(99%)** من إجمالي المشروعات ، ونسبة **(99.5%)** من إجمالي المشروعات العاملة في مجال التصنيع ، وتساهم هذه المشروعات بنحو **(51.8%)** من صادرات القطاع الصناعي ، وتوفر المشروعات الصغرى فرص عمل لنحـو **(79%)** من العاملين في مجـالات النشاط المختلفة ، ولنحو **(73.8%)** للعاملين في مجال التصنيع ، ونتيجة لهذا لعبت الصناعات الصغيرة دوراً مهماً في استبعاد عدد كبير من العمالة (الميريك، الشمري : 2006م ، ص143–144) .

التجربة الأمريكية : انتهجت الولايات المتحدة سياسة قومية منذ مطلع الخمسينيات تستهدف دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة لتلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية ، وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، لمواجهة مشكلات البطالة ، والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ، ومنح المشروعات إعفاءات ضريبية ، ووضع برامج تدريبية لنظام تمويل المشروعات الصغيرة ، وإعطاء قروض ميسرة لأصحاب المشاريع ، أو التي يملكها القاصرون ، أو السيدات ، أو المعاقون ، أو المحاربون القدامى .

والتجربة الكويت : نجد أنه على الرغم من السعي المتواصل للنهوض بالمشروعات الصغيرة ، فإن الاهتمام بتلك المشروعات قد تزايد مع بداية العمل على تحقيق الإصلاح الاقتصادي ، الذي لفت الأنظار إلى دور تلك المشروعات ، وأهميتها في تحقيق التنمية ، وعلاج مشكلة البطالة وتقليص فرص الحصول على وظائف بالحكومة للخريجين الجدد ، هذا بالإضافة إلى وجود حاجة ملحة لزيادة الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة في تلبية احتياجات التكامل والتبادل بينها وبين المشروعات الكبيرة (الميريك ، الشمري : 2006م ، ص63) .

التجربة الصينية : تهتم الصين بالمشروعات الصغيرة لعدة أسباب منها تأثير إنتاجها على الوضع الاقتصادي الكلي ، كما أنها عنصر مؤثر في استقرار المجتمع ، ومن أهم إجراءات تنشيط المشروعات في الصين مايلي :

يركز الفكر الاقتصادي الصيني على (**الخصخصة**) يعني أن عملية الخصخصة تتم في التجربة الصينية بالتدريج ، حيث تبدأ من خلال بيعها ونقل ملكيتها من القطاع العام إلى الخاص المحلي القادر على تدبير ثمنها ، الذي ستزداد تروته بعد فترة ، ويستطيع شراء المصانع والشركات الكبيرة في المستقبل بدلاً من الاعتماد على الأجانب ، حيث تبدأ خصخصة المشروعات المتوسطة ثم الكبيرة وفي مجال تهيئة مناخ تشجيع للاستثمار بجميع أشكاله ، تعفي الحكومة المشروعات الجديدة من الضرائب في العام الأول والثاني ، ويبدأ احتساب الإعفاء من أول توزيع للأرباح ، وبعد ذلك تدفع الشركة **(20%)** من الأرباح ضرائب وتحجر الباقي لتمويل البحوث والتطوير والتوسعات دوالاحلال والتجديد ، كمل تعفي الآلات من الجمارك ، وبعض المشروعات ، سيدات الأعمال ، والمشروعات

الصغرى والمتوسطة ، بالإضافة إلى ما سبق من دراسات اجتماعية حديثة نحو تفسير العوامل التي أدت إلى زيادة دخول المرأة ميدان العمل والميدان الاقتصادي .

فرأى البعض أن زيادة دخول المرأة ميدان العمل هو نتيجة رد فعل لما حدث من تطور اقتصادي ، وللتأكد من هذه النظرية ، صحتها أو بطلانها ، نستعرض نسبة الداخلين إلى النشاط الاقتصادي من الذكور والإناث لبعض المجتمعات المتقدمة والنامية في العالم .

إن نسبة دخول المرأة العمل نجدها قليلة جداً في الدول العربية ، إذا قورنت بنسبة دخولها في المجتمعات الغربية ، وإنما هي قليلة أيضاً بمقارنتها بأمريكا اللاتينية كما يؤدي دخول المرأة العمل في دول أمريكا اللاتينية إلى **(20%)** من مجموع السكان وتقل مثيلاتها إلى **(4%)** في الدول العربية ، الأمر الذي يدل على عدم صحة هذه النظرية الاقتصادية .

وقام بعض الباحثين بتفسير الاختلاف في دخول المرأة ميدان العمل في المجتمعات النامية ويختلف بعضها عن بعض ، يرجعون ذلك إلى أسباب الدين الإسلامي ، وأحياناً إلى الأنظمة الاجتماعية وخاصة النظام العائلي ، وقد صدقت إحدى الباحثات حين قالت " إلا أنثى لا تسأل لماذا يدعي بعض الآباء من سكان الريف في **مصر** مثلاً أن الدين الإسلامي كان الدافع وراء عدم إرسالهم إلى المدارس فيما يسمحون لهم بالعمل في المصانع " .

ومن هنا نرى أن الدين الإسلامي جاء ليرد للمرأة اعتبارها الإنساني ، ولينفض عن المرأة مالحق بها من ذل وظلم القرون السابقة وليرفع من شأنها (زهري : 1988م ، ص60–63) .

ينظر الكثيرون إلى المرأة ، وخاصة المرأة التي تعمل في (**مشروعها الصغير**) في البيت على أنها مقيدة في المنزل ، لا تشارك في العمل ، ولا في التطور الاقتصادي وهي بذلك تعدّ عقبة أمام عملية التنمية .

وإذا ما تفحصنا نمط الحداثة السائد فوق نكتفي أو لا ، إن المرأة التي يقال لها تقليدية تشارك في العمل والإنتاج بشكل أو آخر مع المرأة الحديثة ، وفي ضوء هذا المفهوم فإن أي إمرأة لا تعمل في وظيفة حكومية ، وليس لها دخل ثابت ومنتظم ، ينظر إليها على أنها امرأة عاطلة ، وبذلك تستبعد من قوة العمل كل النساء اللاتي يعملن في أنشطة اقتصادية في سوق العمل غير الرسمي ، أو في الحقل ، أو في المنزل (الحولي ، زايد ، شكري : 1988م ، ص23–24) .

فنجد العالم كله اهتم بالمرأة وطالب بالاعتراف بحقوقها ، وعدم التمييز القائم على أساس نوع الجنس وعقدت الاجتماعات الدولية والمحلية لمناقشة حقوقها وواجباتها لزيادة كفاءة وفعالية رسالتها في المجتمع والحياة ، وكان آخر هذه المؤتمرات مؤتمر المرأة العالمي بالصين الذي عقد عام **(1955م)** .

ولقد اصبحت للمرأة أدوار متعددة في حياة المجتمع منها :

- الدور الإيجابي والرعاية الأسرية .
- الدور الاجتماعي .
- الدور السياسي .
- الدور الإنتاجي أو الاقتصادي .

وأن تشجيع المرأة على إنشاء وتملك المشروعات وإدارتها سوف يحقق الإيجابيات الآتية :

1. درجة الثقة بالنفس تؤدي إلى اعتماد المرأة على قدراتها واحترامها لذاتها .
2. القدرة على الحوار مع الآخرين بشجاعة .
3. زيادة كفاءة المرأة ومهاراتها في حسن استخدام الموارد المالية .
4. أهمية إدارة الوقت بما يحقق تنمية وترابط الأسرة .
5. زيادة مشاركة المرأة في تحمل المسؤولية واتخاذ القرار داخل أسرتها وخارجها .
6. زيادة معرفة المرأة بما يدور في العالم الداخلي والخارجي من متغيرات اقتصادية ، وبما ينعكس على إحساس المرأة بكيانها وأهميتها بصفتها عنصراً منتجاً فعالاً يضيف قيمة اقتصادية لمجتمعها .
7. التفاعل مع متغيرات الأسواق ورغبات العملاء والإلمام باحتياجات السوق .
8. القدرة على تبادل المعلومات والمشاركة في المنظمات التي تساعدها على الوصول إلى الأسواق .
9. استخدام التكنولوجيا الحديثة للارتفاع بجودة المنتج والدخولإلىآفاق تسويقية أكبر تتمتع بقوة شرائية كبيرة ، وأيضاً إحراز مكانة على الساحة الدولية .
10. رفع قدرتها على التحرك محلياً وإقليمياً ودولياً من خلال المشاركة في المعارض والندوات والمؤتمرات بهدف تسويق إنتاجها .

وإن مشاركة المرأة على إنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يحقق للمجتمع مايلي :

تؤدي إلى خلق قيمة مضافة للاقتصاد القومي وزيادة الدخل العائلي والارتقاء بمستوى المجتمع كافة ، فضلاً عن الإسهام امجاد للمرأة في عملية التنمية والإنتاج في سوق العمل جنباً إلى جنب مع الرجل .

كما أن تشجيع المرأة على إقامة وإدارة المشروعات الصعيرة والمتوسطة قد بات له صدى عالمياً على النحو التالي :

1. ازدياد وعي المجتمع العالمي بدور المرأة الأساس في العملية التنموية ، الأمر الذي تم التعبير عنه في أدبيات التنمية (إن كل ما هو مفيد للمرأة مفيد للمجتمع كافة) (هيكل : 1993م ، ص179–182) ، ويمكن للمرأة أن تمتلك أو تدير مشروعاً صغيراً لحسابها الشخصي أو أن تعمل أو تساهم في مشروع تحت مظلة إحدى الجمعيات الأهلية ، أو المؤسسات الخاصة ، التي تحول هذا المشروع بالاتفاق مع منظمات التمويل المختلفة مثل مشروعات الأسر المنتجة .

وقد يكون التمويل ذاتياً ، أو من بنوك ، أو منظمات التمويل المعروفة ، ويجب أن تتاح الفرصة لإظهار نشاط ودور المرأة إلى جانب دور الرجل في هذه المشروعات (هيكل : 1993م ، ص185) .

التمييز على أساس النوع وأثره في مشاركة المرأة :

تعتمد فكرة النوع على مبدأ الاختلاف في الأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة ، الذي قد يكون نتاج معايير اجتماعية قد تؤثر في تحقيق المساواة بين الجنسين (مجلة مختارات في العلوم الاجتماعية : 1999م ، ص34) ، فعلى الرغم من التحولات الاقتصادية والسياسية التي تسهل أغلب المجتمعات الحديثة، فإن العلاقات القائمة داخل الأسرة والمجتمع لازالت ترتبط ببناء القوة التقليدي الذي يقوم على تفوق الرجل وسيطرته الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع والأسرة بشكل خاص (حلمي : 1987م ، ص60) .

ويمثل التفاوت في الفرص بين الجنسين تجاذباً تنموياً في حد ذاته بما يتضمنه من عوائق تعرض إدماج مساهمة المرأة الكاملة في التنمية وما يترتب عن ذلك سواء فيما يتعلقبالمرأة نفسها أو إلى المجتمع كافة ومن ثم رسم استراتيجيات قادرة على تحقيق أهداف تنموية من شأنها المساواة بين دور المرأة ودور الرجل داخل المجتمع ومن ثمّ فإن إدماج أو مشاركة النوع الاجتماعي مشاركة فعالة يعد استراتيجة عمل في التنمية ، وليس هدفاً في حد ذاته .

مفهوم النوع الاجتماعي :

يُعَدّمن المفاهيم الجديدة اتي برزت بصورة واضحة في الثمانينّيات من القرن الماضي ، وقدم هذا المفهوم بواسطة العلوم الاجتماعية من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي محاولة لتحليل العلاقات والأدوار والعوائق لكل من الرجل والمرأة (الرشوان : 1999م ، ص100) .

يعد عمل المرأة من المؤشرات التي تدل على مدى مساهمتها في التنمية ، كما يُعدّ العمل من المجالات التي تؤثر في تغيير وضع المرأة في الأسرة والمجتمع ، وتتفق أغلب الدراسات على أن

الاتجاهات الاجتماعية نحو عمل المرأة متعدد بين النظرة التقليدية لدور المرأة والاعتراف بدورها في الإنجاب والعمل المنزلي مع عدم الاعتراف بحقها في العمل (فشيكة : 1996م ، ص134) .

أهم المعوقات التي تواجه سيدات الأعمال في المشاركة في التنمية الاقتصادية:

النماذج المعرقلة لعمل المرأة خارج المنزل هي :

وفيما يلي نظرة مختصرة على كل عامل على حده :

1. أولها المعوقات الاجتماعية (العادات والتقاليد) .
   - المعوقات الذاتية للمرأة .
   - المعوقات الأسرية .
2. المعوقات الاقتصادية (الدعم المادي والاستثماري) .
   - معوقات ناتجة عن الظروف الاقتصادية والمؤسسية .
3. معوقات التمييز (بين الذكور والإناث) .
   - العوامل الفكرية والثقافية .

1- المعوقات الاجتماعية :

إن نظرة المجتمع العربي إلى المرأة نظرة محدودة ، وهي تمثل دوراً ثانوياً ومكملاً كما أنها في حاجة إلى الآخرين من الرجال آباء أو إخوه أو أزواج أو أقارب ، وإن عمل المرأة شيء غير ضروري إلا إذا دعت الحاجة الماسة إلى ذلك وتظل موضع تفكير وتردد ، فهذا أمر محكوم بظروف الأسرة والحاجة إلى العمل، وإذا قبل الرجل بعمل المرأة فيفضل أن يكون تحت رقابة الأقارب ، ويفضل ألا يكون فيه اختلاط كبير أو فيه سفر وغياب طويل عن البيت .

فإن عمل المرأة غالباً ما ينعكس سلباً على علاقاتها الأسرية والزوجية ، بسبب عدم استعداد الرجل للعمل المنزلي ، أو قبوله القيام بأية أعمال منزلية تتعلق بالمساعدة في البيت ، ومن هنا نجد أن المرأة في صراع كبير بين دورها زوجةً وأماً ، ودورها المهني والمشاركة في الحياة الاقتصادية التي تتطلب منها كثيراً من التفرغ والجهد والوقت ، إلى جانب هذا بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية ، التي غالباً ما تحد من مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية ، كما يؤدي ذلك غالباً إلى إقبال النساء على مهن مقبولة اجتماعياً والحد من طموحها في العمل والترقية (الحوات : 2006م ، ص207–208) .

المعوقات الذاتية للمرأة :

باستمرار واقع تبعية المرأة للرجل قد حول سلوكها إلى أنماط محددة سلفاً ، بفصل منظومة العادات والتقاليد والأعراف في الحياة الاجتماعية ، فمن قيم الاتكالية على الرجل ، وأصبحن يستهللن دورهن التقليدي (الحوات : 1994م ، ص165) ، **ومن** أهم المعوقات التي تواجه المرأة الليبية في مشاركتها في التنمية الاقتصادية مايلي :

- العادات والتقاليد :

1- في المجتمع الليبي ، ومثل هذه العادات تضع حواجز أمام عمل المرأة في كل القطاعات ، خاصة تلك الأعمال التي يكون فيها العمل مختلطاً بين الرجال والنساء " كعمل سيدات الأعمال " .

2- رغبة المرأة الليبية في العمل الواقع بالقرب من مسكنها ، نظراً لكثرة التزاماتها الأسرية والاجتماعية بصفتها سيدة أعمال .

3- طبيعة المرأة بصفتها أنثى لها ظروفها الطبيعية فالمرأة أمّاً لها مسؤوليات تجاه بيتيها وأولادها يتعذر عليها نتيجة لذلك التوفيق بينهن في الإنتاج الجيد في العمل .

4- نظره بعض الأزواج وأولياء الأمور إلى عمل المرأة ، وخاصة الحرص على أنه ثانوي ، وخاصة إذا كانت الأسرة ذات مستوى اقتصادي ودخل مرتفع ، وأضف إلى ذلك فإن بعض الأزواج وأولياء الأمور يقيم عمل المرأة بمعايير مادية بحته ، فمتى تحسنت الأوضاع الاقتصادية ، فإنه على المرأة ترك العمل والبقاء في البيت.

5- غياب التخطيط الأسري ، وتنظيم الولادات ، فكرة الإنجاب تلقي على المرأة واجبات أسرية أكثر ، وأهم من المساهمة في الإنتاج وذلك جعل كثيراً من النساء طاقات معطلة في البيوت ، (الحوات : 1994م ، ص35) .

إن الفصل بين الإناث والذكور يؤدي إلى أن تبقى غالبية النساء في البيوت ، وعدم الاستفادة بالطاقات البشرية ، لعدم ملائمتها لأنواع العمل ، وأن طبيعة العمل في الريف وبساطة الحياة الاجتماعية ساعدت الكثير من النساء في الريف على الاشتراك مع الرجل في الأعمال الاقتصادية خارج المنزل .

وبقيت المرأة في المدينة تقوم بأعمال ذات إنتاج اقتصادي لا تستدعي خروج المرأة من بيتها ، ولا مخالطة الرجال ، وتتمثل هذه الأعمال في صناعة البسط والملابس الوطنية ، (التير : 1990م ، ص135) .

ولكن اليوم قد أصبح الموقف أكثر مرونة ، ولم يتقيد به أحد لأسباب كثيرة منها القناعة بأن المرأة نصف المجتمع ، ويجب أن تدخل سوق العمل ، وتسهم معه في بناء المجتمع ونموه ، إضافة إلى أن العمل هو تأكيد عزتها وحريتها بصفتها إنساناً كرمه الإسلام ، ومنحه كافة الحقوق الإنسانية ، ويطالبه ببعض الواجبات .

يضاف إلى ذلك أن المجتمع الحديث أصبح فيه دخل الرجل وحده لا يفي باحتياجات الأسرة ، الأمر الذي يتطلب المساعدة المادية من جانب المرأة ، بحيث أصبح البعد الاقتصادي لعمل المرأة يتخذ من البعد الديني المبررات والتأييد والاستشهاد بعمل نساء المسلمين في العصور الإسلامية ، فرغم ذلك هناك من يرى أن عمل المرأة وخروجها يؤثر في استقرار المجتمع والأسرة ، وخاصة الأطفال ، (الحوات : 1996م ، ص117) .

- **المعوقات الأسرية :**

طبيعة المرأة ، وخاصة من زادت الخلفيات الثقافية التقليدية بمجرد زواجها ، تصبح أمّاً لعدد غير محدود من الأطفال ، يتعذر عليها نتيجة لذلك التوفيق بين مهام العمل ، ومهام الأسرة ، وسبب الأعباء الأسرية تفضل الكثير من النساء الليبيات القبول بأعمال وقتية .

نظرة بعض الأزواج العمل المرأة على أنه عمل ثانوي ، وخاصة إذا كانت الأسرة ذات مستوى اقتصادي ، ودخل مرتفع ، أضف إلى ذلك أن بعض الأزواج وأولياء الأمور يقيم عمل المرأة بمعايير مادية بحتة فإن تحسنت أوضاع الأسرة اقتصادياً ، فإنه على المرأة ترك العمل ، والبقاء في البيت (الحوات : 1994م ، ص166) .

2- **المعوقات الاقتصادية :**

قد تكون لدى السيدات أفكار خلاقة ، ولكن ينقصهم رأس المال للاستمرار في المشروع ، وعن التشيغل برأس مال صغير لا تستطيع أن تتطور ، لأن التطوير يحتاج إلى مال للتدريب ، وإعداد دراسات الجدوى من بيوت الخبرة ، وهذا ما لا يقوى عليه صاحبة المشروع الصغير ، أو صاحب المشروع ، (علي : 2012م ، ص149) .

فعلى الرغم من التمويلات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها أغلب المجتمعات الحديثة ، التي كان لها عظيم الأثر في إحداث العديد من التغيرات الاجتماعية ، سواء كان ذلك على مستوى شق القيم الاجتماعية والثقافية ، أو على مستوى البناء الاجتماعي لتلك المجتمعات ، فإن العلاقات القائمة داخل الأسرة والمجتمع لازالت ترتبط ببناء القوة التقليدي الذي يقوم على تفرق الرجل وسيطرته الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع والأسرة بشكل خاص ، (حلمي : 1987م ، ص60) .

- **صعوبات ناتجة عن الظروف الاقتصادية والمؤسسية :**

تتأثر فرص العمل بالمرأة إلى درجة كبيرة ، فهناك تواجه المرأة صعوبة كبرى في الحصول على العمل المناسب ، بسبب منافسة الرجل القوي رغم تساويها معه ، وبذلك تبقى المرأة خارج دائرة العمل والنشاط الاقتصادي الرسمي (الحوات : 1994م ، ص167) .

ولتلافي هذا الأثر في الوطن العربي يتعين سن القوانين التي تعمل على رفع مؤشر تنمية النوع الاجتماعي ، وبالأخص في الدول العربية منخفضة الدخل ، والمناطق الريفية ، وتتيح للإناث في جميع الدول العربية حق الالتحاق بالمعاهد الزراعية والصناعية أسوه بالذكور وتشجيعها لمتابعة دراساتها العليا ، أي يجب مواجهة ظاهرة تدني نوعية العمل لدى النساء ، وتتحقق هذه المواجهة من خلال رفع المهارة ، وتعمين المكون العلمي التكنولوجي للعمل ، ولتحسين القدرة على الابتكار .

إنَّ الشركات الكبرى ، حتى في ظل الأزمات ، تبحث عن ذوى القدرات الخاصة من موهوبين ومتميزين من الذكور والإناث ، لذا فإن توفير قاعدة بيانات عن هذه الفئة من النساء للمؤسسات يوفر لهن فرص عمل بأجور مجزية ، ومجال للتدريب والتطوير ، وينتج الفرصة للاستفادة من العنصر النسائي الموهوب والمبتكر في الوطن العربي ، وبنيت الكثير من البحوث في الولايات المتحدة أن المؤسسات التي إدارتها نساء لم تتعرض لنتائج الأزمة الاقتصادية بنفس مستوى المؤسسات الأخرى ، وإن تشجيع مثل هذا النوع من البحوث مع تحليل الأسباب وتوفير فرص التدريب والتطوير للمرأة العربية سينتج فرص عمل للكثيرات ، خاصة إذا تزامن مع تشريعات تلزم الشركات بحصص عادلة للمرأة في المناصب الإدارية بالشركات العامة والخاصة (الشامس : 2010م ، ص5) .

3 – العوامل الاجتماعية والثقافية :

بالرغم من انخفاض نسبة الأمية لدى المرأة في العشرين سنة الأخيرة ،فإنَّ الواقع الاجتماعي والثقافي محكوم بثقافة اجتماعية لها أصولها وجذورها القوية في تربة الماضي ، فقد أفرزت عادات وتقاليد تشكل في ذاتها حواجز وعقبات أمام عمل المرأة في كل القطاعات الاقتصادية الحديثة ، خاصة تلك الأعمال التي يكون فيها أسلوب العمل مختلطاً بين الرجال والنساء ، مثل سيدات الأعمال ، وإن كان المجتمع متطوراً وحديثاً كان عمل المرأة مقبولاً وسهلاً ، (الحوات : 1996م ، ص117) .

ولا تزال تواجه المرأة في ليبيا بعض الصعوبات والعقبات ، وهذا نتيجة نظرة الثقافة الاجتماعية التقليدية السائدة في المجتمع الليبي نحو المرأة ، كما أن جزءاً من هذه الصعاب يرجع إلى تردد موقف المرأة نفسها ، وعدم ثقتها بنفسها ، وعدم ثقتها بذاتها وبحقوقها ، (الحوات : 1996م ، ص171) .

- معوقات أمنية :

عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني يعدّ مرضاً من الأمراض المزمنة لعملية التنمية ،أو لإقامة أي مشروع صناعي أو تجاي ، وذلك لأنه يخلق نوعاً من عدم الاستقرار في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تعمل على تغيير المجتمع نحو المنشود، كما أنه يخلق نوعاً من عدم الاطمئنان لدى المستثمر ، (حبيب : 2007م ، ص53) ، ولدى سيدات الأعمال ، ويجعلهم يحتجون على إقامة المشروعات خوفاً من النزاعات المسلحة التي تعين إنشاء المشروعات ، كما أنه يخلق نوعاً من عدم الاطمئنان لديهم ، وأحياناً يدفعهم هذا الوضع إلى استثمار أموالهم في خارج الدولة ، بدلاً عن استثمارها في الداخل بالرغم من حاجة الدولة لرؤوس الأموال لنجاح برامج التنمية .

الفصل الخامس

"الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة "

- الإجراءات المنهجية للدراسة .
- عرض بيانات الدراسة الميدانية وتحليلها .

1- الإجراءات المنهجية للدراسة :

أولاً: المنهج المستخدم في الدراسة :

- **المنهج المستخدم** في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك أن عملية التحليل هي امتداد لعملية الوصف ، والدراسات الوصفية تسمى بالدراسات الوصفية لاهتمامها بوصف سمات ومظاهر وأحوال المجتمعات ، وحيث يجري الباحث دراسة وصفية فالغرض منها إن ثمة دراسات سابقة عديدة قد مهدت له الطريق ، وأمدته بقدر وفير من البيانات الأساسية التي ترسم صورة عامة ، يستطيع الباحث أن يضع لدراسته الوصفية أهدافاً محددة ، (الشيباني : 1989م ، ص11) .

ويرى التيرأنهذا النوع من الدراسات أي " **الدراسات الوصفية** " في قيام الباحث بتطوير وصف الظاهرة ، وكثيراً ما يتضمن الوصف تفسيراً للظاهرة ، أو اختباراً لصحة الفروض ، (التير : 1995م ، ص91) .

لذلك فهو محاولة لتفسير موقف أو حدث أو وضع ، وهذا يتفق معرأي **سكيتس** عن الدراسات الوصفية، يراد بالدراسات الوصفية ما يشمل جميع الدراسات التي تهتم بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة بطبيعة ووضع جماعة من الناس ، أو عدد من الأشياء ، أو مجموعة من الظروف ، أو فصيلة من الأحداث أو أي نوع من الظواهر التي يمكن أن يرغب في دراستها ، (الغوال : 1982م ، ص151) .

- منهج دراسة الحالة : *Case Study Method*

أن الباحثة قد استعانت بمنهج دراسة الحالة ، حيث أنها تفيد كثيراً في حالة الدراسات الكشفية أو الاستطلاعية (لطفي : 2001م، ص57) ، " ويطلق أسلوب منهج دراسة الحالة على ذلك الأسلوب الذي ينتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة ، بأية وحدة ، سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً، ويقوم على أساس التعمق في دارسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها " (لطفي : 2001م، ص58) .

والمقصود بالقول أن الاعتماد على هذا المنهج سوف يسمح للدراسة بطرح تفاصيل تبدلات البناء الاجتماعي والاقتصادي وعلاقته بمشاركة سيدات الأعمال في التنمية ، أما من حيث الأدوات فسوف يأتي الاعتماد الأساسي على دليل دراسة الحالة إلى جانب أدوات أخرى هي اللقاءات الجماعية (**المقابلة**) وما ستقدمه سيدات الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفيم يلي الملامح العامة لدليل دراسة الحالة :

سيتم التركيز في هذه الدراسة بشكل رئيس على أنواع المشروعات التي تديرها النساء في المجتمع الليبي وبالتحديد في مدينة طرابلس .

- دليل العمل الميداني لدراسة الحالة :

يحتوي دليل العمل الميداني على أربع محاور رئيسية ، **المحور الأول** : يتضمن بيانات أولية عن الحالة ، **والمحور الثاني :** مقدمات عن سيدات الأعمال ، **والمحور الثالث :** عن كيفية ممارسة سيدات الأعمال للعمل الخاص، **والمحور الرابع :** كما قامت الباحثة بوضع (20) **سؤالاً مفتوحاً** يتفق مع أهداف الدراسة والمحاور الرئيسية التي سبق الإشارة إليها في إعداد الاستمارة .

ثانياً : مجتمع الدراسة :

مجتمع الدراسة هو سيدات الأعمال في المجتمع الليبي ، وتحديداً في مدينة طرابلس ، ونظراً لقلة المعلومات عن سيدات الأعمال في كل المدن الليبية ، اعتمدنا سيدات الأعمال في مدينة طرابلس للاعتبارات الآتية :

- من الناحية العددية تمثل فئة سيدات الأعمال فئة لا بأس بها في مدينة طرابلس ، باعتبارها العاصمة، وكذلك لسهولة الوصول لمجتمع الدراسة ، وباعتبار أن طرابلس مجتمعٌ حضاريٌّ لأن نسبة السيدات اللاتي لهن أعمال اقتصادية نسبة لا بأس بها ، وسنحددها في أثناء الدراسة .

- لأن هناك إحصائية لعدد النساء العاملات في القطاع الاقتصادي والأعمال الحرة ، وكان عددهن في مدينة طرابلس فقط حوالي (2425) **سيدة أعمال** ، وهي تمثل عدد سيدات الأعمال مسجلة بغرفة الصناعة والتجارة بمدينة طرابلس فقط ، وهي لا يمثّل المجتمع الطبيعي والأصلي لهذه الدراسة ، من سيدات الأعمال في مدينة طرابلس فقط (إحصائية من غرفة الصناعة والتجارة بمدينة طرابلس : 2021 م) .

ثالثاً: مجالات الدراسة :

1-المجال المكاني :

مكان الدراسة مدينة طرابلس الكبرى وضواحيها **يتمثل** مجتمع الدراسة في **مدينة طرابلس** وهي عاصمة **ليبيا** ، وأكبر مدنها ، وتبلغ مساحتها 400 **كيلومتر مربع** ، ويبلغ عدد سكانها **(1,493,169) مليون** نسمة سنة 2018م ، وتقع في الشمال الغربي لليبيا ، المدينة مقامة على رأس صخري مطل على البحر الأبيض المتوسط مقابل الرأس الجنوبي لجزيرة صقلية ، يحدها شرقاً مدينة الخمس ، وغرباً مدينة الزاوية ، وجنوباً مدينة العزيزية ، والبحر الأبيض المتوسط شمالاً ، ويتوسط مركز المدينة ميدان الشهداء والسرايا الحمراء .

2-المجال الزمني :

الحدود الزمنية للدراسة ، بدأت الدراسة بتاريخ **(2018/12/25م)** إلى نهاية العام2021/9/4م ، حيث تم جمع وتفريغ البيانات والوصول إلى النتائج والتوصيات ، كما تم تقسيم الجدول الزمني للدراسة إلى ثلاث مراحل ، موزعة على النحو التالي : -

المرحلة الأولى: تم جمع بيانات الإطار النظري للدراسة من **(2019/1/1م) – (2020/9/4م).**

المرحلة الثانية : تم فيها توزيع استمارة الاستبانة للدراسة الميدانية من **(2020/3/1م) – (2020/8/1م)** .

المرحلة الثالثة : تمت فيها تفريغ بيانات استمارة الاستبانة للدراسة الميدانية من **(2020/9/1م) – (2020/10/1م)** .

المرحلة الرابعة : تم فيها استخلاص النتائج والتوصيات للدراسة الميدانية من **(2020/11/1م) – (2020/12/1م)** .

3-المجال البشرى :

النساء الليبيات من أصحاب المشروعات الصغرى ومتناهية الصغر والمقيمات ضمن الحدود الجغرافية لمدينة طرابلس لمعرفة دورهنفي المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً : وحدة التحليل :

نظراً لكون هذه الدراسة تهدف إلى التعرف إلى دور سيدات الأعمال في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أهم المعوقات التي تعوق سيدات الأعمال في القيام بالدور المطلوب في مشاركتهن في التنمية بالإضافة الاقتصادية والاجتماعية ، فإن وحدة التحليل في هذه الدراسة تتمثَّل في النساء من أصحاب المشروعات الصغرى ومتناهية الصغر المقيمات في مدينة طرابلس .

خامساً: خطوات تحليل البيانات :

وتشمل ما يلي :

1- أداة جمع البيانات :

إن الأداة الرئيسة في التحليل التي لجأت إليها الباحثة لتحقيق أهداف الدراسة ، تتمثل في الاستبانة ، واعتمدت الباحثة على مصادر متنوعة في تصميم الاستبانة ومنها الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة ، عند استخدام منهج دراسة الحالة فإن الأداة الريئسية لجمع البيانات المقابلة الشخصية وليست الاستبيانة ، وكذلك الخبراء والمهنيين في مجال تنمية المرأة ، وما اكتسبته الباحثة من خبرات من خلال

مهنتها وهي العمل في مجال سيدات الأعمال ، وتطوير الأفكار الخاصة ببناء فقرات الاستبانة ، وتحديد المحاور الأساسية فيه ، ووفقاً للمقياس الثلاثي (أوافق ، أوافق أحياناً ، لا أوافق) على النحو التالي :

أولاً : البيانات الأولية / وتشمل ثمانية متغيرات ، وهي العمر ، والحالة الاجتماعية ، والمستوى التعليمي ، والتخصص ، وسنة التخرج ، والمهنة ، وسنوات الخبرة ، والسكن – بيانات عن نوع النشاط ، تصنيف النشاط الذى تمارسينه عدد سنوات ، عدد سنوات الخبرة .

ثانياً : المحور الثانى/ ويتمثل بقياس مدى مشاركة سيدات الأعمال في التنمية الاقتصادية ويحتوى على (9) تسع فقرات .

ثالثاً: المحور الثالث / ويتمثل في قياس مدى مشاركة سيدات الأعمال في التنمية الاجتماعية ويحتوى على (11) إحدى عشرة فقرة .

رابعاً : المحور الرابع/ ويتمثل في قياس مدىالصعوبات الاجتماعية التي واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال ويحتوى على (6) ست فقرات .

خامساً : المحور الخامس/ ويتمثل في قياس أهم العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية ويحتوى على (8) ثماني فقرات .

سادساً : المحور السادس/ ويهتم هذا الجزء بقياس ويهتم أهم الوسائل لدعم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحتوى على (6) ست فقرات .

سابعاً : المحور السابع/ كما تضمَّنت الاستبانة سؤالاً مفتوحاً حول أي مقترحات أخرى تساعد سيدة الأعمال وتدعمها بالتغلب على المشكلات التي تعترضها لأداء دورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبهذا تضمن الاستبانة(52) أثنتين وخمسين فقرة ومتغيراً .

2- قياس الصدق والثبات :

من الشروط التي ينبغى توافرها في أداة الدراسة هي قدرتها على توفير مستوى عالٍ من الدقة ، ويعدّ الصدق من المقومات الأساسية والضرورية التي ينبغى أن تتسم بها الاستبانة وُيعدْ صادقاً عندما يقيس ما وضع لقياسه ، ولأجل التحقق من صدق فقرات الاستبانة تم اعتماد الصدق الظاهري ***(Face VaLidity)*** للتأكد من صلاحية تلك الفقرات التي تمت صياغتها من حيث الوضوح والشمولية لأهداف الدراسة ، حيث عرضت الاستبانة بصيغتها الأولى على مجموعة من الأساتذة الخبراء والمختصين في مجال المرأة والتنمية ، لما لهم من خبرة ومعرفة علمية ، لإبداء الرأى بشأن صلاحية الفقرات ووضوحها أو غموضها ، والتعرف إلى ملاحظاتهم ومقترحاتهم بشأن الفقرات التي يرون حذفها أو تعديلها لعلها صالحة ، وتعدّ هذه الطريقة هي إحدى الطرق المناسبة لقياس صدق أداة الاستبانة .

أما المحكمون فهم :

1- **أ.د. مختار ابراهيم** / قسم علم الاجتماع – كلية الآداب / جامعة طرابلس .

2- **أ.د. على الحوات** / قسم علم الاجتماع – كلية الآداب / جامعة طرابلس .

3- **د. فاطمة بنور** / قسم علم الاجتماع – كلية الآداب / جامعة طرابلس .
4- **د. عائشة فشيكة** / قسم علم الاجتماع – كلية الآداب / جامعة طرابلس .
5- **د. محمد محمد الشريف** / قسم علم الاجتماع – كلية الآداب / جامعة طرابلس .

كما تمت مراجعة الاستبانة لغوياً من قبل **الدكتور / عبدالله الرشراش** من قسم اللغة العربية / بكلية الآداب / جامعة طرابلس ، وطبقا لآراء الخبراء والملاحظات التي أبدوها تم تعديل الاستبانة من قبل الباحثة واعتمدت الباحثة موافقة **(80%)** فأكثر من الخبراء معياراً لقبول الاستبانة .

3- قياس الثبات :

بعد التأكد من الصدق الظاهري للاستبانة بدأت الباحثة بحساب درجة ثباتها الاستبانة ، وذلك باختيار عينة عشوائية تتكون من **(120)** مائة وعشرين سيدة أعمال في قطاعات مختلفة بمدينة طرابلس، وتم توزيع الاستبانة على هذه العينة ، وبعد ذلك تم إدخال البيانات على الحاسب الآلي من قبل الباحثة وفق برنامج " الخدمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية " **(Spss)** الإصدار**(15)** الخامس عشر ، ومن ثمّ تم تنفيذه وباستخدام طريقة سبيرمان– براون للتجزئة النصفية **(1)** ***(Spearman~Brown split half)*** .

حيث إن :

rsb تمثل معامل ثبات سبيرمان براون للتجزئة النصفية .

rxy تمثل معامل الارتباط مابين المجموعة الأولى **(x)** والمجموعة الثانية **(y)** .

وكانت قيمة معامل الثبات تساوي **(0.86)** الأمر الذي يشير إلى درجة مطمئنة منثبات الاستبانة، لأنه كلما يقترب معامل الثبات من الواحد الصحيح دل ذلك على ثبات الاستبانة .

4- طريقة تصحيح الاستبانة :

تتضمن الاستبانة **(40)** فقرة وضع أمامها ثلاث خانات هي :

- أوافق وأعطيت درجة **(3)**
- أوافق أحيانا وأعطيت درجة **(2)**
- لا أوافق وأعطت درجة **(1)**

علماً بأن جميع العبارات موجبة الصياغة .

أما مدى الدرجات فتم حسابه على أساس الحصول على نسبة **(75%)** من الدرجة القصوى **(3)** ومستوى الدرجة سيكون **(عالياً)** وهو الوقوع في الربيع الأعلى **(الثالث)** للدرجات ، أما حسابه وعلى

أساس الحصول على نسبة **(50%)** من الدرجة القصوى **(3)** فسيكون مستوى الدرجة **(متوسطاً)** وهذا الوقوع **في الربيع الثاني** للدرجات .

أما حسابه على أساس أقل من نسبة **(50%)** من الدرجة القصوى **(3)** فسيكون مستوى الدرجة **(ضعيفاً)** كما يلي :-

مدى الدرجة :	(1 – 1.67)	(1.68 – 2.35)	(2.36 – 3)
مستوى الدرجة :	(ضعيف)	(متوسط)	(عالي)

5- جمع البيانات (ميداني) :

بعد التأكد من صدق الاستبانة وثباتها ثُمّ توزيعها على عينة الدراسة البالغ حجمها **(120)** مائة وعشرين بمختلف القطاعات من قبل الباحثة ، وبمساعدة بعض الزملاء منذ بداية شهر **2020/3م** ، واستمر التوزيع واستلمت الاستمارات من المبحوثات إلى نهاية شهر **2020/8م** ، ولهذا طرأ تأخير فجأة على مسيرة الدراسة بسبب جائحة كورونا لعدة أشهر ، كما تم جمعها بنفس الأسلوب وبعد تدقيقها من قبل الباحثة اتضح أن هناك خمسة استمارات ناقصة بالمعلومات ، وذلك جعل الباحثة تتخذ قراراً باستبعاد تلك الاستمارات ، وبهذا أصبح العدد الكلي للاستمارات الكاملة والصحيحة يساوي **(115)** مائة وخمس عشرة استمارة وبنسبة استرداد **(95.8%)** ، أما نسبة الفاقد فكانت **(4.2%)** ، وبهذا أصبحت الاستمارات وبعدد **(115)** مائة وخمس عشرة استمارة جاهزة للإدخال في الحاسب الآلي وإجراء المعالجة الإحصائية عليها ، ومن تم استخراج النتائج وتحليلها وتفسيرها في ضوء تساؤلات الدراسة .

ثالثاً : قواعد التحليل المعياري :

تم إجراء تحليل البيانات ومعالجتها إحصائيا باستخدام الأساليب التالية :

- معامل ثبات سبيرمان – براون للتجزئة النصفية وذلك لحساب معامل الثبات .
- التكرار والنسب المئوية ، وذلك للتعرف إلى خصائص توزيع العينة .
- الوسط الحسابي المرجح وذلك للتعرف إلىمدى مشاركة سيدات الأعمال في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.
- الانحراف المعياري ، وذلك للتعرف إلى تشتت إجابات عينة الدراسة عن المتوسط .
- التمثيل البياني من خلال استخدام الدائرة البيانية .

رابعاً : اختيار نوع العينة وحجمها :

لعل من أهم المشكلات التي تواجه الباحثة في المجال الاقتصادي والاجتماعي هو مشكلة اختيار العينة التي تجرى عليها الدراسة ، وأسلوب اختيارها، وحجمها ، والعينة تعني اختيار مفردات من مجتمع

الدراسة ، وهي تمثل الجزء من الكل ، ويجب أن تكون هذه العينة التي تم اختيارها ممثلة تمثيلاً جيدا لجميع خصائص المجتمع الأصلي إضافة إلى ذلك يجب أن تتاح الفرصة لوحدات المجتمع بالظهور في العينة بصورة متساوية ، وكلما كانت عينة الدراسة أكثر تمثيلاً لمجتمع البحث كانت النتائج أقرب إلى الواقع ، ولاختيار العينة لابد للباحثة من مراعاة عدد من الاعتبارات ، التي على ضوئها يتوقف تحديد حجم ونوع التصميم ، التي من أهمها درجة تجانس مجتمع الدراسة ، فإن كان مجتمع الدارسة متجانساً قل حجم العينة ، وإذا كان متبايناً زاد حجم العينة " (عبدالباقي : 1974م ، ص172) ، حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة ، وذلك لصعوبة حصر كافة مفردات مجتمع الدراسة ، من خلال استخدام قانون تحديد حجم العينة التالي ، (طشطوش : 2001م) :

$$n = \frac{M}{\left[\left(S^2 \times (M-1)\right) \div pq\right] + 1}$$

معادلة روبيرت ماسون لتحديد حجم العينة :

حيث بلغ حجم العينة المأخوذة للدراسة نحو**(115)** سيدة أعمال من أصل مجتمع الدراسة يبلغ **(2425)** سيدة أعمال بمدينة طرابلس فقط (إحصائية من غرفة الصناعة والتجارة بمدينة طرابلس : 2021 م)، حيث تمثل عينة الدراسة نسبة **(6%)** من إجمالي مجتمع الدراسة ، وهي من نوع العينات العشوائية البسيطة .

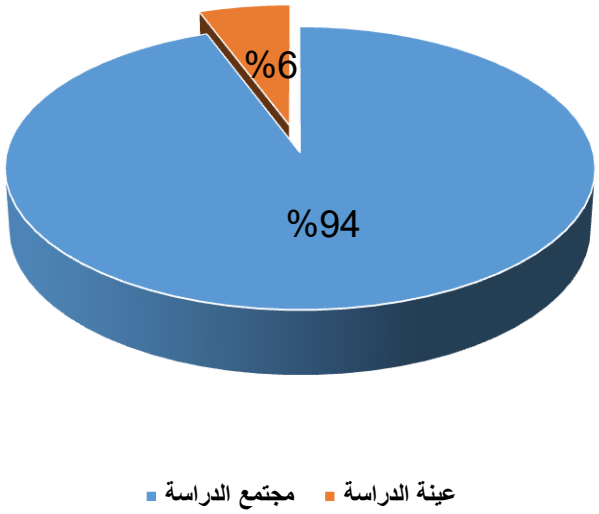

شكل رقم (2) نسبة حجم العينة من مجتمع الدراسة

عرض وتحليل البيانات الأولية للدراسة :

جدول رقم (1) بيانات حسب متغير أعمار سيدات الأعمال لمجتمع الدراسة

ت	العمر	العدد	النسبة
1	30 – 25	25	%21.7
2	35 – 31	11	%9.6
3	40 – 36	16	%13.9
4	55 – 41	38	%33.0
5	60 – 56	15	%13.0
6	61 – فما فوق	10	%8.7
المجموع		**115**	**%100**

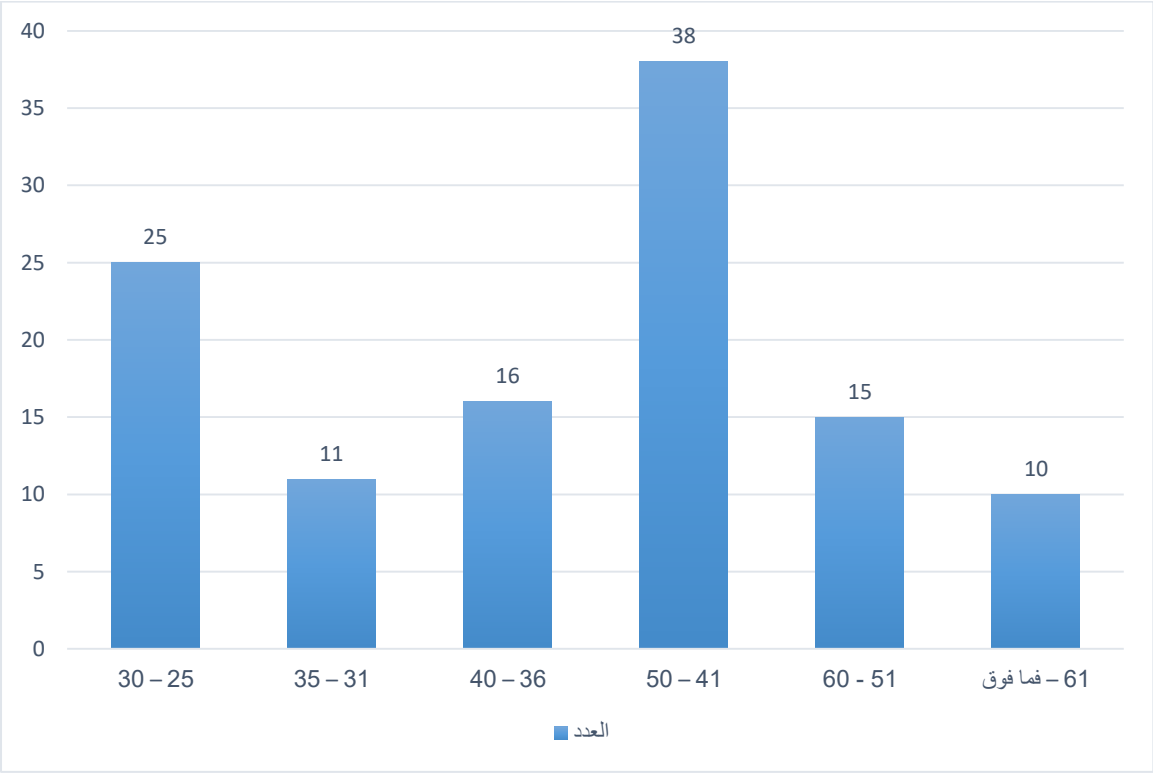

شكل رقم (3) أعمار سيدات الأعمال لمجتمع الدراسة

يتضح من الجدول رقم **(1)** والشكل رقم **(3)** أن أعلى نسبة لأعمار سيدات الأعمال حسب عينة الدراسة العمرية **(41 – 55)** حيث بلغت نسبتهم **(33.0%)** من إجمالي العينة ، ويليها الفئة العمرية من **(36 – 40)** لتبلغ نسبتهم **(13.9%)** من إجمالي العينة ، وكانت أقل نسبة لفئة أعمار سيدات الأعمال **(61 – فما فوق)** حيث بلغت **(8.7%)** من إجمالي عينة الدراسة .

جدول رقم (2) بيانات حسب متغير الحالة الاجتماعية لسيدات الأعمال

ت	الحالة الاجتماعية		العدد	النسبة
1	عزباء		35	%30.4
الأبناء				
2	متزوجة	1 إلى 3	26	%48.7
		من 4 إلى 6	24	
		من 7 فما فوق	6	
		المجموع	**56**	
3	مطلقة	1 إلى 3	9	%9.6
		من 4 إلى 6	2	
		من 7 فما فوق	0	
		المجموع	**11**	
4	أرملة	1 إلى 3	4	%11.3
		من 4 إلى 6	8	
		من 7 فما فوق	1	
		المجموع	**13**	
المجموع			**115**	**%100**

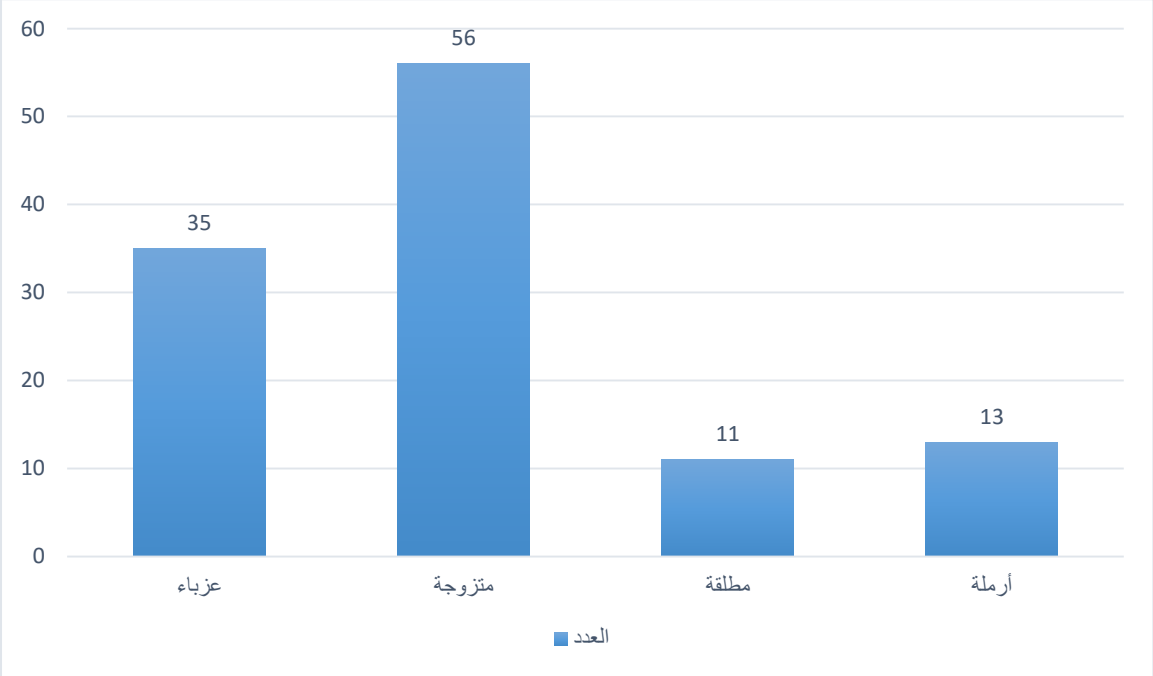

شكل رقم (4) الحالة الاجتماعية لسيدات الأعمال بمجتمع الدراسة

نلاحظ من الجدول رقم (2) والشكل رقم (4) أن أعلى نسبة سجلت لسيدات الأعمال حسب الحالة الاجتماعية **لفئة المتزوجة** لعينة الدراسة حيث بلغت نسبتهن **(48.7%)** من إجمالي عينة الدراسة ، وتليها الحالة الاجتماعية **لفئة عزباء** لتبلغ نسبتهن **(30.4%)** من إجمالي العينة ، وكانت أقل نسبة للحالة الاجتماعية لسيدات الأعمال **فئة المطلقات** حيث بلغت **(9.6%)** من إجمالي عينة الدراسة ، حيث يتضح من خلال الجدول أن أغلب سيدات الأعمال هن من المتزوجات وذلك إلى أن الزواج لا يعيق المرأة في دخولها للمجال الاقتصادى وريادة الأعمال .

جدول رقم (3) بيانات حسب متغير المستوى التعليمي لسيدات الأعمال

ت	المستوى التعليمي	العدد	النسبة
1	متوسط	35	%30.4
2	جامعي	66	%57.4
3	شهادة عليا ماجستير	11	%9.6
4	شهادة دقيقة دكتوراه	3	%2.6
المجموع		**115**	**%100**

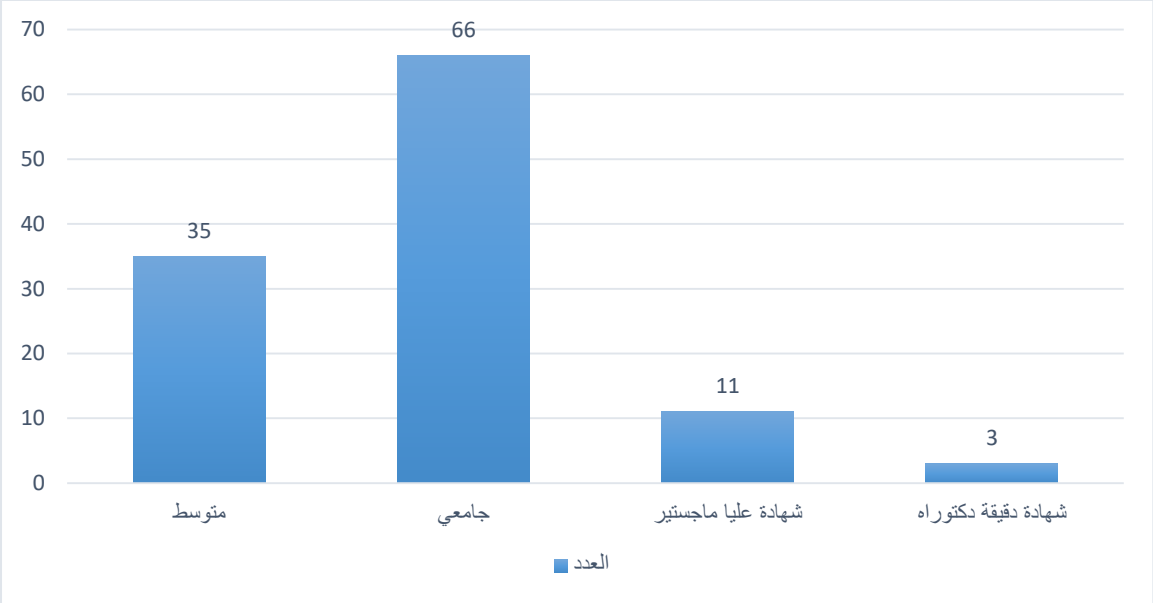

شكل رقم (5) المستوى التعليمي لسيدات الأعمال بمجتمع الدراسة

كما نلاحظ من الجدول رقم (3) والشكل رقم (5) أن أعلى نسبة سجلت لسيدات الأعمال عن المستوى التعليمي **لفئة الجامعي** حسب عينة الدراسة المأخوذة ، حيث بلغت نسبتهن **(57.4%)** من إجمالي العينة ، ويليها ذوات المستوى التعليمي **لفئة المتوسط** لتبلغ نسبتهن **(30.4%)** من إجمالي

العينة ، وكانت أقل نسبة لمستوى التعليمي لسيدات الأعمال **لفئة الشهادة الدقيقة الدكتوراه** حيث بلغت **(2.6%)** من إجمالي عينة الدراسة ، مما يشير إلى أن تعليم المرأة يسهم بشكل إيجابي في مشاركتها في التنمية ، ودخولها في مجال النشاط الاقتصاد ، اتفقت الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة فاطمة بنور ،** وكذلك مع نتائج **دراسة محمد رمضان درويش** الذى أكد أن الأمية مشكلة رئيسة كما انعكاساتها السلبية على تمكين المرأة من الأداء الفعال في النشاطات المباشرة وغير المباشرة ، حيث تقف حائلاً دون المساهمة الفعلية في التنمية .

جدول رقم (4) بيانات حسب متغير مكان السكن لسيدات الأعمال

ت	مكان السكن	العدد	النسبة
1	داخل طرابلس	111	%96.5
2	ضواحى مدينة طرابلس	4	%3.5
المجموع		**115**	**%100**

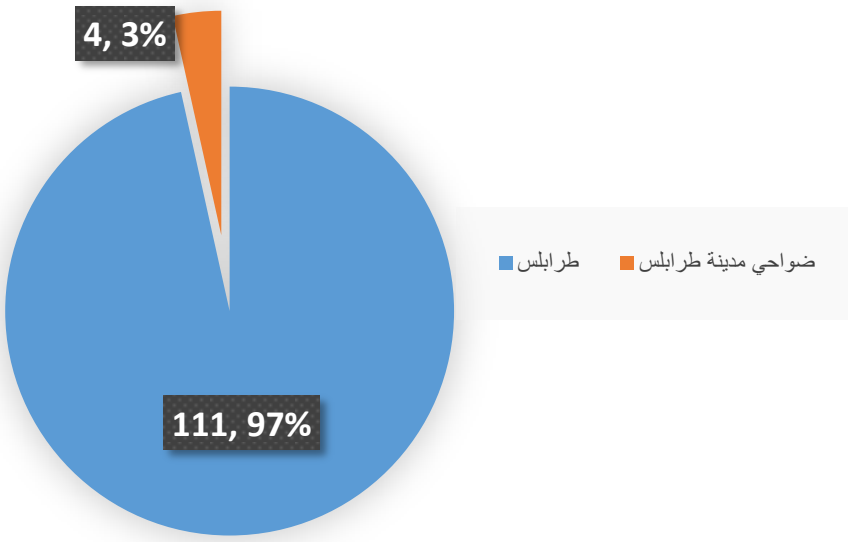

شكل رقم (6) مكان السكن لسيدات الأعمال بمجتمع الدراسة

حيث نلاحظ من الجدول رقم **(4)** والشكل رقم **(6)** أن أعلى نسبة سجلت لسيدات الأعمال حسب مكان السكن **لفئة داخل مدينة طرابلس** لعينة الدراسة حيث بلغت نسبتهن **(96.5%)** من إجمالي العينة ، ويليها مكان السكن **لفئة في ضواحى مدينة طرابلس** لتبلغ نسبتهن **(3.5%)** من إجمالي عينة الدراسة ، ويرتبط مكان السكن ونوع السكن الذي قد يبرز الحالة الاجتماعية لسيدات الأعمال والجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم (5) بيانات حسب متغير نوع السكن لسيدات الأعمال

ت	نوع السكن	العدد	النسبة
1	شقة	28	%24.3
2	منزل من دور واحد	30	%26.1
3	منزل من دورين	35	%30.4
4	منزل الأبوين	10	%8.7
5	مع أسرة الزوج (في حالة المتزوجة)	3	%2.6
6	منزل إيجار	9	%7.8
المجموع		**115**	**%100**

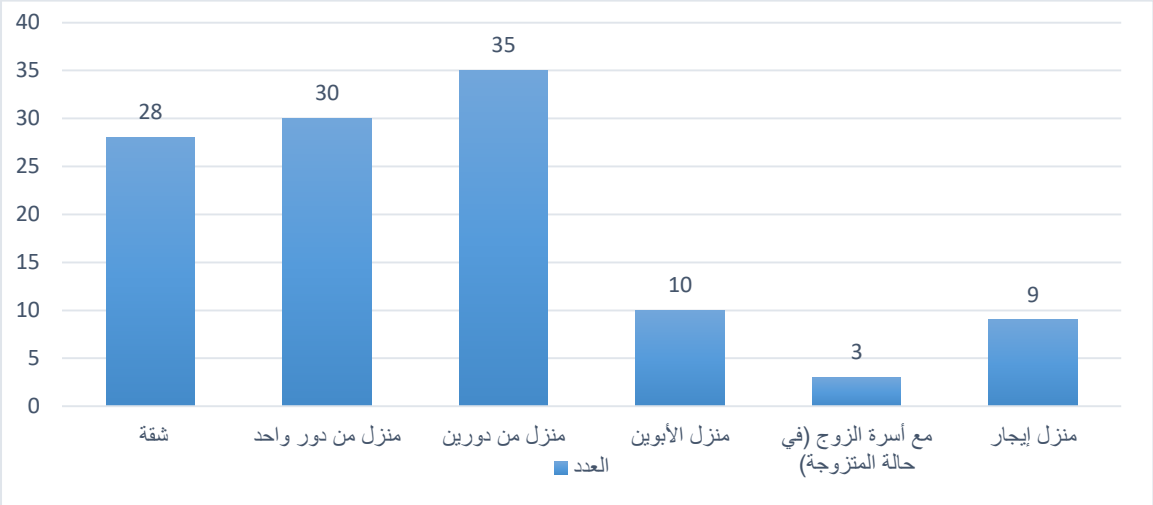

شكل رقم (7) نوع السكن لسيدات الأعمال بمجتمع الدراسة

يتضح من الجدول رقم **(5)** والشكل رقم **(7)** أن أعلى نسبة سجلت لسيدات الأعمال حسب نوع السكن **لفئة منزل من دورين** لعينة الدراسة حيث بلغت نسبتهن **(30.4%)** من إجمالي العينة ، ويليها نوع السكن **لفئة منزل من دور واحد** لتبلغ نسبتهن **(26.1%)** من إجمالي العينة ، وكانت أقل نسبة لنوع السكن لسيدات الأعمال **لفئة مع أسرة الزوج** حيث بلغت **(2.6%)** من إجمالي العينة المأخوذة للدراسة .

جدول رقم (6) بيانات حسب متغير عدد سنوات الخبرة لسيدات الأعمال

ت	سنة	العدد	النسبة
1	1 – 5	40	%34.8
2	6 – 10	38	%33.0
3	11 – 15	14	%12.2
4	16 – 20	6	%5.2
5	21 – فما فوق	17	%14.8
المجموع		**115**	**%100**

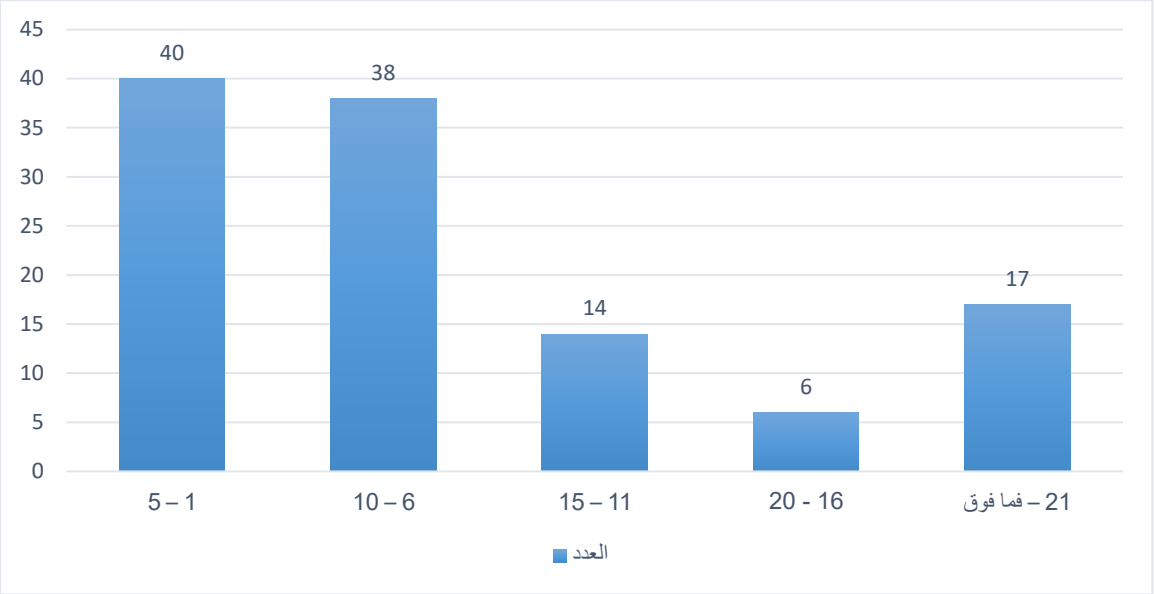

شكل رقم (8) عدد سنوات الخبرة لسيدات الأعمال بمجتمع الدراسة

نستنتـج من الجدول رقم **(6)** والشكل رقم **(8)** أن أعلى نسبة سجلت لسيدات الأعمال حسب عدد سنوات الخبرة **لفئة من (1 – 5)** لعينة الدراسة حيث بلغت نسبتهن **(34.8%)** من إجمالي العينة ، ويليه **الفئة من (6 – 10)** لتبلغ نسبتهن **(33.0%)** من إجمالي العينة ، وكانت أقل نسبة لعدد سنوات الخبرة لسيدات الأعمال **للفئة من (16 – 20)** حيث بلغت **(5.2%)** من إجمالي العينة المأخوذة للدراسة .

جدول رقم (7) بيانات حسب متغير نوع النشاط الذي تمارسه سيدات الأعمال

ت	نوع الشاط	العدد	النسبة
1	شركة سياحية	4	%3.5
2	شركة تعليمية	23	%20.0
3	مركز خدمات تصوير	6	%5.2
4	شركة استيراد وتصدير	8	%7.0
5	شركة صناعة حلويات	14	%12.2
6	شركة إعداد الطعام للمناسبات	10	%8.7
7	مصنع تفصيل وخياطة	17	%14.8
8	إدارة مشروع توصيل الطلبات	4	%3.5
9	شركة صناعات غذائية	12	%10.4
10	إدارة مشروع لتجميل السيدات	12	%10.4
11	شركة مقاولات	3	%2.6
12	إدارة مشروع لخادمات المنازل والسفرجة	2	%1.7
المجموع		**115**	**%100**

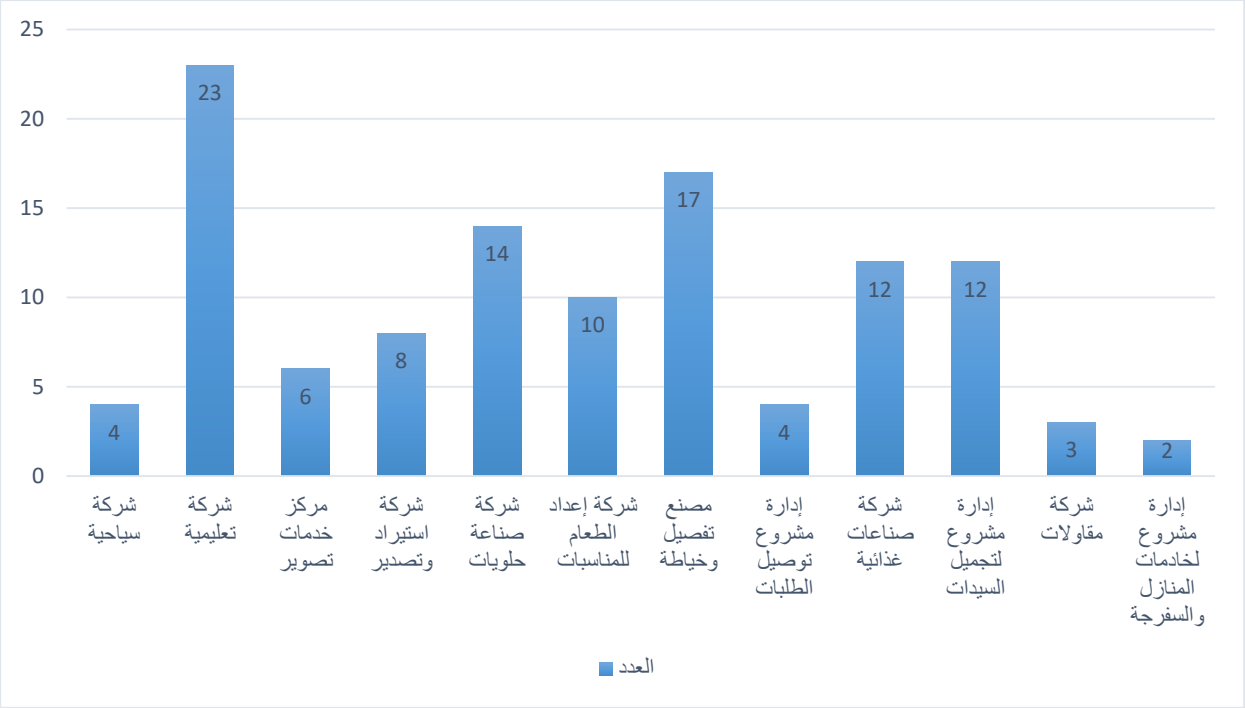

شكل رقم (9) نوع النشاط الذي تمارسه سيدات الأعمال بمجتمع الدراسة

نلاحظ من الجدول رقم **(7)** والشكل رقم **(9)** أن أعلى نسبة سجلت لسيدات الأعمال حسب نوع النشاط الذي تمارسه **لفئة شركة تعليمية** من عينة الدراسة حيث بلغت نسبتهن **(20.0%)** من إجمالي العينة، ويليها نوع النشاط **لفئة مصنع تفصيل وخياطة** لتبلغ نسبتهن **(14.8%)** من إجمالي العينة ، وكانت أقل نسبة للنشاط الذي تمارسه سيدات الأعمال **لفئة إدارة مشروع لخادمات المنازل والسفرجة** حيث بلغت **(1.7%)** من إجمالي عينة للدراسة ، ومن هنا يتضح لنا أن أهم نشاط تمارسه المرأة أو سيدة الأعمال سجل هوفي مجال الشركات التعليمية حسب عينة الدارسة .

وتتفق الدراسة الحالية مع **دراسة علي الحوات** التى أشارت إلى أن المشروعات الصغرى والمتوسطة أدوات لمساعدة المرأة للاندماج في المجتمع وأنشطته الاقتصادية .

جدول رقم (8) بيانات حسب متغير عدد العاملين بالمشروع لسيدات الأعمال

ت	عدد العاملين	العدد	النسبة
1	3 – 1	64	%55.7
2	6 – 4	24	%20.9
3	9 – 7	7	%6.1
4	12 – 10	8	%7.0
5	15 – 13	4	%3.5
6	16 – فما فوق	8	%7.0
المجموع		**115**	**%100**

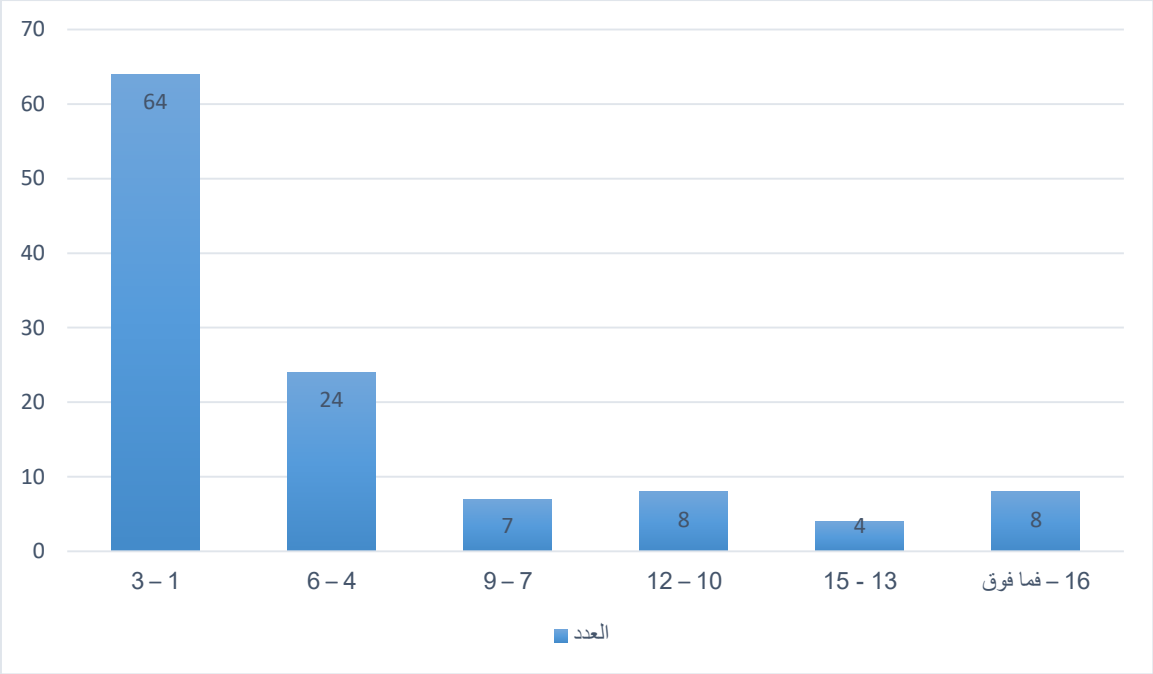

شكل رقم (10) عدد العاملين بالمشروع لسيدات الأعمال بمجتمع الدراسة

يظهر الجدول رقم **(8)** والشكل رقم **(10)** أن أعلى نسبة سجلت لسيدات الأعمال حسب عدد العاملين بالمشروعات **لفئة من (1 – 3)** لعينة الدراسة حيث بلغت نسبتهن **(55.7%)** من إجمالي العينة ، وتليها **الفئة من (4 – 6)** لتبلغ نسبتهن **(20.9%)** من إجمالي العينة ، وكانت أقل نسبة لعدد العاملين بمشروعات سيدات الأعمال **للفئة من (13 – 15)** حيث بلغت **(3.5%)** من إجمالي عينة الدراسة ، وذلك يشير إلى أن أغلب المشروعات التي تديرها المرأة في المجتمع الليبي هي مشروعات متناهية الصغر إلى صغيرة .

جدول رقم (9) بيانات حسب متغير صافي متوسط الدخل الشهري للعاملين لدى سيدات الأعمال

ت	القيمة	العدد	النسبة
1	3000 – 1000	3	%2.6
2	5000 – 3001	18	%15.7
3	7000 – 5001	21	%18.3
4	9000 – 7001	19	%16.5
5	9001 – فما فوق	54	%47.0
المجموع		**115**	**%100**

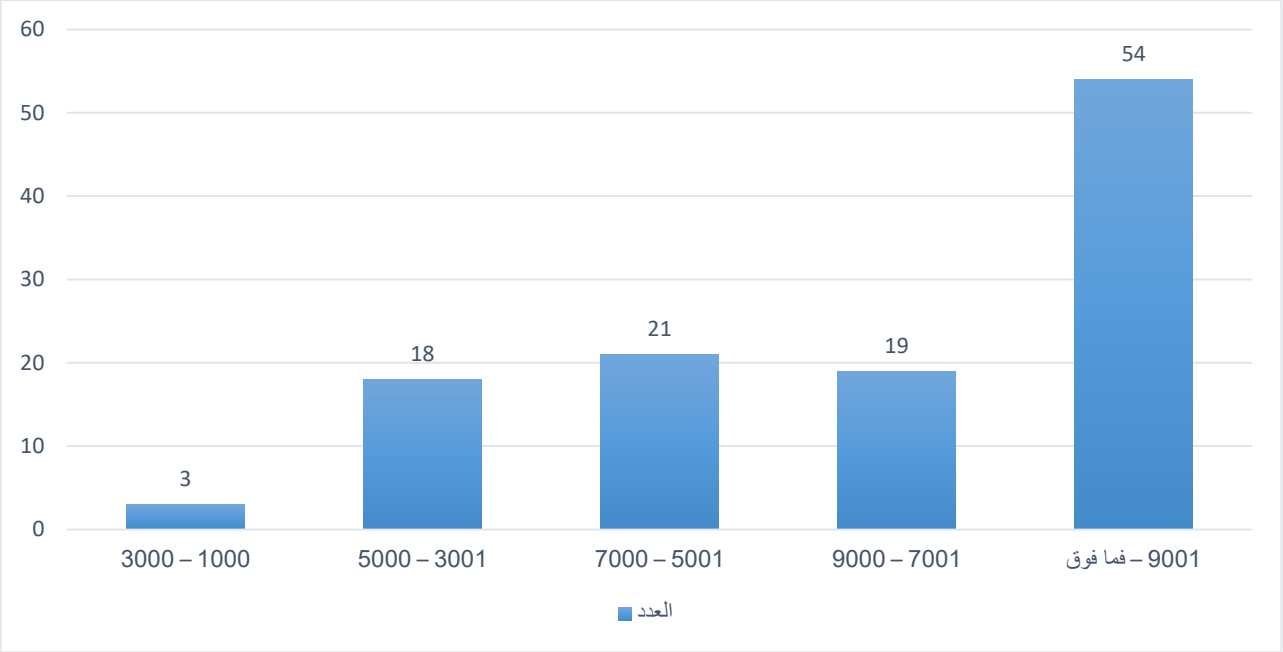

شكل رقم (11) صافي متوسط الدخل الشهري للعاملين لدى سيدات الأعمال بمجتمع الدراسة

حيث نلاحظ من الجدول رقم **(9)** والشكل رقم **(11)** أن أعلى نسبة سجلت لسيدات الأعمال حسب صافي متوسط الدخل الشهري للعاملين لديهن هو **لفئة من (9001 – فما فوق)** لعينة الدراسة حيث بلغت نسبتهن **(46.9%)** من إجمالي العينة ، ويليها لفئة صافي متوسط الدخل الشهري للعاملين لديهن **(7000 – 5001)** لتبلغ نسبتهن **(18.3%)** من إجمالي العينة ، وكانت أقل نسبة لمتوسط الدخل الشهري للعاملين لدى سيدات الأعمال هو **الفئة من (3000 – 1000)** حيث بلغت **(2.6%)** من إجمالي عينة الدراسة ، وتشير النتائج إلى أنَّصافي متوسط الدخل الشهري للعاملين لدى سيدات الأعمال مرتفع جداً مقارنة مع صافي متوسط الدخل الشهري في المجتمع ، لهذا هناك إقبال على العمل الخاص مع سيدات أعمال لتحقيق متطلبات الحياة اليومية .

أولاً: دور سيدات الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية :

استخدمت الباحثة الوسط الحسابي المرجح لتحديد مستوى مساهمة سيداتالأعمالفي عملية التنمية الاقتصادية ليتسنى معرفة دورهـا في هذه العملية ، بالإضافة إلى استخدامها للتكرار والنسب المئوية ، وكذلك الانحراف المعياري للتعرف إلى مدى تشتت إجابات المبحوثات ، وكانت النتائج على النحو التالي :

ولتحقيق أهداف الداسة ، وتحليل البيانات التي تم تجميعها عن التساؤلات ، تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية على عينة الدراسة ، حيث تم ترميز وإدخال البيانات على برنامج ***Statistical Package for Social Sciences أي (SPSS)*** لتحديد طول خلال المقياس الثلاثي الحدود الدنيا والعليا المستخدمة في محاور الدراسة ، حيث تم تقسيمها على عدد خلايا المقياس للحصول على طول المدى ، الذي يساوي **المدى** 3 – 1 = 2 ، ثم يضاف قيمة التصحيح التي هي = 2 / 3 = 0.67 للمقياس ، بهذا يكون (الخلية المقياس أو بداية المقياس هي الواحد الصحيح) ولتحديد الحد الأعلى للمقياس يكون كما يلي :

جدول رقم (10) توزيع درجات على إجابة التساؤلات المتعلقة بفقرات المقياس

الإجابة	أوافق	أوافق أحياناً	لا أوافق
الدرجة	3	2	1

جدول رقم (11) متوسط الحسابي المرجح المتحصل عليه من تحليل الإجابات

المستوى	لا أوافق	أوافق أحياناً	أوافق
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.67	من 1.68 إلى 2.34	من 2.35 إلى 3

1- تعمل سيدات الأعمال في مؤسسات المجتمع الاقتصادية كالمؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة :

الجداول رقم (12) يبين التوزيع التكراري والنسبي والوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري لإجابات المبحوثات حول الفقرات التالية : " تساهم سيدة الأعمال من خلال عملها بزيادة قيمة الناتج المحلي ، قيام سيدة الأعمال بالمشروعات التنموية العمل بها وتطويرها ، ومن ثمَّ تحسين الدخل للأسرة ، إذْ تعمل المرأة في مؤسسات المجتمع الاقتصادية كالمؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة ، وتشارك سيدة الأعمال في النهوض بالخطط الاقتصادية الإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي ، وتسهم سيدة الأعمال في مسائدة القطاع من خلال القيام بمشروعات تنموية وتشغيل وتنمية رأس المال " .

جدول رقم (12 – أ) مساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية

ت	الفقرات	العدد			معدل التوافق
		أوافق	أوافق أحياناً	لا أوافق	
1	تعمل سيدة الأعمال في مؤسسات المجتمع الاقتصادية كالمؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة .	105	8	2	%91.3
2	تسهم سيدة الأعمال من خلال عملها في زيادة قيمة الناتج المحلى .	111	4	0	%96.5
3	تشارك سيدة الأعمال في النهوض بالخطط الاقتصادية الإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي .	94	19	2	%81.7
4	تسهم سيدة الأعمال في صنع وتنفيذ القرار الاقتصادي التنموي المحلي.	86	21	8	%74.8
5	قيام سيدة الأعمال بأعمال إنتاجية (كالصناعات الغذائية وصناعة الطعام والحلويات وصناعة الملابس ... الخ) .	105	5	5	%91.3
6	تساهم سيدة الأعمال في الكفاءة الاقتصادية من خلال تقديمها للخدمات العامة والحد من تكاليفها وتوفيرها بنوعية عالية .	101	13	1	%87.8
7	تشارك سيدة الأعمال في تقييم الأداء الاقتصادي وطرح البدائل في إطار تطوير شامل للبنية الاقتصادية وتحقيق رهان التنمية الاقتصادية.	91	19	5	%79.1
8	قيام سيدة الأعمال بالمشروعات التنموية والعمل بها وتطويرها ومن ثمَّ تحسين الدخل للأسرة .	110	4	1	%95.7
9	تسهم سيدة الأعمال في مسائدة القطاع من خلال القيام بمشروعات تنموية وتشغيل وتنمية رأس المال .	104	10	1	%90.4

جدول رقم (12 – ب) بيانات التحليل الإحصائي لمساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية

المتوسط الحسابي Mean	الخطأ في الانحراف Standard Error	الوسيط Median	المنوال Mode	الانحراف المعياري Standard Deviation	التباين Sample Variance	التفرطح Kurtosis	الالتواء Skewness	أصغر قيمة Minimum	أكبر قيمة Maximum
100.8	2.9	104	105	8.63	74.4	-0.809	-0.609	86	111

جدول رقم (12 – ج) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تعمل سيدة الأعمال في مؤسسات المجتمع الاقتصادية كالمؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	105	%91.3
أوافق أحيانا	8	%6.96
لا أوافق	2	%1.74
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	48.1	
الانحراف المعياري	57.813	

من الجدول رقم (12–ج) نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي المرجح كانت (48.1) بانحراف معياري قدره (57.813) لإجابات المبحوثات حول الفقرة (تعمل سيدة الأعمال في مؤسسات المجتمع الاقتصادية كالمؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة) ، حيث جاءت أعلى نسبة لإجابات المبحوثات بـ **(أوافق)** وبلغت (91.3%) لعدد (105) سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحياناً)** وبلغت (6.96%) لعدد (8) سيدات ، ومن ثم جاءت نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** وبلغت (1.74%) (وهي أدنى نسبة) لعدد (2) سيدة ، الأمر الذي يشير إلى أن مستوى عمل سيدات الأعمال في مؤسسات المجتمع الاقتصادية كالمؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة كان **(عالياً)** ، الأمر الذي يدل على أن المرأة المتعلمة تشارك بمستوى**(عالٍ)** في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مشاركتها الواسعة بمؤسسات المجتمع الاقتصادية .

والجدير بالذكر هنا في عمل سيدات الأعمال أو صاحبات المشاريع الصغرى ، أو متناهية الصغر في المؤسسات العامة والخاصة ، تجد أغلب سيدات الأعمال يعتبرن أن العمل ضمن القطاع العام في الدولة هو بمنزلة ضمان لهن مع ممارستهن للعمل الخاص ، ذلك لأن العمل الخاص يعدّ جديداً إلى حد ما وفيما يخص المرأة الليبية ، وكذلك عدم وجود ضمانات عند التوسع في العمل الخاص ، وعدم وجود قوانين تحمي أصحاب المشاريع .

وتتفق الدراسة الحالية مع نتائج دراسة كلٍّ من **عائشة فشيكة ، ودراسة عواطف بالقاسم** اللتين أكدت نتائجهم أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي يعد مؤشراً لقياس مدى استفادة المرأة من نتائجها واستفادتها .

جدول رقم (12 –د) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تساهم سيدة الأعمال من خلال عملها في زيادة قيمة الناتج المحلى)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	111	%96.5
أوافق أحيانا	4	%3.5
لا أوافق	0	0
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	48.8	
الانحراف المعياري	62.963	

من خلال نتائج الجدول رقم **(12 – د)** نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي المرجح كانت **(48.8)** ، وبانحراف معياري للبيانات يقدر بنحو **(62.963)** لإجابات المبحوثات حول الفقرة **(**تسهم سيدة الأعمال من خلال عملها في زيادة قيمة الناتج المحلى**)** ، حيث جاءت أعلى نسبة لإجابات المبحوثات بـ **(أوافق)** وبلغت **(96.5%)** لعدد **(111)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(3.5%)** لعدد **(4)** سيدات حيث انعدمت نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** وبلغت **(0)** وهي أدنى نسبة ، الأمر الذي يشير إلى أن مستوى عمل المرأة المتعلمة في مؤسسات المجتمع الاقتصادية كالمؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة كان **(عالياً)** ، حيث إن عمل سيدات الأعمال يسهم في رفع وزيادة قيمة الناتج المحلي بالمشروعات التنموية وتطويرها ، وتحسين دخل الأسرة ، والنهوض بالخطط الاقتصادية الإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي للمجتمع ، فيما تختلف نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة الباشير عمران خليفة 2013م** أن تمثيل المرأة في النشاط الاقتصادي والسياسي مازال متواضعاً على الرغم من تحسن وضعها التعليمي والصحي .

وتشير قيمة الانحراف المعياري للإجابات نحو التقارب مابين تلك الإجابات ،وتعتقد الباحثة أن السبب في ذلك قد يعود إلى زيادة في رفع قيمة دخل الأسرة ، كما أن قيمة الانحراف المعياري تشير إلى تقارب إجابات المبحوثات حول الفقرة المذكورة ، حيث تتفق **نتائج الدراسة** الحالية مع **نتائج دراسة فاطمة بنور التي** أكدت أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادى تزيد من قيمة الإنتاج المحلي .

جدول رقم (12 – هـ) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تشارك سيدة الأعمال في النهوض بالخطط الاقتصادية الإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	94	%81.7
أوافق أحيانا	19	%16.5
لا أوافق	2	%1.8
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	47.1	
الانحراف المعياري	48.952	

من خلال نتائج الجدول رقم **(12 –هـ)** نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي المرجح كانت **(47.1)** ، وبانحراف معياري للبيانات يقدر بنحو **(48.952)** لإجابات المبحوثات حول الفقرة **(**تشارك سيدة الأعمال في النهوض بالخطط الاقتصادية الإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي**)** ، حيث جاءت أعلى نسبة لإجابات المبحوثات بـ **(أوافق)** وبلغت **(61.7%)** لعدد **(94)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(16.5%)** لعدد **(19)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** وبلغت **(1.8%)** لعدد **(2)** سيدة فقط ، الأمر الذي يشير إلى أن مستوى عمل المرأة المتعلمة في المشاركة بالنهوض بالخطط الاقتصادية والإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي ، كان **(عالياً)** الأمر الذي يدل على أن سيدات الأعمال يشاركن بمستوى **(عالٍ)** في عملية التنمية الاقتصادية من خلال المشاركة الواسعة بمؤسسات المجتمع الاقتصادية ، وذلك يشير إلى أن هناك دوراً لا بأس به لسيدات الأعمال من صاحبات المشاريع الصغيرة أو متناهية الصغر في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية داخل المجتمع الليبي ، ولكن ليس هناك دور بارز ، لأنهن لم يقمن بأعمال تؤثر في مسيرة الاقتصاد الليبي كثيراً أو تحوله من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد منتج يخلق المزيد من الثروة وتراكم رأس المال ، ومن المأمول أن يكون للمرأة لسيدات الأعمال دور اقتصادي كبير عندما يتطور وينمو هذا الدور، وما يزال وفق رأى الباحثة أمامهن الكثير من العقبات الاجتماعية والصعوبات العملية والثقافية المخزنة في التراث الثقافي الليبي حول المرأة ودورها في المجتمع ، وتشير قيمة الانحراف المعياري للإجابات نحو التقارب مابين تلك الإجابات ، وتعتقد الباحثة أن السبب في ذلك قد يعود إلى رفع قيمة الانحراف المعياري التي تشير إلى تقارب إجابات المبحوثات حول الفقرة المذكورة ، وحيث تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة **فاطمة بنور** التي أكدت أن المرأة تسهم في النهوض بالخطط الاقتصادية الإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي .

جدول رقم (12 – و) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تسهم سيدة الأعمال في صنع وتنفيذ القرار الاقتصادي التنموي المحلي)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	86	%74.8
أوافق أحيانا	21	%18.3
لا أوافق	8	%6.9
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	45.7	
الانحراف المعياري	41.789	

تشير البيانات **بالجدول رقم (12– و)** إلى أنه قد سجل أعلى معدل للتوافق بالفقرة (تسهم سيدة الأعمال في صنع وتنفيذ القرار الاقتصادي التنموي المحلي) لإسهام سيدة الأعمال في صنع وتنفيذ القرار الاقتصادي التنموي المحلي هو **(74.8%)** من حجم عينة الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، بوسط حسابي مرجح يبلغ **(45.7)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(41.789)** لعدد (86) سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(18.3%)** لعدد **(21)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** وبلغت **(6.9%)** لعدد **(8)** سيدات أعمال فقط ، وبهذا نستنتج أن لسيدات الأعمال دوراً كبيراً في عملية صنع وتنفيذ القرار الاقتصادي التنموي المحلي والتنمية الاقتصادية للمجتمع .

جدول رقم (12 – ز) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(قيام سيدة الأعمال بأعمال إنتاجية (كالصناعات الغذائية وصناعة الطعام والحلويات وصناعة الملابس))

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	105	%91.4
أوافق أحيانا	5	%4.3
لا أوافق	5	%4.3
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	47.8	
الانحراف المعياري	57.735	

نلاحظ من البيانات **بالجدول رقم (12– ز)** أنه سجل أعلى معدل للتوافق بالفقرة (قيام سيدة الأعمال بأعمال إنتاجية (كالصناعات الغذائية وصناعة الطعام والحلويات وصناعة الملابس)) هو **(91.4%)** من

حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ (115) سيدة ، بوسط حسابي مرجح يبلغ (47.8) ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة (57.735) لعدد (105) سيدة أعمال ، تليها تساوي في نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** و **(لا أوافق)** حيث بلغت **(4.3%)** لعدد **(5)** سيدات فقط ، بهذا نستنتج أن لسيدات الأعمال دوراً كبيراً في الأعمال الإنتاجية كالصناعات الغذائية ، وصناعة الطعام ، والحلويات ، وصناعة الملابس ، حيث إن عمل سيدات الأعمال يسهم في رفع وزيادة قيمة الناتج المحلي بالمشروعات التنموية وتطويرها ، وتحسين دخل الأسرة ، والنهوض بالخطط الاقتصادية الإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي للمجتمع .

جدول رقم (12 – ح) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تسهم سيدة الأعمال في الكفاءة الاقتصادية من خلال تقديمها للخدمات العامة والحد من تكاليفها وتوفيرها بنوعية عالية)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	101	%87.8
أوافق أحيانا	13	%11.3
لا أوافق	1	%0.9
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	47.8	
الانحراف المعياري	54.602	

ونلاحظ من البيانات **بالجدول رقم (12– ح)** أنه سجل أعلى معدل للتوافق بالفقرة (تسهم سيدة الأعمال في الكفاءة الاقتصادية من خلال تقديمها للخدمات العامة ، والحد من تكاليفها ، وتوفيرها بنوعية عالية) هو **(87.8%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، بوسط حسابي مرجح بلغ**(47.8)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(54.602)** لعدد **(101)** سيدة أعمال ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** حيث بلغت **(11.3%)** لعدد **(13)** سيدة فقط ، وسجلت أدنى نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** وبلغت **(0.9%)** لعدد **(1)** سيدة فقط ، بهذا نستنتج أن لسيدات الأعمال دوراً كبيراً في مشاركتها في الكفاءة الاقتصادية من خلال تقديمها للخدمات العامة والحد من تكاليفها وتوفيرها بنوعية عالية .

حيث تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة فاطمة بنور** التي أكدت أن المرأة تسهم من خلال مشاركتها في التنمية في الكفاءة الاقتصادية من خلال تقديمها للخدمات العامة والحد من تكاليفها وتوفيرها بجودة عالية .

جدول رقم (12 – ط) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تشارك سيدة الأعمال في تقييم الأداء الاقتصادي وطرح البدائل في إطار تطوير شامل للبنية الاقتصادية وتحقيق رهان التنمية الاقتصادية**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	91	%79.1
أوافق أحيانا	19	%16.5
لا أوافق	5	%4.4
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	**46.5**	
الانحراف المعياري	**46.145**	

وتشير البيانات **بالجدول رقم (12–ط)** إلى أنه سجل أعلى معدل للتوافق بالفقرة **(**تشارك سيدة الأعمال في تقييم الأداء الاقتصادي ، وطرح البدائل في إطار تطوير شامل للبنية الاقتصادية ، وتحقيق رهان التنمية الاقتصادية**)** هو **(79.1%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، وبوسط حسابي مرجح بلغ**(46.5)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(46.145)** لعدد **(91)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** حيث بلغت **(16.5%)** لعدد **(19)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** وبلغت **(4.4%)** لعدد **(5)** سيدات فقط ، بهذا نستنتج أن لسيدات الأعمال دوراً كبيراً في مشاركتهن تقييم الأداء الاقتصادي وطرح البدائل في إطار تطوير شامل للبنية الاقتصادية وتحقيق رهان التنمية الاقتصادية ، وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **فاطمة بنور** التي أكدت أن المرأة تشارك في تقييم الأداء الاقتصادي وتحقيق رهان التنمية .

جدول رقم (12 – ي) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(قيام سيدة الأعمال بالمشروعات التنموية العمل بها وتطويرها ومن ثمَّ تحسين الدخل للأسرة**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	110	%95.7
أوافق أحيانا	4	%3.48
لا أوافق	1	%0.82
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	**48.6**	
الانحراف المعياري	**62.083**	

من خلال نتائج الجدول رقم **(12 – ي)** يتبين بأن قيمة الوسط الحسابي المرجح تساوي **(48.6)**، بانحراف معياري قدره **(62.083)** لإجابات المبحوثات حول الفقرة **(**قيام سيدة الأعمال بالمشروعات التنموية العمل بها وتطويرها ومن ثمَّ تحسين الدخل للأسرة**)** ، حيثجاءت أعلى نسبة لإجابات المبحوثات نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** وبلغت **(95.7%)** لعدد **(110)** سيدة ، وبعد ذلك جاءت بـ **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(3.48%)** لعدد **(4)** سيدات فقط ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** وبلغت **(0.82%)** وهي أدنى نسبة بعدد سيدة **واحدة** فقط ، الأمر الذي يشير إلى أن مستوى مساهمة سيدات الأعمال في تطوير ورفع وتحسين المستوى المعيشى للأسرة كان **(مرتفعاً)** ، وتعتقد الباحثة أن ذلك قد يعكس بأن لسيدات الأعمال دوراً فعالاً في رفع المستوى المعيشى للأسرة ، ومن ثمّ رفع مستوى التنمية الاقتصادية داخل المجتمع ، كما نرى أن هناك توافقاً في إجابات المبحوثات حول الفقرة المذكورة ووفقاً لقيمة الانحراف المعياري لتلك الإجابات ، وتتفق نتائج الدراسة االحالية مع نتائج **دراسة سعود فارس الجوبو 2002م** التي أكدت أن يلعب الدخل الذى تحصل عليه المرأة في الرفع من المستوى الاقتصادى للأسرة ، وكذلك **دراسة ناهد رمزى 2002م**على أن عمل المرأة هو بدافع زيادة دخل الأسرة .

جدول رقم (12 – ك) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تسهم سيدة الأعمال في مسائدة القطاع العام من خلال القيام بمشروعات تنموية وتشغيل وتنمية رأس المال**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	104	%90.4
أوافق أحيانا	10	%8.7
لا أوافق	1	%0.9
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	48.1	
الانحراف المعياري	57.047	

من خلال الجدول رقم **(12 – ك)** نستنتج بأن قيمة الوسط الحسابي المرجح تساوي **(48.1)** ، بانحراف معياري قدره **(57.047)** لإجابات المبحوثات حول الفقرة **(**تسهم سيدة الأعمال في مسائدة القطاع من خلال القيام بمشروعات تنموية ، وتشغيل وتنمية رأس المال**)** ، حيث جاءت أعلى نسبة لإجابات المبحوثات نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** وبلغت **(90.4%)** لعدد **(104)** سيدة ، وبعد ذلك جاءت بـ **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(8.7%)** ، لعدد **(10)** سيدات فقط ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** وبلغت **(0.9%)** وهي أدنى نسبة بعدد سيدة **واحدة** فقط ، الأمر الذي يشير إلى أن

مستوى مساهمة سيدات الأعمال فيمسائدة القطاع من خلال القيام بمشروعات تنموية وتشغيل وتنمية رأس المال كان **(مرتفعاً)** ، وذلك قد يعكس بأن لسيدات الأعمال دوراً في رفع المستوى المعيشي للأسرة ومن ثمّ رفع مستوى التنمية الاقتصادية داخل المجتمع ، كما نرى أن هناك توافقاً في إجابات المبحوثات حول الفقرة المذكورة ووفقاً لقيمة الانحراف المعياري لتلك الإجابات .

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة فاطمة بنور** التي أكدت أن المرأة تسهم في مساندة القطاع العام من خلال القيام بمشروعات تنموية وتشغيل وتنمية رأس المال .

ثانياً : دور سيدات الأعمال في عملية التنمية الاجتماعية :

الجداول رقم (13) يبين التوزيع التكراري والنسبي ، والوسط الحسابي المرجح ، والانحراف المعياري لإجابات المبحوثات حول الفقرات التالية : " قيام سيدة الأعمال بخلق جو ملائم لتفاعل أعضاء الأسرة ومن ثمّ رفع المستوى الاجتماعي للأسرة ، تساهم سيدات الأعمال في التنمية البشرية من خلال الإنجاب وتزويد المجتمع بأعضاء جدد ، والمستوى التعليمي لسيدة الأعمال يسهم في نشر تعلم المرأة ومن ثمّ حصول أسرتها على قدر من التعليم والمعرفة ، وتعمل سيدة الأعمال على تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع " .

جدول رقم (13 – أ) مساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاجتماعية

ت	الفقرات	العدد			معدل التوافق
		أوافق	أوافق أحياناً	لا أوافق	
1	تساهم سيدات الأعمال في التنمية البشرية من خلال الإنجاب وتزويد المجتمع بأعضاء جدد .	86	23	6	%74.8
2	تساهم سيدات الأعمال في البرامج الاجتماعية للجمعيات الخيرية .	102	12	1	%88.7
3	تشترك سيدات الأعمال في الندوات والمؤتمرات العلمية .	94	19	2	%81.7
4	تستخدم سيدات الأعمال تقنية المعلومات في إدارة المشروعات التعليمية والتدريبية كأداة تعليمية .	103	12	0	%89.6
5	المستوى التعليمي لسيدة الأعمال يساهم في نشر تعلم المرأة ومن ثمّ حصول أسرتها على قدر من التعليم والمعرفة .	104	10	1	%90.4
6	لسيدة الأعمال المهارات الكافية للقيام بدورها بشكل صحيح في عملية التنمية البشرية .	99	16	0	%86.1
7	تشارك سيدة الأعمال في محو الأمية التكنولوجية بالمجتمع من خلال تطوير وتنفيذ البرامج التدريبية بذلك .	99	14	2	%86.1
8	تشارك سيدة الأعمال في النهوض ببرامج الإسكان والمرافق العامة في المجتمع.	82	13	20	%71.3
9	تساهم سيدة الأعمال في توفير حياة صحية جيدة لأسرتها .	105	10	0	%91.3
10	قيام سيدة الأعمال بخلق جو ملائم لتفاعل أعضاء الأسرة ومن ثمّ رفع المستوى الاجتماعي للأسرة .	107	8	0	%93.0
11	تعمل سيدة الأعمال على تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع .	103	10	2	%89.6

جدول رقم (13 – ب) بيانات التحليل الإحصائي لمساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاجتماعية

المتوسط الحسابي Mean	الخطأ في الانحراف Standard Error	الوسيط Median	المنوال Mode	الانحراف المعياري Standard Deviation	التباين Sample Variance	التفرطح Kurtosis	الالتواء Skewness	أصغر قيمة Minimum	أكبر قيمة Maximum
98.55	2.42	102	103	8.042	64.673	0.602	-1.256	82	107

جدول رقم (13–ج) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تسهم سيدات الأعمال في التنمية البشرية من خلال الإنجاب وتزويد المجتمع بأعضاء جدد)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	86	%74.8
أوافق أحيانا	23	%20.0
لا أوافق	6	%5.2
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	**45.9**	
الانحراف المعياري	**42.147**	

من خلال الجدول رقم **(13–ج)** نستنتج أن قيمة الوسط الحسابي المرجح تساوي **(45.9)** ، بانحراف معياري قدره **(42.147)** لإجابات المبحوثات حول الفقرة (تسهم سيدات الأعمال في التنمية البشرية من خلال الإنجاب وتزويد المجتمع بأعضاء جدد)، حيث جاءت أعلى نسبة لإجابات المبحوثات نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** ، وبلغت **(74.8%)** لعدد **(86)** سيدة ، وبعد ذلك جاءت بـ **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(20.0%)** لعدد **(23)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحـوثات بـ **(لا أوافق)** وبلغت **(5.2%)** وهي أدنى نسبة بعدد **(6)** سيدات فقط ، الأمر الذي يشير إلى أن مستوى إسهام سيـدات الأعمال في التنمية البشرية من خلال الإنجاب وتزويـد المجتمع بأعضاء جدد كان **(مرتفعاً)** .

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة كل من **فاطمة بنـــور** ، ونتائج **دراسة عواطف أبوالقاسم الأبيض** اللتين أكدتا أن المرأة تسهم في التنميـة البشرية من خلال الإنجاب وتزويد المجتمع بأعضاء جدد .

جدول رقم (13–د) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تسهم سيدات الأعمال في البرامج الاجتماعية للجمعيات الخيرية)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	102	%88.7
أوافق أحيانا	12	%10.4
لا أوافق	1	%0.9
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	47.9	
الانحراف المعياري	55.411	

من خلال الجدول رقم **(13– د)** نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي المرجح تساوي **(47.9)** ، وبانحراف معياري للبيانات يقدر بنحو**(55.411)** لإجابات المبحوثات حول الفقرة (تسهم سيدات الأعمال في البرامج الاجتماعية للجمعيات الخيرية) ، حيثسجلت أعلى نسبة لإجابات المبحوثات نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** وبلغت **(88.7%)** لعدد **(102)** سيدة ، وبعدها جاءت بـ **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(10.4%)** لعدد **(12)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** وبلغت **(0.9%)** وهي أدنى نسبة بعدد **(1)** سيدة واحدة فقط ، الأمر الذي يشير إلى أن مستوى مساهمة سيدات الأعمال في البرامج الاجتماعية للجمعيات الخيرية كان **(مرتفعاً جداً)** ، وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **عبدالله محمد مطاوع** التي أكدت أن المرأة في مجتمع الإمارات سواء العاملة وغير العاملة تشارك في خدمة المجتمع ، فإن هناك معوقات ما تزال تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة في القطاعات والمجالات المختلفة .

جدول رقم (13–هـ) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تشترك سيدات الأعمال في الندوات والمؤتمرات العلمية)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	94	%81.7
أوافق أحيانا	19	%16.5
لا أوافق	2	%1.8
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	47.1	
الانحراف المعياري	48.952	

تشير البيانات **بالجدول رقم (13–هـ) إلى** أنه سجل أعلى معدل للتوافق بالفقرة (تشترك سيدات الأعمال في النـدوات والمؤتمـرات العلمية) هو **(81.7%)** من حجم عينة الدراسة الذي يبلغ **(115)**

سيدة ، وبوسط حسابي مرجح بلغ **(47.1)** ، وبانحراف معياري يقدر بقيمة **(48.952)** لعدد **(94)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** ، وقد بلغت **(16.5%)** لعدد **(19)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** ، وبلغت **(1.8%)** لعدد **(2)** سيدات فقط ، بهذا نستنتج أن لسيدات الأعمال دوراً كبيراً في مشاركتهن بالندوات والمؤتمرات العلمية ، وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة فاطمة بنور** مشاركة المرأة المتعلمة في حضور الندوات والمؤتمرات العلمية .

جدول رقم (13–و) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تستخدم سيدات الأعمال تقنية المعلومات في إدارة المشروعات التعليمية والتدريبية كأداةً تعليمية)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	103	%89.6
أوافق أحيانا	12	%10.4
لا أوافق	0	0
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	48.1	
الانحراف المعياري	56.324	

من خلال نتائج الجدول رقم **(13–و)** نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي المرجح كانت **(48.1)** ، وبانحراف معياري للبيانات يقدره بنحو **(56.324)** لإجابات المبحوثات حول الفقرة (تستخدم سيدات الأعمال تقنية المعلومات في إدارة المشروعات التعليمية والتدريبية أداةً تعليمية) ، حيث سجلت أعلى نسبة لإجابات المبحوثات بـ **(أوافق)** وبلغت **(89.6%)** **لعدد** **(103)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(10.4%)** لعدد **(12)** سيدة ، حيث أنعدمت نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** وبلغت **(0)** وهي أدنى نسبة ، الأمر الذي يشير إلى أن مستوى عمل الذي تستخدمه سيدات الأعمال هو تقنية المعلومات في إدارة المشروعات التعليمية والتدريبية أداةً تعليمية كان**(عالياً)** ، وكذلك يدل على أن سيدات الأعمال يشاركن بمستوى **(عالٍ)** في عملية التنمية الاجتماعية ، وما يزال وفق رأى الباحثة أمامهن كَثيرٌ من مساهمات سيدات الأعمال في عملية التنمية الاجتماعية واستخدام تقنية المعلومات في المشروعات التعليمية حول المرأة ودورها في المجتمع ، وتشير قيمة الانحراف المعياري للإجابات نحو التقارب ما بين تلك الإجابات ، وتعتقد الباحثة أن السبب في ذلك قد يعود إلى أن قيمة الانحراف المعياري تشير إلى تقارب إجابات المبحوثات حول الفقرة المذكورة .

جدول رقم (13 – ز) توزيع التكراري والنسبي والوسطالمرجح والانحراف المعياري للبيانات

(المستوى التعليمي لسيدة الأعمال يسهم في نشر تعلم المرأة ومن ثمّ حصول أسرتها على قدر من التعليم والمعرفة**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	104	%90.5
أوافق أحيانا	10	%8.7
لا أوافق	1	%0.8
المجموع	**115**	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	**48.1**	
الانحراف المعياري	**57.047**	

من نتائج جدول رقم (13– ز) يتبين أن قيمة الوسط الحسابي المرجح تساوي **(48.1)** لإجابات المبحوثات وبانحراف معياري قدره **(57.047)** ، للفقرة (المستوى التعليمي لسيدة الأعمال يسهم في نشر تعلم المرأة ومن ثمّ حصول أسرتها على قدر من التعليم والمعرفة) ، حيث جاءت أعلى نسبة للإجابات بـ **(أوافق)** وبلغت **(90.5%)** ، لعدد **(104)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(8.7%)** لعدد **(10)** سيدات ، ثمّ بعد ذلك جاءت نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** وبلغت **(0.8%)** وهي أدنى نسبة لعدد سيدة **واحدة** فقط ، الأمر الذي يشير إلى أن هناك مستوى مساهمة **(عالياً)** للمستوى التعليمي للمرأة في نشر تعلم المرأة ، ومن ثمّ حصول أسرتها على قدر كافٍ من التعليم والمعرفة ، وذلك يعزز التنمية التعليمية في المجتمع الليبي ومن ثمّ التنمية الاجتماعية وفق اعتقاد الباحثة ، كما أن هذا المستوى العالي من المساهمة يؤكد ويبرهن العلاقة القوية والدالة إحصائية ما بين المستوى التعليمي للمرأة والتنمية البشرية بشكل عام ، وتبين قيمة الانحراف المعياري للإجابات مدى تقارب تلك الإجابات ما بين المبحوثات .

جدول رقم (13–ح) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(لسيدة الأعمال المهارات الكافية للقيام بدورها بشكل صحيح في عملية التنمية البشرية)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	99	%86.1
أوافق أحيانا	16	%13.9
لا أوافق	0	0
المجموع	**115**	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	**47.7**	
الانحراف المعياري	**53.145**	

من الجدول رقم **(13– ح)** نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي المرجح كانت **(47.7)** ، وبانحراف معياري للبيانات **(53.145)** لإجابات المبحوثات حول الفقرة (لسيدة الأعمال المهارات الكافية للقيام بدورها بشكل صحيح في عملية التنمية البشرية) ، حيث جاءت أعلى نسبة لإجابات المبحوثات بـ **(أوافق)** وبلغت **(86.1%)** بعدد **(99)** سيدة أعمال ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(13.9%)** ، حيث انعدمت نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** وبلغت **(0)**وهي أدنى نسبة ، الأمر الذي يشير إلى أن مستوى عمل سيدة الأعمال لديها المهارات الكافية للقيام بدورها بشكل صحيح في عملية التنمية البشرية الأمر الذي يدل على أن سيدات الأعمال يشاركن بمستوى **(عالٍ)** في عملية التنمية الاجتماعية من خلال مشاركتهن الواسعة بمؤسسات المجتمع الاجتماعية .

جدول رقم (13–ط) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تشارك سيدة الأعمال في محو الأمية التكنولوجية بالمجتمع من خلال تطوير وتنفيذ البرامج التدريبية بذلك)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	99	%86.1
أوافق أحيانا	14	%12.2
لا أوافق	2	%1.7
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	47.5	
الانحراف المعياري	52.880	

تشير بيانات **الجدول رقم (13– ط)** أنه سجل أعلى معدل للتوافق بالفقرة (تشارك سيدة الأعمال في محو الأمية التكنولوجية بالمجتمع من خلال تطوير وتنفيذ البرامج التدريبية بذلك) هو **(86.1%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ،وبوسط حسابي مرجح بلغ**(47.5)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(52.880)** لعدد **(99)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)**حيث بلغت **(12.2%)** لعدد **(14)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** ، وبلغت **(1.7%)** لعدد **(2)** سيدات فقط ، بهذا نستنتج أن لسيدات الأعمال دوراً كبيراً في مشاركتهن بالأعمال في محو الأمية التكنولوجية بالمجتمع من خلال تطوير وتنفيذ البرامج التدريبية بذلك .

جدول رقم (13 – ي) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تشارك سيدة الأعمال في النهوض ببرامج الإسكان والمرافق العامة في المجتمع**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	82	%71.3
أوافق أحيانا	13	%11.3
لا أوافق	20	%17.4
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	44.2	
الانحراف المعياري	37.978	

نلاحظ من البيانات **بالجدول رقم (13 – ي)** أنه سجل أعلى معدل للتوافق للفقرة **(**تشارك سيدة الأعمال في النهوض ببرامج الإسكان والمرافق العامة في المجتمع**)** ، هو **(71.3%)** لعدد **(82)** سيدة ، يليه نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** ، حيث بلغت **(17.4%)** لعدد **(20)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** لتبلغ **(11.3%)** لعدد **(13)** سيدة لمشاركتهن بالنهوض ببرامج الإسكان والمرافق العامة في المجتمع ، بوسط حسابي مرجح يقدر بـ **(44.2)** ، وبانحراف معياري للبيانات يقدر بقيمة **(37.978)** ، بهذا نستنتج أن لسيدات الأعمال دوراً هاماً في عملية التنمية الاجتماعية للمجتمع حيث إن الجميع مع عمل سيدات الأعمال في النهوض ببرامج الإسكان والمرافق العامة في المجتمع .

جدول رقم (13 – ك) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تسهم سيدة الأعمال في توفير حياة صحية جيدة لأسرتها**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	105	%91.3
أوافق أحيانا	10	%8.7
لا أوافق	0	0
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	48.3	
الانحراف المعياري	57.951	

يتضح من الجدول **رقم (13 – ك)** أن قيمة الوسط الحسابي المرجح تساوي **(48.3)** ، وبانحراف معياري قدره **(57.951)** لإجابات المبحوثات حول الفقرة (تسهم سيدة الأعمال في توفير حياة صحية جيدة لأسرتها) ، حيث جاءت أعلى نسبة للإجابات بـ **(أوافق)** وبلغت **(91.3%)** لعدد **(105)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات بـ **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(8.7 %) لعدد (10) سيدات** ، حيث انعدمت نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** وبلغت **(0)** وهي أدنى نسبة ، الأمر الذي يدل على أن مستوى مساهمة المرأة بتوفير حياة صحية جيدة لأسرتها كان **(عالياً)** ، الذي يشير إلى مستوى **(عالٍ)** لمساهمة سيدات الأعمال في مجال التنمية الاجتماعية من خلال مساهمتها بتوفير حياة صحية جيدة لأسرتها ، وتعتقد الباحثة أن السبب في ذلك قد يعود إلى زيادة الوعي والثقافة الصحية لدى سيدات الأعمال في المجتمع الليبى ، ومن خلال قيمة الانحراف المعياري نستطيع القول إنَّ هناك تقارباً في إجابات المبحوثات حول الفقرة المذكورة .

جدول رقم (13– ل) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(قيام سيدة الأعمال بخلق جو ملائم لتفاعل أعضاء الأسرة ومن ثمّ رفع المستوى الاجتماعي للأسرة)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	107	%93.0
أوافق أحيانا	8	%7.0
لا أوافق	0	0
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	48.5	
الانحراف المعياري	59.601	

من خلال الجدول **رقم (13– ل)** يتضح أن قيمة الوسط الحسابي المرجح تساوي **(48.5)** ، بانحراف معياري قدره **(59.601)** لإجابات المبحوثات حول الفقرة (قيام سيدة الأعمال بخلق جو ملائم لتفاعل أعضاء الأسرة ومن ثمّ رفع المستوى الاجتماعي للأسرة) ، حيث جاءت أعلي نسبة للإجابات بـ **(أوافق)** وبلغت **(93.0%)** لعدد **(107)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات بـ **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(7.0%) لعدد (8) سيدات** ، وانعدمت نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** وبلغت **(0)** وهي أدنى نسبة ، الأمر الذي يدل على أن مستوى مساهمة قيام سيدة الأعمال بخلق جو ملائم لتفاعل أعضاء الأسرة ومن ثمّ رفع المستوى الاجتماعي للأسرة كان **(عالياً)** ، الذي يشير إلى مستوى **(عالٍ)** لمساهمة سيدات الأعمال في مجال التنمية الاجتماعية من خلال مساهمتها بالقيام بخلق جو ملائم لتفاعل أعضاء الأسرة ورفع المستوى الاجتماعي للأسرة ، وتعتقد الباحثة أن السبب في ذلك قد يعود إلى زيادة الوعي لدى المرأة

الليبية المتعلمة والعاملة بمختلف القطاعات في المجتمع ، ومن خلال قيمة الانحراف المعياري نستطيع القول إنَّ هناك تقارباً في إجابات المبحوثات حول الفقرة المذكورة .

وتتعارض الدراسة الحالية مع نتائج **محمد عبدالله مطاوع** التى أكدت أن المرأة الإماراتية تعتمد على الخدم ، وترك الأبناء مع هؤلاء الخدم في المنزل ، حيث يتعرضون لتأثيرهم في الجوانب النفسية أو السلوكية أو الاجتماعية أو التربوية ، فيما يؤثر في نموهم الاجتماعي والفكري والثقافي .

جدول رقم (13– م) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تعمل سيدة الأعمال على تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	103	%89.6
أوافق أحيانا	10	%8.7
لا أوافق	2	%1.7
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	47.9	
الانحراف المعياري	56.146	

يظهر بالجدول رقم (13– م) أنأعلى معدل للتوافق بالفقرة (تعمل سيدة الأعمال على تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع) هو **(89.6%)** من حجم العينة المأخودة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، وبوسط حسابي مرجح بلغ **(47.9)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(56.146)** لعدد **(103)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** حيث بلغت **(8.7%)** لعدد **(10)** سيدات، وسجلت أدنى نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** وبلغت **(1.7%)** لعدد **(2)** سيدات فقط ، بهذا نستنتج أن لسيدات الأعمال دوراً كبيراً في الأعمال على تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع .

ثالثاً : الصعوبات التي تواجه المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال :

جدول رقم (14 – أ) الصعوبات الاجتماعية التي واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال

ت	الفقرات	العدد			معدل التوافق
		أوافق	أوافق أحياناً	لا أوافق	
1	عدم قبول المجتمع دخول المرأة مجال سوق العمل.	31	44	40	%38.3
2	معارضة الأسرة وعدم مساندتها .	26	37	52	%45.2
3	معارضة الزوج وعدم مساندته .	35	34	46	%40.0
4	عدم القدرة على التوفيق بين العمل والمنزل والأبناء.	34	46	35	%40.0
5	الاستهانة بقدرة المرأة على إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية .	45	32	38	%39.1
6	عدم وجود مؤسسات مساندة للمرأة العاملة .	75	27	13	%65.2

جدول رقم (14 – ب) بيانات التحليل الإحصائي للصعوبات الاجتماعية التي واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال

المتوسط الحسابي Mean	الخطأ في الانحراف Standard Error	الوسيط Median	المنوال Mode	الانحراف المعياري Standard Deviation	التباين Sample Variance	التفرطح Kurtosis	الالتواء Skewness	أصغر قيمة Minimum	أكبر قيمة Maximum
41	7.262	34.5	0	817.78	316.4	63.54	1.835	26	75

جدول رقم (14 – ج) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(عدم قبول المجتمع دخول المرأة مجال سوق العمل)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	31	%27.0
أوافق أحيانا	44	%38.2
لا أوافق	40	%34.8
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	37.5	
الانحراف المعياري	6.658	

يتضح لنا من **الجدول رقم (14 – ج)** أن من أهم الصعوبات الاجتماعية التي واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال ، حيث سجلت أعلى نسبة للإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** بالفقرة **(عدم قبول المجتمع دخول المرأة مجال سوق العمل)** هو **(38.2%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، وبوسط حسابي مرجح بلغ **(37.5)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(6.658)** لعدد **(44)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** حيث بلغت **(34.8%)** لعدد **(40)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** وبلغت **(27.0%)** لعدد **(31)** سيدة ، وبهذا نستنتج أن من أهم الصعوبات الاجتماعية التي واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال التي سجلت هوعدم قبول المجتمع دخول المرأة مجال سوق العمل .

جدول رقم (14 – د) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(معارضة الأسرة وعدم مساندتها)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	26	%22.6
أوافق أحيانا	37	%32.2
لا أوافق	52	%45.2
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	35.9	
الانحراف المعياري	13.051	

نلاحظ من الجدول رقم (14 – د) أن من أهم الصعوبات الاجتماعية التي واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال أيضاًالتي سجلت أعلى نسبة **لعدم التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** بالفقرة **(معارضة الأسرة وعدم مساندتها)** هو **(45.2%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ،وبوسط حسابي مرجح بلغ **(35.9)** ، وبانحراف معياري يقدر بقيمة **(13.051)** لعدد **(52)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** حيث بلغت **(32.2%)** لعدد **(37)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة **التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** وبلغت **(22.6%)** لعدد **(26)** سيدة ، وبهذا نستنتج أن من أهم الصعوبات الاجتماعية التي واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال التي سجلت هوعدم معارضة الأسرة دخول المرأة لسوق العمل وبالتالي مساندتها في الدخول .

جدول رقم (14 – هـ) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(معارضة الزوج وعدم مساندته**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	35	%30.4
أوافق أحيانا	34	%29.6
لا أوافق	46	%40.0
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	**37.3**	
الانحراف المعياري	**6.658**	

يظهر الجدول رقم (14 – هـ) أن من الصعوبات الاجتماعية التي واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال أيضاً التي سجلت أعلى نسبة **لعدم الموافقة** في الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** بالفقرة **(**معارضة الزوج وعدم مساندته**)** هو **(40.0%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ،وبوسط حسابي مرجح بلغ**(37.3)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(6.658)** لعدد **(46)** سيدة ، تليها نسبة **التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** حيث بلغت **(30.4%)** لعدد **(35)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافقأ حيانا)** وبلغت **(29.6%)** لعدد **(34)** سيدة ، وبهذا نستنتج أن من الصعوبات الاجتماعية أيضاً التي واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال التي سجلت هو عدم معارضة الزوج ومساندته للمرأة .

جدول رقم (14 – و) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(عدم القدرة على التوفيق بين العمل والمنزل والأبناء**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	34	%29.6
أوافق أحيانا	46	%40.0
لا أوافق	35	%30.4
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	**38.2**	
الانحراف المعياري	**6.658**	

في حين الجدول رقم (14 – و) يوضح أن من الصعوبات الاجتماعية التي واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال أيضاًالتي سجلت أعلى نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** بالفقرة (عدم القدرة على التوفيق بين العمل والمنزل والأبناء) هو **(40.0%)** من حجم العينة المأخودة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، وبوسط حسابي مرجح بلغ **(38.2)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(6.658)** لعدد **(46)** سيدة ، تليها نسبة **لعدم التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** حيث بلغت **(30.4%)** لعدد **(35)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة **التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** وبلغت **(29.6%)** لعدد **(34)** سيدة ، وبهذا نستنتج أن من الصعوبات الاجتماعية أيضاً التي واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال التي سجلت هو في بعض الأحيانا هناك وجود عدم القدرة على التوفيق بين متطلبات خارج المنزل ، والعمل المنزلي ، ورعاية الأبناء ، وتوفير متطلباتهم ، والارتباطات الاجتماعية ، كالزيارات العائلية والمناسبات الاجتماعية .

جدول رقم (14 – ز) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(الاستهانة بقدرة المرأة على إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	45	%39.1
أوافق أحيانا	32	%27.8
لا أوافق	38	%33.1
المجموع	**115**	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	**38.9**	
الانحراف المعياري	**6.506**	

أمّا بالجدول رقم (14 – ز) فنجدأن من الصعوبات الاجتماعية التي واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال النظرة الدونية للمرأة ، فقد سجلت أعلى نسبة **التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** بالفقرة (الاستهانة بقدرة المرأة على إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية) هو **(39.1%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، وبوسط حسابي مرجح بلغ **(38.9)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(6.506)** لعدد **(45)** سيدة ، تليها نسبة **عدم التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** حيث بلغت **(33.1%)** لعدد **(38)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(27.8%)** لعدد **(32)** سيدة ، وبهذا نستنتج أن من الصعوبات الاجتماعية أيضاً التي واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال التي سجلت هو الاستهانة بقدرة المرأة على إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية .

جدول رقم (14 –ح) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(عدم وجود مؤسسات مساندة للمرأة العاملة)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	75	%65.2
أوافق أحيانا	27	%23.5
لا أوافق	13	%11.3
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	44.2	
الانحراف المعياري	32.517	

كما يضاف للصعوبات السابقة أن الجدول رقم **(14 – ح)** قد سجل بالفقرة ذات العلاقة(عدم وجود مؤسسات مساندة للمرأة العاملة) أعلى معدل للتوافق لعدم وجود مؤسسات مساندة للمرأة العاملة يقدر بنحو هو **(65.2%)** من حجم العينة المأخودة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، وبوسط حسابي مرجح بلغ(44.2) ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة (32.517) لعدد **(75)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** حيث بلغت **(23.5%)** لعدد **(27)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة لعدم التوافق في الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** وبلغت **(11.3%)** لعدد **(13)** سيدة، بهذا نستنتج أن هناك موافقة على وجود صعوبات اجتماعية كثيرة تواجه المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال وسوق العمل لعدم وجود مؤسسات مساندة للمرأة العاملة ، لعدم قدرتها على التوافق بين العمل والمنزل والأبناء ، والاستهانة بقدرتها على إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ، مع معارضة الأسرة والزوج وعدم مساندتها للدخول في سوق العمل .

رابعاً : العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية :

جدول رقم (15 – أ) العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية

ت	الفقرات	العدد			معدل التوافق
		أوافق	أوافق أحياناً	لا أوافق	
1	عدم وجود حاضنات أعمال .	101	12	2	%87.8
2	صعوبة الحصول على تمويل من البنوك والمصارف .	106	5	4	%92.2
3	الحروب والنزاعات المسلحة وعدم وجود حالة من الاستقرار .	107	4	4	%93.0
4	ارتفاع أسعار الدولار وارتفاع أسعار المواد وكذلك الإيجار .	105	8	2	%91.3
5	عدم وجود دورات لتدريب سيدات الأعمال في أنشطتهمن الاقتصادية .	95	15	5	%82.6
6	صعوبات تشريعية (قوانين العمل) .	86	12	17	%74.8
7	ارتفاع أسعار المواد في السوق .	103	11	1	%89.6
8	طبيعة تكوين المرأة وعدم ثقتها في قدرتها قد يحد من نشاطاتها وعملها .	77	14	24	%67.0

جدول رقم (15 – ب) بيانات بالتحليل الإحصائي للعقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية

المتوسط الحسابي Mean	الخطأ في الانحراف Standard Error	الوسيط Median	المنوال Mode	الانحراف المعياري Standard Deviation	التباين Sample Variance	التفرطح Kurtosis	الالتواء Skewness	أصغر قيمة Minimum	أكبر قيمة Maximum
97.5	3.83	102	0	10.823	117.143	0.390	-1.209	77	107

جدول رقم (15 –ج) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(عدم وجود حاضنات أعمال)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	101	%87.8
أوافق أحيانا	12	%10.4
لا أوافق	2	%1.8
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	47.7	
الانحراف المعياري	54.501	

يتضح من **الجدول رقم (15–ج)** أن من أهم العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية التي سجلت أعلى نسبة **التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** بالفقرة (عدم وجود حاضنات أعمال) هو **(87.8%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ،وبوسط حسابي مرجح بلغ**(47.7)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(54.501)** لعدد **(101)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** حيث بلغت **(10.4%)** لعدد **(12)** سيدة، وسجلت أدنى نسبة في الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** وبلغت **(1.8%)** لعدد **(2)** سيدة ، وبهذا نستنتج أن من أهم العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية التي سجلت هي عدم وجود حاضنات أعمال ، **واتفقت** نتائج الدراسة الحالية مع **دراسة عواطف أبو القاسم الأبيض** التى أكدت أن المرأة تواجه صعوبة تحول دون مشاركتها في عمليات التنمية الاجتماعية ، وأيضاً رغبتها في العمل قريب من مساكنها يعيق مساهمتها في عمليات التنمية الاجتماعية ، كما أن خروجها للعمل وتركها لبعض مسئولياتها المنزلية والاجتماعية تمنعها من نيل حقوقها ، كما تحد من مشاركتها في عمليات التنمية .

جدول رقم (15 – د) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(صعوبة الحصول على تمويل من البنوك والمصارف**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	106	%92.2
أوافق أحيانا	5	%4.3
لا أوافق	4	%3.5
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	47.9	
الانحراف المعياري	58.603	

بينما يبرز الجدول رقم (15– د) أن من أهم العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية أيضاً التي سجلت أعلى نسبة **التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** بالفقرة (صعوبة الحصول على تمويل من البنوك والمصارف) هو **(92.2%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، وبوسط حسابي مرجح بلغ**(47.9)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(58.609)** لعدد **(106)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** حيث بلغت **(4.3%)** لعدد **(5)** سيدات ، وسجلت أدنى نسبة في الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** وبلغت **(3.5%)** لعدد **(4)** سيدات ، وبهذا نستنتج أن من أهم العقبات

والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية التي سجلت أيضاً هي وجود صعوبة في الحصول على تمويل من البنوك والمصارف .

جدول رقم (15 – هـ) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(الحروب والنزاعات المسلحة وعدم وجود حالة من الاستقرار**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	107	%93.0
أوافق أحيانا	4	%3.5
لا أوافق	4	%3.5
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	**48.1**	
الانحراف المعياري	**59.467**	

في حين أن الوضع الأمني وعدم الاستقرار المجتمعي خلال السنوات الأخيرة يجعل الباحثة تستنتج أنه قد أسهم في إعاقة مشاركة المرأة كما في **الجدول** رقم **(15 – هـ)** حيث إن أعلى معدل **للتوافق** بالفقرة **(**الحروب والنزاعات المسلحة وعدم وجود حالة من الاستقرار**)** ، على أن الحروب والنزاعات المسلحة ، وعدم وجود حالة من الاستقرار ، هو أهم العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية للمجتمع أيضاً هو **(93.0%)** ، وبوسط حسابي مرجح بلغ **(48.1)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(59.467)** لعدد **(107)** سيدة ، تليها تساوي في نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** و **(لا أوافق)** حيث بلغت **(3.4%)** لعدد **(4)** سيدات فقط ، وبهذا نستنتج أن من أهم العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية للمجتمع أيضاً هي وجود الحروب والنزاعات المسلحة وعدم وجود حالة من الاستقرار للمجتمع ، كما يقول المثل الشعبي **(رأس المال جبان)** ، كما ارتبط ذلك بالارتفاع في الأسعار وهبوط قيمة الدينار الليبي ، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (15 – و) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(ارتفاع أسعار الدولار وارتفاع أسعار المواد وكذلك الإيجار**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	105	%91.3
أوافق أحيانا	8	%7.0
لا أوافق	2	%1.7
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	**48.1**	
الانحراف المعياري	**57.813**	

يتضح من **الجدول رقم (15– و)** أن من بين العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية فقد سجلت أعلى نسبة **التوافـق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)**على الفقرة (ارتفـاع أسعار الدولار وارتفاع أسعار المـواد وكذلك الإيجار) هو **(91.3%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، وبوسط حسابي مرجح بلغ **(48.1)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(57.813)** لعدد **(105)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)**حيث بلغت **(7.0%)** لعدد **(8)** سيدات ، وسجـلت أدنى نسبة في الإجـابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** وبلغت **(1.7%)** لعدد **(2)** سيدات ، وبهذا نستنتج أن من العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية التي سجلت أيضاً هناك ارتفاع في أسعار الدولار وارتفاع في أسعـار المواد وفي اتفاع الآلات الإيجار والنقل في المجتمع .

جدول رقم (15 – ز) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(عدم وجود دورات لتدريب سيدات الأعمال في أنشطتهمن الاقتصادية**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	95	%82.6
أوافق أحيانا	15	%13.1
لا أوافق	5	%4.3
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	**46.9**	
الانحراف المعياري	**49.329**	

للتدريب أهمية كبرى في إدارة المشروعات الصغرى والكبرى لرجال الأعمال عامة ومفردات **الجدول رقم (15–ز)** أن من العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية أيضاًالتي سجلت أعلى نسبة **التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** بالفقرة **(**عدم وجود دورات لتدريب سيدات الأعمال في أنشطتهمن الاقتصادية**)** هو **(82.6%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، وبوسط حسابي مرجح بلغ **(46.9)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(49.329)** لعدد **(95)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** حيث بلغت **(13.1%)** لعدد **(15)** سيدة ، وسجـلت أدنى نسبة في الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** وبلغت **(4.3%)** لعدد **(5)** سيدات ، وبهذا نستنتـج أن من العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنميـة الاقتصـادية التي سجلت أيضاً هي عدم وجود دورات لتدريب سيدات الأعمال في أنشطتهن الاقتصادية ، وهنا تقترح الباحثة سن تشريعات ولوائح لممارسة النشاط الخاص يتضمن التدريب والعمل وإدارة المشروعات .

جدول رقم (15 – ح) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(صعوبات تشريعية (قوانين العمل))

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	86	%74.8
أوافق أحيانا	12	%10.4
لا أوافق	17	%14.8
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	44.9	
الانحراف المعياري	41.356	

إن عدم وجود لوائح وتشريعات لتنظيم العمل ومشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية تعد سبباً في عرقلة نشاط المرأة ولهذا فإن **الجدول رقم (15–ح)** يبرز أن السبب الرئيس في إعاقة عمل سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية أيضاً التي سجلت أعلى نسبة **التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** بالفقرة (صعوبات تشريعية (قوانين العمل)) هو **(74.8%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ،وبوسط حسابي مرجح بلغ **(44.9)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(41.356)** لعدد **(86)** سيدة ، تليها نسبة **لعدم التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** حيث بلغت **(14.8%)** لعدد **(17)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(10.4%)** لعدد **(12)** سيدة ، وبهذا نستنتج أن من العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية التي سجلت أيضاً صعوبات تشريعية (قوانين العمل) ، وتتعارض نتائج الدراسة الحالية مع نتائج **دراسة عواطف أبوالقاسم الأبيض** مساهمة المرأة في التنمية هو نتيجة صدور العديد من القوانين التي تشجع المرأة على الخروج للعمل .

جدول رقم (15 – ط) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(ارتفاع أسعار المواد في السوق)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	103	%89.7
أوافق أحيانا	11	%9.6
لا أوافق	1	%0.7
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	47.9	
الانحراف المعياري	56.226	

كما تشير البيانات **بالجدول رقم (15– ط)** إلى أن ارتفاع الأسعار من العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية أيضاً التي سجلت أعلى نسبة **التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** بالفقرة (ارتفاع أسعار المواد في السوق) هو **(89.7%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، وبوسط حسابي مرجح بلغ **(47.9)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(56.226)** لعدد **(103)** سيدة ، تليها نسبة في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** حيث بلغت **(9.6%)** لعدد **(11)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة **لعدم التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** وبلغت **(0.7%)** لعدد سيدة **واحدة** فقط ، وبهذا نستنتج أن من العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية التي سجلت ارتفاع أسعار المواد في السوق ، ونظراً لارتفاع أسعار الدولار والسوق السوداء وعدم الاستقرار والمراقبة على السلع المستوردة واضطراب السوق المحلي .

جدول رقم (15 – ي) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(طبيعة تكوين المرأة وعدم ثقتها في قدرتها قد يحد من نشاطاتها وعملها**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	77	%67.0
أوافق أحيانا	14	%12.2
لا أوافق	24	%20.8
المجموع	115	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	43.3	
الانحراف المعياري	33.858	

إضافة إلى العوائق السابقة فإن **الجدول رقم (15–ي)** يحدد مُعوقاً مهماً أمام سيدات الأعمال قد تجدّ من المشاركة في التنمية الاقتصادية ، وهو طبيعة تكوينها ، أعلى نسبة توافق ، فقد كانت الإجابة على الفقرة **(**طبيعة تكوين المرأة وعدم ثقتها في قدرتها قد يحد من نشاطاتها وعملها**)** بنسبة **(67.0%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، وبوسط حسابي مرجح بلغ **(43.3)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(33.858)** لعدد **(77)** سيدة ، تليها نسبة **لعدم التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** حيث بلغت **(20.8%)** لعدد **(24)** سيدة ، وسجلت أدنى نسبة في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** وبلغت **(12.2%)** لعدد **(14)** سيدة ، وبهذا نستنتج أنهمن العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية بطبيعة تكوين المرأة ، وعدم ثقتها في قدرتها ، قد يحد من نشاطاتها وعملها هذه عقبات ومشكلات تعوق سيدات الأعمال في القيام بدورهن في المشاركة في التنمية الاقتصادية للمجتمع .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ، ما هي الوسائل الكفيلة بدعم سيدات الأعمال للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية ؟ ، وهذا ما يبرزه الجدول التالي .

جدول رقم (16 – أ) وسائل دعم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية

ت	الفقرات	العدد			معدل التوافق
		أوافق	أوافق أحياناً	لا أوافق	
1	دعم مادي من خلال حصولها على القروض ... الخ.	107	5	3	%93.0
2	دعم معنوي عن طريق تسهيل الإجراءات والتشجيع وإعطاء الحوافز ... الخ .	112	1	2	%97.4
3	تطوير التشريعات وقوانين العمل الداعمة لدور المرأة في عملية التنمية البشرية في المجتمع .	106	6	3	%92.2
4	المساعدة على تسويق منتجاتها في الداخل والخارج .	111	3	1	%96.5
5	تقديم المشاورة والمساعدة التقنية والمهنية .	109	4	2	%94.8
6	مساعدتها على اختيار المشروع المناسب وكيفية إجراء دراسة جدوى .	111	3	1	%96.5

جدول رقم (16 – ب) بيانات التحليل الإحصائي ووسائل دعم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية

المتوسط الحسابي Mean	الخطأ في الانحراف Standard Error	الوسيط Median	المنوال Mode	الانحراف المعياري Standard Deviation	التباين Sample Variance	التفرطح Kurtosis	الالتواء Skewness	أصغر قيمة Minimum	أكبر قيمة Maximum
109.33	0.989	110	111	2.422	5.867	-1.794	-0.455	106	112

جدول رقم (16 –ج) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(دعم مادي من خلال حصولها على القروض**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	107	%93.0
أوافق أحيانا	5	%4.3
لا أوافق	3	%2.7
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	48.2	
الانحراف المعياري	59.475	

يتضح من **الجدول رقم (16– ج)** أن أهم وسائل دعم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية تتمثل في الدعم المادي ، التي سجلت أعلى نسبة **التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق)** على الفقرة (دعم مادي من خلال حصولها على القروض) هو **(93.0%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، وبوسط حسابي مرجح بلغ **(48.2)** ، وبانحراف معياري يقدر بـ **(59.475)** لعدد **(107)** سيدة ، تليها نسبة في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** حيث وبلغت **(4.3%)** لعدد **(5)** سيدات ، وسجلت أدنى نسبة **لعدم التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** وبلغت **(2.7%)** لعدد **(3)** سيدات فقط ، وبهذا نستنتج أن من أهم وسائل دعم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية لدعم مادي من خلال الحصول على القروض المادية وبأسعار مناسبة .

جدول رقم (16 – د) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(دعم معنوي عن طريق تسهيل الإجراءات والتشجيع وإعطاء الحوافز)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	112	%97.4
أوافق أحيانا	1	%0.8
لا أوافق	2	%1.8
المجموع	**115**	**%100**
الوسط الحسابي المرجح	**48.7**	
الانحراف المعياري	**63.799**	

من خلال الجدول رقم **(16 – د)** نجد أن أعلى نسبة إجابة للمبحوثات بـ **(أوافق)** على الفقرة (دعم معنوي عن طريق تسهيل الإجراءات والتشجيع وإعطاء الحوافز) كانت **(97.4%)** بوسط حسابي مرجح **(48.7)** للدعم المعنوي عن طريق تسهيل الإجراءات والتشجيع وإعطاء الحوافز ...الخ ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(63.799)** لعدد **(112)** سيدة ، ولهذا جاءت بالترتيب الأول في الأهمية مقارنة مع بقية وسائل الدعم الأخرى ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** حيث بلغت **(1.8%)** لعدد **(2)** سيدة ، وبعد ذلك جاءت نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق أحياناً)** أدنى نسبة وبلغت **(0.8%)** لعدد سيدة **واحدة** فقط ، وتعتقد الباحثة أن هذه النتيجة جاءت متوافقة مع النتيجة السابقة الذكر ، التي ظهر فيها أن الصعوبات الاقتصادية هي أهم الصعوبات التي تعوق سيدات الأعمال عن قيامهن بدورهن في عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع الليبي ، ولهذا فإن الدعم المعنوي عن طريق تسهيل الإجراءات والتشجيع وإعطاء الحوافز يُعَدّ من أهم وسائل دعم المرأة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع العربي الليبي .

جدول رقم (16 – هـ) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تطوير التشريعات وقوانين العمل الداعمة لدور المرأة في عملية التنمية البشرية في المجتمع**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	106	%92.2
أوافق أحيانا	6	%5.2
لا أوافق	3	%2.6
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	48.1	
الانحراف المعياري	58.620	

ويشير الجدول **رقم (16 – هـ)** إلى أنه قد سجل أعلى معدل **للتوافق**على الفقرة **(**تطوير التشريعات وقوانين العمل الداعمة لدور المرأة في عملية التنمية البشرية في المجتمع**)** على أن هناك وسائل دعم معنوي عن طريق تسهيل الإجراءات والتشجيع ، وإعطاء الحوافز للمشاركة في التنمية الاقتصادية لسيدة الأعمال بنسبة **(92.2%)** لعدد **(106)** سيدة ، وبوسط حساب مرجح **(48.1)** وبانحراف معياري **(58.620)** ، تليها نسبة الإجابة بـ **(أوافق أحياناً)** حيث بلغت **(5.2%)** لعدد **(6)** سيدات ، وبعد ذلك جاءت نسبة **لعدم التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** أدنى نسبة وبلغت **(2.6%)** لعدد **(3)** سيدات فقط ، وبهذا نستنتج أن من وسائل دعم سيدات الأعمل للمشاركة في التنمية الاقتصادية هو تطوير التشريعات وقوانين العمل الداعمة لدور المرأة في عملية التنمية البشرية في المجتمع ، على أن هناك وسائل دعم معنوي عن طريق تسهيل الإجراءات والتشجيع وإعطاء الحوافز للمشاركة في التنمية الاقتصادية لسيدة الأعمال بالمجتمع .

جدول رقم (16 – و) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(المساعدة على تسويق منتجاتها في الداخل والخارج**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	111	%96.5
أوافق أحيانا	3	%2.6
لا أوافق	1	%0.9
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	48.7	
الانحراف المعياري	62.939	

وبينما جاءت الحاجة إلى التسويق المنتج من أولويات المساعدة التي يجب أن تقدم لسيدات الأعمال ، ومن ثم فإن **الجدول رقم (16 – و)** قد سجل أعلى معدل **للتوافـق** لفقرة **(**المساعدة على تسويق منتجاتها في الداخل والخارج**)** على أن وسائل دعم معـنوي عن طريق تسهيـل الإجراءات والتشجيع وإعطاء الحوافز للمشاركة في التنمية الاقتصادية لسيـدة الأعمال بمجتمـع هو **(96.5%)** لعدد **(111)** سيدة ، بوسط حساب مرجح **(48.7)** وبانحراف معياري في البيانات يقـدر بقيمة **(62.939)** ، تليها نسبة في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحياناً)** حيث بلغـت **(2.6%)** لعـدد **(3)** سيدات وهي نسبة ضعيفـة جداً ، وبعد ذلك جاءت نسبة **لعدم التوافـق** في الإجابات للمبحـوثات بـ **(لا أوافق)** أدنى نسبة وبلغت **(0.9%)** لعـدد سيدة **واحدة** فقـط وهي نسبة لا تشكل خللاً، وبهذا نستنتـج أن من وسائل دعـم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية هو المساعـدة على تسويـق منتجاتها في الداخل والخارج .

جدول رقم (16 – ز) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(تقديم المشاورة والمساعدة التقنية والمهنية**)**

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	109	%94.8
أوافق أحيانا	4	%3.5
لا أوافق	2	%1.7
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	48.5	
الانحراف المعياري	61.207	

نلاحـظ من الجدول **رقم (16 – ز)** أنه قـد سجـل أعلى معـدل **للتوافـق** بين المبحـوثات للفقرة **(**تقديم المشاورة والمساعـدة التقنيـة والمهنية**)** بنسبـة **(94.8%)** لعـدد **(109)** سيـدة ، بوسط حساب مرجح **(48.5)** ، وبانحراف معياري في البيانات يقدر بقيمة **(61.207)** ، تليها نسبة في الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحياناً)** حيث بلغت **(3.5%)** لعدد **(4)** سيدات ، وبعد ذلك جاءت نسبة **لعدم التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(لا أوافق)** أدنى نسبة وبلغت **(1.7%)** لعدد **(2)** سيدات فقط ، وبهذا نستنتج أن من وسائل دعم سيدات الأعمل للمشاركـة في التنمية الاقتصادية هو تقديم المشاورة والمساعدة التقنية والمهنية ، كالتدريب ودراسة الجدوى للمشروع ، والحصول على مواد الخـام ، والتقنيات

ذات الجودة ، وخبراء العمل ، وكيفية اختيار المشروع وتأسيسه مكانياً ، والجدول التالي يظهر صورة المساعدة الفنية .

جدول رقم (16 – ح) توزيع التكراري والنسبي والوسط المرجح والانحراف المعياري للبيانات

(مساعدتها على اختيار المشروع المناسب وكيفية إجراء دراسة جدوى)

البيان	التكرار	النسب المئوية %
أوافق	111	%96.5
أوافق أحيانا	3	%2.6
لا أوافق	1	%0.9
المجموع	115	%100
الوسط الحسابي المرجح	48.7	
الانحراف المعياري	62.939	

يقول المثل الليبي (القياس مئة مرة والقص مرة واحدة) هكذا هي عملية الاختيار ، خاصة عندما تكون البداتل مكروة وكذلك يظهر الجدول رقم (16 –ح) أنه سجل أعلى معدل التوافق للفقرة (مساعدتها على اختيار المشروع المناسب وكيفية إجراء دراسة جدوى) بنسبة **(96.5%)** من حجم العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة الذي يبلغ **(115)** سيدة ، وبوسط حسابي مرجح **(48.7)** ، وبانحراف معياري **(62.939)** لعدد **(111)** سيدة ، تليها نسبة الإجابات للمبحوثات بـ **(أوافق أحيانا)** حيث بلغت **(2.6%)** لعدد **(3)** سيدات ، وسجلت أدنى نسبة **لعدم التوافق** في الإجابات للمبحوثات بـ **(لاأوافق)** وبلغت **(0.9%)** لعدد سيدة **واحدة** فقط ، بهذا نستنتج أن وجود وسائل الدعم والمساعدة لسيدة الأعمال على تسويق منتاجاتها في الداخل والخارج ، وهي ضرورة مساعدتها على اختيار المشروع المناسب ، وكيفية إجراء دراسة جدوى وتسويق منتجاتها ، ويعدّ تطوير التشريعات وقوانين العمل هي وسائل داعمة لدور المرأة في عملية التنمية البشرية في المجتمع ، وأيضاً تقديم المشاورة والمساعدة التقنية والمهنية والدعم المادي من خلال حصولها على قروض مالية من المصارف والبنوك .

الفصل السادس

1- نتائج الدراسة .

2- توصيات الدراسة .

3- مراجع الدراسة .

4- الملاحق :

- استمارة الدارسة .
- دراسة الحالة .

النتائج العامة للدراسة :

تقوم نتائج الدراسة العلمية بدور أساس ومهم في مسيرة أي علم من العلوم ، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب أهمها يتلخص في أن النتائج تعد محصلة نهائية للعديد من الإجراءات النظرية والمنهجية وخلاصة مجهودات البحث الصحيح ، إلى جانب الإضافة العلمية التي تقدمها الدراسة والمجهودات السابقة حول الموضوعات الأساسية في إطار ما يعرف بعملية التراكم الفكري لهذا العلم أو ذاك ، بالإضافة إلى إمكانية توليد دراسات أخرى لاحقة حول نفس الظاهرة .

وانطلاقاً من هذه الأهمية القصوى توصلت تقدم الدراسة إلى عدداً من النتائج التي توصّلنا إليها سواء خلال إطارها النظري ، أو عن طريق التجربة الميدانية الخاصة بها ، التي تكشف في مجملها عن الترابط الفكري (النظري والمنهجي) بين مكوناتها وتقسيماتها ، فغني عن البيان أن هذه النتائج لا يفصلها عن بعضها سوى الغرض التحليلي .

ومن خلال العرض والتحليل لنتائج عينة الدراسة انتهت الدراسة إلى النتائج الآتية :

أولاً : نتائج تتعلق بالخصائص العامة لعينة الدراسة

1- أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى مؤشر سجل هو **(33.0%)** من إجمالي عينة الدراسة لأعمار سيدات الأعمال بمدينة طرابلس التي تتراوح أعمارهن بين **(41 - 55)** سنة ، التي يبلغ عددهن **(38)** سيدة ، ويليها الفئة العمرية لسيدات الأعمال **(25-30)** ، وهي تمثل ما نسبته **(21.7%)** من إجمالي عينة الدراسة ، التي تبلغ **(25)** سيدة ، بينما سجل أقل نسبة **(8.7%)** لعمر سيدات الأعمال واللاتي تتراوح أعمارهن بين **(61- فما فوق)** سنة ، حيث بلغ عددهن **(10)** سيدات.

2- كما أظهرت الدراسة أن أعلى نسبة سجلت لسيدات الأعمال حسب حالتهن الاجتماعية **(للمتزوجة)** نسبة **(48.7%)** من إجمالي العينة المأخـوذة للدراسة ، اللاتي بلغ عددهن **(56) سيدة،** وبالتحديد المتزوجة ولديها عدد أبناء يتروح بين **(1 إلى 3)** أبناء فقط ، حيث بلغ عددهن **(26)** سيدة ، التي تمثل **(46.4%)** من إجمالي سيدات الأعمال المتزوجات ، حيث يتضح من خلال النتائج أن أغلب سيدات الأعمال هن من المتزوجات ، وذلك يشير الى أن الزواج لا يعيق المرأة في دخولها للمجال الاقتصادى وريادة لأعمال .

3- أكدت الدراسة أن الحالة الاجتماعية لسيدات الأعمال **(عزباء)** ، وهي تمثل ما نسبته **(30.4%)** من إجمالي عينة الدراسة ، التي تبلغ **(35)** سيدة ، في حين سجلت أقل نسبة **(9.6%)** للحالة الاجتماعية **(المطلقة)** السيدات الأعمال ، حيث بلغ عددهن **(11)** سيدة .

4- من النتائج التي أظهرتها الدراسة أن **(57.4%)** من سيـدات الأعمال لديهن مستوى تعليمي **(جامعي)** ، حيث بلغ عددهن **(66)** سيدة ، ذلك يشير إلى أن تعليم المرأة يسهم بشكل إيجابي في مشاركتها في التنمية ودخولها في مجال النشاط الاقتصادى .

5- وتشير الدراسة أن المستوى التعليمي لسيدات الأعمال **(متوسط)** الذي يمثل ما نسبته **(30.4%)** من إجمالي عينة الدراسة ، وحيث بلغ عددهن **(35)** سيدة ، في حين سجلت أقل نسبة **(2.6%)** للمستوى التعليمي **(شهادة دقيقة دكتوراء)** للسيدات الأعمال ، حيث بلغ عددهن **(3)** سيدات .

6- وأيضاً أظهرت نتائج الدراسة أن **(96.5%)** من سيدات الأعمال يقطن **(داخل نطاق مدينة طرابلس)** حسب مكان السكن ، حيث بلغ عددهن **(111)** سيدة ، كما أظهرت الدراسة أيضاً أن **(3.5%)** من سيدات الأعمال يقطن **(خارج نطاق مدينة طرابلس)** حسب مكان السكن من إجمالي عينة الدراسة ، حيث بلغ عددهن **(4)** سيدات فقط .

7- كذلك من النتائج التي سجلتها الدراسة أن **(30.4%)** من سيدات الأعمال يسكن في منزل متكون من دورين ، حيث بلغ عددهن **(35)** سيدات من إجمالي عينة الدراسة ، يليها نسبة **(26.1%)** لفئة سيدات الأعمال اللاتي تسكن في منزل متكون من دور واحد ، التي بلغ عددهن نحو **(30)** سيدة من إجمالي عينة الدراسة .

8- في حـين سجـلت أقـل نسبة **(2.6%)** لسيـدات الأعمال المتـزوجات واللاتي تسكن مع أسرة الزوج ، حيث بلغ عددهن **(3)** سيدات فقط من إجمالي عينة الدراسة .

9- وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن أعلى مؤشر سجل **(34.8%)** من سيدات الأعمال لديهم سنوات الخبرة تتراوح بين **(1 – 5)** سنة فقط ، واللاتي بلغ عددهن **(40)** سيدة من إجمالي عينة الدراسة المأخوذة من المجتمع ، ويليها فئة سيدات الأعمال التي تتراوح سنوات خبرتهن من **(6-10)** سنوات بعدد **(38)** سيدة بنسبة تقدر بـ **(33.0%)** من إجمالي عينة الدراسة ، في حين كانت أقل نسبة لعدد سنوات الخبرة لسيدات الأعمال لفئة من **(16-20)** حيث بلغت نسبتهن **(5.2%)** من إجمالي العينة الدراسة لعدد **(6)** سيدات فقط .

10- كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى مؤشر سجل **(20.0%)** من سيدات الأعمال تفضل أن تمارس نشاط في**الشركة التعليمية** عن غيرها من الأنشطة ، حيث بلغ عددهن **(23)** سيدة من إجمالي عينة الدراسة ، ويليهم **(14.8%)** منهم يحبون النشاط في **المصنع تفصيل وخياطة** ، وكانت أقل نسبة للنشاط الذي تمارسه سيدات الأعمال **لإدارة مشـروع لخادمات المنازل والسفرجة** حيث بلغت **(1.7%)** من إجمالي العينة المأخودة للدراسة ، ومن هنا يتضح لنا أن أهم نشاط تمارسه المرأة أو سيدة الأعمال سجل هو في مجال الشركات التعليمية حسب العينة المأخوذة من مجتمع الدارسة .

11- ومن نتائج الدراسة يتضّح أن **(55.7%)** من سيدات الأعمال لديهنّ عدد العاملين بمشروعاتهّن قليل حيث يتراوح بين **(1 – 3)** عامل فقط ، التي بلغ عددهن **(64)** سيدة ، ويليهم الفئة من **(4 – 6)** لتبلغ نسبتهنَّ **(20.9%)** من إجمالي العينة ، وكانت أقل نسبة لعدد العاملين بمشروعات سيدات الأعمال للفئة من **(13 – 15)** ، حيث بلغت **(3.5%)** من إجمالي العينة المأخودة للدراسة ، وذلك يشير إلى أن أغلب المشروعات التى تديرها المرأة في المجتمع الليبى هي مشروعات متناهية الصغر إلى صغيرة .

12- وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن هناك ارتفاعاً في متوسط الدخل الشهري بنسبة **(46.9%)** للعاملين لدا سيدات الأعمال حيث يتراوح الدخل الشهري للعامل لديهم بين **(901 – فما فوق)** حسب بيانات عينة الدراسة ، ويليهم لفئة متوسط الدخل الشهري للعاملين لديهن **(501 – 700)** لتبلغ نسبتهنّ **(18.3%)** من إجمالي العينة ، وكانت أقل نسبة لمتوسط الدخل الشهري للعاملين لدا سيدات الأعمال هو الفئة من **(100 – 300)** ، حيث بلغت **(2.6%)** من إجمالي العينة المأخوذة للدراسة ، تشير النتائج إلى أن متوسط الدخل الشهري للعاملين لدى سيدات الأعمال مرتفع جداً مقارنةً مع متوسط الدخل الشهري في المجتمع ، لهذا هناك إقبال على العمل الخاص مع سيدات أعمال لتحقيق متطلبات الحياة اليومية .

ثانياً : نتائج تتعلق بخصائص الدراسة :

أولاً : دور سيدات الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية :

1- أظهرت نتائج الدراسة أن سيدة الأعمال تعمل في مؤسسات المجتمع الاقتصادية كالمؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة بنسبة **(96.5%)** ، وبوسط حسابي مرجح **(48.1)** ، وبانحراف معياري قدره **(57.813)** ، الأمر الذي يدل على أن المرأة المتعلمة تشارك بمستوى **(عالٍ)** في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مشاركتها الواسعة بمؤسسات المجتمع الاقتصادية .

2- من نتائج الدراسة أن **(96.5%)** من سيدة الأعمال لها دور كبير لتساهممن خلال عملها بزيادة قيمة الناتج المحلي للمجتمع ، بوسط حسابي مرجح **(48.8)** ، وبانحراف معياري **(62.963)**.

3- نستنتج أن **(61.7%)** من المبحوثات مع عمل سيدات الأعمال لتساهم برفع وزيادة قيمة الناتج المحلي بالمشروعات التنموية وتطويرها وتحسين دخل الأسرة ، والنهوض بالخطط الاقتصادية الإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي للمجتمع .

4- نستنتج من الدراسة أن لسيدات الأعمال دور في عملية صنع وتنفيذ القرار الاقتصادي التنموي المحلي والتنمية الاقتصادية للمجتمع بنسبة **(74.8%)** .

5- أبرزت الدراسة أن **(91.4%)** من سيدات الأعمال لهندور في الأعمال الإنتاجية كالصناعات الغذائية ، وصناعة الطعام ، والحلويات ، وصناعة الملابس .

6- إن نتائج الدراسة **(87.8%) من** سيدات الأعمال لها دور في المساهمة ومشاركتها في الكفاءة الاقتصادية ، من خلال تقديمها للخدمات العامة ، والحد من تكاليفها وتوفيرها بنوعية عالية .

7- وكما أظهرت الدراسة أن**(79.1%)** تشارك سيدة الأعمال بتقييم الأداء الاقتصادي وطرح البدائل في إطار تطوير شامل للبنية الاقتصادية وتحقيق رهان التنمية الاقتصادية .

8- **(95.7%)** قيام سيدة الأعمال بالمشروعات التنموية العمل بها وتطويرها ومن ثمّ تحسين الدخل للأسرة .

9- **من** نتائج الدراسة **أن (90.4%)** تساهم سيدة الأعمال في مسائدة القطاع من خلال القيام بمشروعات تنموية وتشغيل وتنمية رأس المالكان **(مرتفعاً)** ، وذلكقد يعكس بأن لسيدات الأعمال دوراً في رفع المستوى المعيشي للأسرة ومن ثمّ رفع مستوى التنمية الاقتصادية داخل المجتمع .

ثانياً : دورسيدات الأعمال في عملية التنمية الاجتماعية :

1. نستنتج من الدراسة أن**(74.8%)** من سيدات الأعمال تساهمن في التنمية البشرية من خلال الإنجاب وتزويد المجتمع بأعضاء جدد ، وبانحراف معياري قدره **(42.147)** كان **(مرتفعاً)** ، كما تساهم سيدة الأعمال بنسبة **(91.3%)** في توفير حياة صحية جيدة لأسرتها .
2. أظهرت الدراسة أن سيدات الأعمال تساهمنوتشاركن في البرامج الاجتماعية للجمعيات الخيرية بنسبة **(88.7%)** ، كما تشارك سيدات الأعمال في الندوات والمؤتمرات العلمية بنسبة **(81.7%)** ، ونشر تعلم ومحو الأمية التكنولوجية خلال تطوير وتنفيذ البرامج التدريبية وكانت نسبة المشاركة ، والقدرة على استخدام تقنية المعلومات بنسبة **(89.6%)** في إدارة المشروعات التعليمية والتدريبية كأداة تعليمية .
3. كما تسهم سيدات الأعمال بنسبة **(90.5%)** في نشر المستوى التعليمي وتعلم المرأة ومن ثمّ حصول أسرتها على قدر من التعليم والمعرفة ، كذلك تشارك في عملية محو الأمية التكنولوجية بالمجتمع من خلال تطوير وتنفيذ البرامج التدريبية بنسبة **(86.1%)** .
4. كما تشير الدراسة إلى أنَّ لسيدة الأعمال دور مهم في القيام **برفع** المهارات الكافية بشكل صحيح في عملية التنمية البشرية بنسبة **(86.1%)** ، كما تشارك بنسبة **(71.3%)** بالنهوض ببرامج الإسكان والمرافق العامة في المجتمع .

5. أظهرت الدراسة أن لسيدات الأعمال دوراً مهماً في خلق جو ملائم لتفاعل أعضاء الأسرة ومن ثمّ رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لها بنسبة (93.0%) ، وبانحراف معياري (59.601) ، مع العمل على تدعيم العلاقـات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع بنسبة (89.6%) .

ثالثاً : الصعوبات التي تواجه المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال :

1. أثبتث الدراسة أن من أهم الصعوبات الاجتماعية التي واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال التي سجلت عدم قبول المجتمع دخول المرأة مجال سوق العمل بنسبة (38.2%) ، ثم معارضة الأسرة وعدم مساندتها بنسبة (45.2%) ، ثم تأتي معارضة الزوج وعدم مساندته للزوجة العاملة بنسبة (40.0%) ، وذلك قد يؤدي إلى عدم القدرة على التوفيق بين العمل والمنزل والأبناء بنسبة (40.0%) ، ناهيك عن الاستهانة بقدرة المرأة على إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية بنسبة (39.1%) .
2. هناك موافقة على وجود صعوبات اجتماعية كثيـرة تواجه المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال وسوق العمل ، لعدم وجود مؤسسات مساندة للمرأة العاملـة بنسبة (65.2%) ، ولعدم قدرتها على التوافـق بين العمـل والمنـزل والأبنـاء ، مع رفض لمعارضة الأسرة والزوج وعـتدم مساندتها لدخول في سوق العمل .

رابعاً: العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية :

1. من نتائج الدراسة أن أهم العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية التي سجلت هيعدم وجود حاضنات أعمال وجاءت بنسبة (87.8%) ، ناهيك عن صعوبة الحصول على تمـويل من البنوك والمصارف كانت بنسبة موافقة (92.2%) ، في حين كانت الحروب والنزاعات المسلحة وعـدم وجـود حالة من عـدم الاستقرار للمجتمع شكلت عائقاً دون الاهتمام بالمشروعـات والتنمية على مستوى المجتمع والفـرد بنسبة (93.0%) .
2. أظهرت الدراسة أن ارتفـاع أسعار الدولار وارتفـاع أسعار المواد ، وكـذلك الإيجار، وعدم القـدرة على تسويـق المنتج من العقبـات والمشكلات التي تعـوق سيدة الأعمال في القيـام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية بنسبة (91.3%) ، كما أن عدم القيام بدورات للتدريب على الأعمال لسيدات الأعمال في أنشطتهن الاقتصادية قد يعيق عملية المشاركة بنسبة (82.6%) .

3. تشير الدراسة إلى أن عدم وجود لوائح وتشريعات لتنظيم العمل ومشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية تعد سبباً في عرقلة نشاط المرأة ضمن الصعوبات التشريعية (قوانين تنظيم العمل) وتنظيم المشروعات الصغرى من حيث الإدارة والحوافز والتدريب بنسبة **(74.8%)** .
4. من العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية تمثل في طبيعة تكوين المرأة وعدم ثقتها في قدرتها مما قد يحد من نشاطاتها وعملها **بنسبة (67.0%)** .

خامساً : سائل دعم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية :

1. من نتائج الدراسة أن من أهم وسائل دعم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية هو الدعم المادي من خلال حصولها على القروض المالية من المصارف والبنوك بنسبة **(93.0%)** ، ومن أشكال الدعم أيضاً الدعم المعنوي عن طريق تسهيل الإجراءات والتشجيع وإعطاء الحوافز لمشاركة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية بنسبة **(97.4%)** .
2. أكدت الدراسة أن تطوير التشريعات وقوانين العمل هي وسائل داعمة لدور المرأة في عملية التنمية البشرية في المجتمع داعم للمشاركة في التنمية الاقتصادية لسيدة الأعمال بنسبة **(92.2%)** ، كما جاءت الحاجة إلى التسويق المنتاجاتها من أولويات المساعدة التي يجب أن تقدم لدعم سيدات الأعمال في الداخل والخارج للمشاركة في التنمية الاقتصادية بنسبة **(96.5%)** .
3. وكذلك تقديم المشاورة والمساعدة التقنية والمهنية لدعم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية بنسبة **(94.8%)** ، ومساعدتهنّ كالتدريب وكيفية إجراء دراسة الجدوى للمشروع والحصول على مواد الخام ، والتقنيات ذات الجودة وخبراء العمل ، وكيفية اختيار المشروع وتأسيسه مكانياً بنسبة **(96.5%)** .

التوصيات :

1- توصلت الدراسة إلى أن انتزاع النظرة التقليدية الدونية للمرأة التي كرستها التفسيرات الخاطئة للتراث ، ووضع الخطط الفعالة ، خاصة التعليمية والثقافية والتربوية للدفع بالمرأة المتعلمة للمشاركة الكاملة في النشاط الاقتصادي ، وفي عملية التنمية بمعناها الشامل ، وبناء منظور قائم على المساواة بين الجنسين يتخلل جميع أنشطة التخطيط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في المجتمع العربي الليبي .

2- كما توصلت الدراسة لوضع برامج وأنشطة ومشروعات صغيرة ومتوسطة تهدف إلى المزيد من اندماج النساء في حركة العمل والتنمية البشرية في المجتمع الليبي ، وتوسيع الفرص والخيارات أمام النساء للعمل في المشروعات الاقتصادية وتمويلها من قبل الدولة من أجل المساهمة في عملية تنمية مجتمعها .

3- تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة والاعتراف بمشاركة المرأة في عملية التنمية من خلال أدوارها القيادية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والميدانية والثقافية وفي التنمية, وتعزيز هذه المشاركة الفاعلة في التنمية .

4- وضع برامج تدريبية للمرأة لمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، تتدرب من خلالها على المهارات لرفع مستوى الوعي ، حتى يمكن المرأة من أداء وإتقان الدور المنوط بها على الوجه المطلوب .

5- تعزيز دور التنظيمات النسائية الأهلية ، وتقديم العون المادي والمعنوي لزيادة فاعليتها وضمان استمرارها وإدخال برامجها الاجتماعية ضمن الخطط الإنمائية الوطنية .

6- رفع وعي المرأة من خلال دعم العمل المؤسسي الذي يحتاج إلى عدة مهارات قيادية وإدارية مثل مهارة إدارة الاجتماعات ، ومهارة إدارة فريق العمل ، وحل المشاكل والتخطيط ، والتنظيم ، والتفويض والتفكير والتنمية البشرية .

7- دعم الأجهزة الرسمية وغير الرسمية التي تعمل في مجال المرأة للبحوث في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لتطوير وعي المرأة الليبية في المجتمع والتعرف إلى الواقع وتقديم الحلول المناسبة للمشكلات من خلال التنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية في مجالات ومشروعات المرأة حتى لا تتكرر جهود الهيئات بل تكمل بعضها بعضاً ، وتشجيع المشروعات المحلية للنساء ، والمساعدة على اختيار المشروعات الصغرى وتقرير جدواها وتقديم القروض لإنشائها ، ووضع ترتيبات مصرفية ملائمة لمقابلة ذلك.

8- القيام بحملات إعلامية إرشادية من أجل رفع درجة الوعي لدى أزواج النساء العاملات بالأعباء الملقاة عليهن بتعدد الأدوار اللاتي يقمن بها ، والعمل على بناء مناخات فكرية إيجابية تقوم على التعاون والواقعية ، للحد من صراع أدوار المرأة العاملة .

9- توصي الباحثة بضرورة الاهتمام أكثر بإعداد بحوث ودراسات تتعلق بسيدات الأعمال في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع .

قائمة المراجع :

أولاً : المصادر

1. القرآن الكريم : سورة طه ، الآية رقم 114 .

ثانياً : الكتب

1. إبراهيم عبدالله ناصر : علم الاجتماع التربوي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011م.
2. إلياس خضير البياتي : النظريات الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها، ط2 ، دار الكتب الوطنية الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، ليبيا ، 2002م .
3. السيد عبدالفتاح عفيفي : بحوث في علم الاجتماع المعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر، 1996م.
4. الفاروق زكي يونس : الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر، 1978م .
5. إجلال اسماعيل حلمي : دراسات في علم الاجتماع الأسري ، القاهرة ، مصر، ب . ن ، 1987م .
6. إحسان محمد الحسن : دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية ، بغداد ، العراق ، 1988م .
7. أحمد البستان : دور التربية في تأهيل المرأة للوصول إلى صنع القرار ، منتدى المرأة العربية ، الكويت، 2003م .
8. أحمد زايد : المدخل النظري لدراسة الأسرة في " الكتاب العلمي السنوي الأول للأسرة في الجزيرة العربية " تحرير مختار عجوبة ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية ، 1993م .
9. أحمد زكي بدر : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، 1986م .
10. أحمد مصطفي خاطر وسميرة كامل محمد : التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة ، الإسكندرية ، مصر ، 1993م .
11. جمال حاج علي : تخطيط وإدارة المشاريع الصغيرة ، برنامج تدريب المتطوعين والعاملين ، الحقل التطوعي ، عمان ، الأردن ، 2012م .
12. جونتانتيرنر : ترجمة د.محمد سعيد فرج : بناء نظرية علم الاجتماع ، كلية الآداب ، الإسكندرية ، مصر ، 1999م .
13. حسن الخولي ، أحمد زايد ، عليا شكري : المرأة في الريف والحضر ، دراسة لحياتها في العمل والأسرة، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ، مصر ، 1988م .
14. خيري عزيز : قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، 1983م .
15. رمضان السنوسي وعبدالسلام الدوبي وعلي الحوات : دراسات في تنمية الموارد البشرية ، 2009 .
16. زهير حطب وعباس مكي : الطاقات النسائية العربية ، قراءة تحليلية لأوضاعتها الديمقراطية والاجتماعية والتنظيمية ولأحوالها الشخصية ، معهد الإنماء العربي للدراسات الاجتماعية ، بيروت ، لبنان ، 1987م .
17. زيدان عبد الباقي : قواعد البحث الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ، 1974م .
18. زينب محمد زهري : المرأة العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ،ليبيا ، 1980م .
19. سالم توفيق النجفي ومحمد صالح القريشي : مقدمة في اقتصاد التنمية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة

الموصل ، الموصل ، العراق ، 1988م .
20. سامية صالح الساعاتي : علم اجتماع المرأة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1999م .
21. سامية فهمي : النشاط الاقتصادي والسياسي للمرأة في المجتمع المصري ، القاهرة ، مصر، 1992م.
22. سعاد ناجي الزريبي : العنف ضد النساء دراسة سوسيولوجية عن العنف الموجة من الرجل نحو المرأة، طرابلس ، ليبيا ، 2014م .
23. سعاد ناجي الزريبي : المـرأة ومشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الواقع والمأمول ، جامعة طرابلس ، ليبيا ، 2018م .
24. سليمان طشطوش :أساسيات المعاينة الإحصائية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن،2001م .
25. سهى سهيل المقدم : أثر التربية في تعزيز دور المرأة التنموي ، منتدى المرأة والتربية والتحديات التنموية ، دمشق ، سوريا ، 2003م .
26. سهى سهيل المقدم : مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها وتطبيقاتها على الريف اللبناني ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، لبنان ، 1978م .
27. سيد جاب الله : التعليم والتنمية رؤية نظرية واقعية ، الوراق للنشر والطباعة ، عمان ، الأردن ، 2004م .
28. شادية علي قناوى : المشكلات الاجتماعية ، مطبعة الطوبجي ، ط1 ، القاهرة ، مصر ، 1993م .
29. صلاح مصطفي الغوال : مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مكتبة غريب للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، 1982م .
30. طلعت مصطفي السووجي : التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2012م .
31. عادل رفعي عوض : المرأة وحماية البيئة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1995م .
32. عائشة محمد بن مسعود فشيكة : المـرأة والتنميـة في المجتمـع العربي الليبي ، منشورات مركز الجهاد الليبي ، طرابلس ، ليبيا ، 2004م .
33. عباس بدرالدين : التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، طرابلس ، ليبيا ، 2012 م .
34. عبدالباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، مصر ، 1977م .
35. عبدالله الرشوان : علم اجتماع التربية ، دار الشرق للنشر والتوزيع ، ، عمان ، الأردن ، 1999م .
36. عبدالقادر محمد عبدالقادر : واقع الصناعات الصغيرة على ضوء المتغيرات العالمية ، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبيل دعمها وتنميتها ، الرياض ، السعودية ، 2009م .
37. عبدالهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 1998م .
38. عبير محمد عباس : المرأة والتنمية والمجتمع المدني ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ، 2015م .
39. عدلي أبو طاحون : حقوق المرأة دراسات دينية وسيوسولوجية ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2000م .
40. علي الحطاب : استراتيجية التخطيط للمشاريع الصغرى ، عمان ، الأردن ، 2009م .
41. علي الهادي الحوات : مبادئ في النتمية والتخطيط الاجتماعي ، طرابلس ، ليبيا ، 1984م .
42. علي الهادي الحوات : أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي ، دار الحكمة ، طرابلس ، ليبيا ، 1991م.
43. علي الهادي الحوات : دراسات في التنمية الاجتماعية وقضايا وطموحات ، طرابلس، ليبيا ، 1994م.

44. علي الهادي الحوات : الأسرة وعمل المرأة ، دراسة في المجتمع العربي الليبي ، مجلة الفكر العربي ، عدد84، 1996م .
45. علي الهادي الحوات : المرأة والتنمية والعمل في ليبيا ، منشورات الجامعة المغاربية ، ، طرابلس ، ليبيا ، 1996م .
46. علي الهادي الحوات : التنمية البشرية في عالم متغير ، دراسات في المجتمع الليبي ، ط3 ، 2015م .
47. علي عبدالله فرحات : التنمية الاجتماعية في ليبيا ، مركز الدراسات الاجتماعية ، ، 2010م .
48. عمر محمد التومي الشيباني : مناهج البحث الاجتماعي ، منشورات مجمع الفاتح للجامعات ، طرابلس ، ليبيا، 1989م .
49. عمر محي الدين : التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1981م .
50. غنيمة يوسف الجهمي : الأسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي ، مكتبة الفلاح ، ، الكويت ، 1980م.
51. فايزة إبراهيم حبيب : التنمية الاقتصادية بين النظرية دوافع الدول النامية ، 2007م .
52. فليج حسن خلف : التنمية والتخطيط الاقتصادي ، عمان ، الأردن ، 2006م .
53. ماجدة عطية : إدارة المشروعات الصغيرة ، عمان ، الأردن ، 2002م .
54. محجوب عطية الفائدي : التغير الاجتماعي ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، 2000م .
55. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2006م .
56. محمد لبيب النجيحي : التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية ، ط2 ، 1981م .
57. محمد محمود الجوهري ورأفت عبدالجواد : دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، مصر ، 1999م .
58. محمد هيكل : مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر ، 2003م .
59. محمود خالد عكاشة : تعزيز دور المرأة العربية في التنمية الاقتصادية ، ورقة عمل ، 2008م .
60. مصطفي عمر التير : مسيرة تحديث المجتمع الليبي قراءة بين القديم والجديد ، معهد الإنماء العربي ، 1990م .
61. مصطفي عمر التير : مبادئ وأسس البحث الاجتماعي ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، ليبيا ، 1995م .
62. موسى اللوزني : التنمية الإدارية ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، 2000م .
63. مولى علي أبوطاحون : حقوق المرأة ، دراسة دينية وسوسيولوجية ، المكتبة الجامعية ، 2000م .
64. نبيل توفيق السمالوطي : التنمية بين الاجتهادات الوضعية والدينية ، دراسة مقارنة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1996م .
65. هالة محمد لبيب عنبه : إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ، القاهرة ، مصر ، 2004م .
66. هيام حمدي صابر زهران : واقع آليات الخدمة الاجتماعية وتمكن المرأة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2005م .
67. وفاء الميريك وتركي الشمري : تأسيس المشروعات الصغرة وإدارتها ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت، 2006م .

ثالثاً : الرسائل العلمية

1. الباشير عمران خليفة العريمي : دور المرأة في التنمية المستدامة في المجتمع العربي الليبي ، دراسة ميدانية على عينة من النساء في منطقة بني وليد بمجتمعها الريفي والحضري ، رسالة دكتوراه منشورة، سلسلة دار الحكمة لرسائل الدكتوراه في علم الاجتماع ، مدينة نصر، مصر ، 2013م .
2. خديجة عبدالكريم المجبري : مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة قناة السويس ، الإسماعيلية ، مصر ، 1999م .
3. سعاد سالم عويطي : المساواة بين المرأة والرجل وانعكاسها على عمليات التنمية الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة طرابلس ، قسم الخدمة الاجتماعية ، طرابلس ، ليبيا ، 2005م .
4. عائشة محمد مسعود فشيكة : المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي ، دراسة ميدانية تقويميةلمزاكز التنمية الريفية في المشروعات الزراعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة طرابلس ، طرابلس ، ليبيا ، 1996م .
5. عبدالحكيم ارحومه : العمل الوظيفي للمرأة وأثره في دورها الاجتماعي بالأسرة ، دراسة اجتماعية على عينة من النساء العاملات بمنطقتي غريان ويفرن ، ماجستير في علم الاجتماع ، 2005م .
6. عبدالكريم علي مصطفي : اتجاهات الشباب نحو خروج المرأة للعمل، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عمر المختار ، البيضاء ، ليبيا ، 2002م .
7. عبدالهادي فحيمة : نظم المعلومات وتنمية المجتمع المحلي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة طرابلس ، طرابلس ، ليبيا ، 1993م .
8. عواطف أبو القاسم الأبيض : الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وعلاقتها بعمليات التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي ، أكاديمية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، طرابلس ، ليبيا ، 2009م .
9. فاطمة عبدالسلام بنور : الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة بين النظرية العالمية الثالثة والنظريات التقليدية الأخرى ، رسالة ماجستير عن التنمية الاقتصادية ، جامعة طرابلس ، طرابلس ، ليبيا ، 2003م .
10. محمد عبدالمحسن عبدالله محسن : التحديث وعلاقته بالوعي الاجتماعي للمرأة في المجتمع الليبي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، مصر ، 2007م .
11. ناصر ثابت : المرأة والتنمية ، دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من العائلات بدولة الإمارات العربية المتحدة، منشورات ذات السلاسل ، الإمارات، 1983م .

رابعاً : المجلات والندوات والمؤتمرات

1. أحمد زايد : النظرية الاجتماعية والواقع العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان ، المجلد17، العدد189، 1994م .
2. رمضان محمد درويش : واقع المرأة السورية ودورها التشاركي في عملية التنمية ، المؤتمر السنوي34 لقضايا السكان والتنمية ، المركز الديموجرافي في القاهرة ، مصر ، 2004م .

3. سامي خصاونة ورغدة شريم : وطن وتنمية المرأة والتربية والتحديات التنموية ، ورقة عمل مقدمة لمنتدى المرأة والتنمية ، الجامعة الأردنية ، دمشق ، سوريا ، 2003م .
4. سعاد ناجي الزريبي : المرأة ومشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، قطوف المعرفة، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث بأمانة المؤتمر الشعب العام ، العدد4 ، 2010م .
5. سعود فارس الجربو : الآثار المترتبة على عمل المرأة الكويتية والتخطيط لمواجهتها ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة ، العدد107 ، 2002م.
6. شيخة سيف الشامس : المرأة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ، المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية ، ورقة نقاشية ، تونس ، 2010م .
7. عائشة محمد بن مسعود فشيكة : نظرية الدور الاجتماعي ، مجلة كلية الآداب ، العدد12 ، طرابلس ، ليبيا ، 2009م .
8. عائشة محمد بن مسعود فشيكة : عمل المرأة وانعكاساته على الأسرة ، تحليل سوسيولوجي لتأثيرات خروج المرأة الليبية للعمل ، مجلة منارة البحوث الاجتماعية تصدر عن كلية الآداب ، جامعة طرابلس ، العدد5 ، طرابلس، ليبيا، 2010م .
9. عبدالقادر محمد عبدالقادر : واقع الصناعات الصغيرة على ضوء المتغيرات العالمية ، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبيل دعمها وتنميتها ، الرياض ، السعودية ، 2009م .
10 عبدالله امحمد شامية وآخرون : واقع المرأة العاملة في مدينة بنغازي ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد1 ، بنغازي ، ليبيا ، 1997م .
11 علي الهادي الحوات : الأسرة وعمل المرأة ، دراسة في المجتمع العربي الليبي ، مجلة الفكر العربي ، عدد84، 1996م .
12 محمد شحاته راحيل : الجمعيات الأهلية والتنمية في المجتمع الليبي ، دراسة ميدانية لعينة من قيادات بعض الجمعيات الأهلية في مدينة طبرق ، مجلة العربية لعلم الاجتماع مجلة علمية نصف سنوية محكمة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، العدد9 ، 2012م .
13 محمد عبدالله المطوع : التغير القيمي وانعكاساته على أوضاع المرأة في مجتمع الإمارات ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد30 ، العدد2 ، 2002م .
14 محمد قباج : دور المنظمات الدولية في تطوير مفهوم التنمية من المفهوم الأكاديمي إلى الهاجس الإجرائي ، بحث مقدم في تقرير التنمية الاجتماعية واقع وآفاق ، طرابلس ، ليبيا ، 1993م .
15 محمود خالد عكاشة : تعزيز دور المرأة العربية في التنمية الاقتصادية ، ورقة عمل ، 2008م .
16 مصطفي عمر التير : إنجازات المجتمع الليبي في مجال التنمية المستدامة ، مجلة الجامعة المغاربية ، العدد2 ، 2006م .
17 ناهد رمزي : المرأة العربية والعمل ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد30 ، العدد3 ، 2002م .
18 نجلاء حسين مرتجى : فلسفة تحديث وتطوير المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، 1989م .
19 هدى رزيق : دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية ، المستقبل العربي ،

العدد109 ، 1988م .

20 Feeh health : المصدر بوابة صحة المراهقين ، عناصر لازمة لحدوث التنمية ، نشرت في 25/سبتمبر/2012م .

21 الفكر العربي : مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، 1995م .

22 إعلان ومنهاج عمل بيجن : الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2000م

23 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي وحلقات الارتباط والاستراتيجية ودلالتها ، نيويورك ، 1997م .

24 برنامج الأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية ، نيويورك ، 1999م .

25 جامعة الدول العربية : الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية ، الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة ، مشروع معدل ، 2016م .

26 حول هذه المقولات ، علي ليله : البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثربولوجيا ، ، دار المعارف ، القاهرة، مصر ، 1992م .

27 دراسات في تنمية الموارد البشرية : نمو ثقافة داعمين للتمكن ، ، 2009م .

28 غرفة التجارة والصناعة بمدينة طرابلس : 2021 م .

29 مجلة مختارات في العلوم الاجتماعية : مجلة إفريقية عربية ، المجلد رقم (1/اكتوبر1999م) .

30 منظمة العمل العربية : تقرير حول واقع عمل المرأة العربية ونسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي في ظل المستجدات الحديثة ، مؤتمر العمل العربي في دورته27 ، 2017م .

استمارة استبيان

بـــــعنوان

" دور سيدات الأعمال في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "

في المجتمع الليبي

" دراسة ميدانية على عينة من سيدات الأعمال بمدينة طرابلس"

إعداد الطالبة /أميرة عاشوراكس

إشراف / أ . د سعاد ناجى الزريبي

بعد التحية ؛

تسعى الباحثة من خلال هذه الاستمارة إلى معرفة دور سيدات الأعمال في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الليبي ، وذلك من خلال الوقوف على الدور الذي تقوم به ، ومدى مساهمتها في النهوض بمجتمعنا العربي الليبي ، وفي نفس الوقت الوقوف على المشكلات التي تعترض هذا الدور ، كما تأمل الباحثة الوصول إلى توصيات ومقترحات يكون من شأنها الدفع بمساهمات المرأة في عملية التنمية البشرية إلى الأمام .

وبما أن الدراسة تحتاج إلي جمع بيانات تتعلق بآرائكن واتجاهاتكن حول مشاركة سيدات الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع الليبي ، باعتباركن تساهمن في هذه العملية التنموية .

وعليه نأمل منكن الإجابة عّما تحويه هذه الاستمارة ، كما تود الباحثة أن تشير إلى أن جميع بيانات هذه الاستمارة ستستخدم في أغراض البحث العلمي فقط ، علماً بأن إجاباتكنّ الصادقة والموضوعية عن هذه الأسئلة ستساعد في الحصول على نتائج تفيد البحث العلمي ومن تم تفيد الصالح العام .

ولكنّفائق الشكر والتقدير على استجابتكن الكريمة ،،،

إعداد الطالبة /أميرة أحمد عاشوراكس

إشراف / أ . د سعاد ناجى الزريبي

أولاً: البيانات الأولية :

أ-العمر :

25 -30 ( )

31 -35 ( )

36-40 ( )

41 -50 ( )

51-60 ( )

61- فما فوق ( )

ثانياً : بيانات عن الحالة الاجتماعية :

عزباء ( )

متزوجة ( )

مطلقة ( )

أرملة ( )

- **في حالة الزواج هل لديك أبناء :**

نعم ( ) لا ( )

- **في حالة الإجابة بنعم كم عدد الأبناء :**

1 إلى 3 ( )

من 4 إلى 6 ( )

من7 فما فوق( )

ثالثاً : بيانات عن المستوى التعليمي :

متوسط ( )

جامعي ( )

شهادة عليا ماجستير ( )

شهادة دقيقة دكتوراه ( )

رابعاً: بيانات عن السكن :

أ- مكان السكن:

1-طرابلس ( ) 2- خارج طرابلس ( )

ب- نوع السكن :

شقة ( )

منزل من دور واحد ( )

منزل من دورين ( )

منزل الأبوين ( )

مع أسرة الزوج (في حالة المتزوجة) ( )

منزل إيجار ( )

آخر يذكر .....

خامساً : بيانات عن نوع النشاط

أ- تصنيف النشاط الذى تمارسينه : .....

ب-عدد سنوات الخبرة :.....

ج-نوع النشاط الذى تمارسينه:

1- شركة سياحية ( ) 2- شركة تعليمية ( )

3- مركز خدمات تصوير ( ) 4- شركة استيراد وتصدير ( )

5- شركة صناعة حلويات ( ) 6- شركة إعداد الطعام للمناسبات ( )

7- مصنع تفصيل وخياطة ( ) 8- إدارة مشروع توصيل الطلبات ( )

9 - شركة صناعات غذائية ( ) 10- إدارة مشروع لتجميل السيدات ( )

11- شركة مقاولات ( ) 12- إدارة مشروع لخدمات المنازل والسفرجة ( )

آخر يذكر .....

ح- كم عدد العاملين بالمشروع : .....

خ- ما هو متوسط الدخل الشهري: .....

المحور الأول : مساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية

الفقـــرات	أوافق	أوافق أحيانا	لا أوافق
تعمل سيدة الأعمال في مؤسسات المجتمع الاقتصادية كالمؤسسات الإنتاجية الخاصة والعامة .			
تساهم سيدة الأعمال من خلال عملها بزيادة قيمة الناتج المحلى .			
تشارك سيدة الأعمال في النهوض بالخطط الاقتصادية الإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي .			
تساهم سيدة الأعمال في صنع وتنفيذ القرار الاقتصادي التنموي المحلي .			
قيام سيدة الأعمال بأعمال إنتاجية (كالصناعات الغذائيةوصناعةالطعام والحلويات وصناعة الاكسسوارات والحلي والصناعات اليدوية وصناعة الملابس ....الخ) .			
تساهم سيدة الأعمال في الكفاءة الاقتصادية من خلال تقديمها للخدمات العامة والحد من تكاليفها وتوفيرها بنوعية عالية .			
تشارك سيدة الأعمال في تقييم الأداء الاقتصادي وطرح البدائل في إطار تطوير شامل للبنية الاقتصادية وتحقيق رهان التنمية الاقتصادية .			
قيام سيدة الأعمال بالمشروعات التنموية العمل بها وتطويرها ومن ثمّ تحسين الدخل للأسرة .			
تساهم سيدة الأعمال في مساندة القطاع من خلال القيام بمشروعات تنموية وتشغيل وتنمية رأس المال.			

المحورالثانى : مساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاجتماعية

الفقرات			
	أوافق	أوافق أحيانا	لا أوافق
تساهم سيدات الأعمال في التنمية البشرية من خلال الإنجاب وتزويد المجتمع بأعضاء جدد .			
تساهم سيدات الأعمال في البرامج الاجتماعية للجمعيات الخيرية .			
تشترك سيدات الأعمال في الندوات والمؤتمرات العلمية .			
تستخدم سيدات الأعمال تقنية المعلومات في إدارة المشروعات التعليمية والتدريبية كأداة تعليمية .			
المستوى التعليمي لسيدة الأعمال يسهم في نشر تعلم المرأة ومن ثمّ حصول أسرتها على قدر من التعليم والمعرفة .			
لسيدة الأعمال المهارات الكافية للقيام بدورها بشكل صحيح في عملية التنمية البشرية .			
تشارك سيدة الأعمال في محو الأمية التكنولوجية بالمجتمع من خلال تطوير وتنفيذ البرامج التدريبية بذلك .			
تشارك سيدة الأعمال بالنهوض ببرامج الإسكان والمرافق العامة في المجتمع .			
تساهم سيدة الأعمال في توفير حياة صحية جيدة لأسرتها .			
قيام سيدة الأعمال بخلق جو ملائم لتفاعل أعضاء الأسرة ومن ثمّ رفع المستوى الاجتماعي للأسرة .			
تعمل سيدة الأعمال على تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع .			

المحور الثالث : الصعوبات الاجتماعية التى واجهت المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال

الفقرات			
	أوافق	أوافق أحيانا	لا أوافق
عدم قبول المجتمع دخول المرأة مجال سوق العمل .			
معارضة الأسرة وعدم مساندتها.			
معارضة الزوج وعدم مساندته .			
عدم القدرة على التوفيق بين العمل والمنزل والأبناء .			
الاستهانة بقدرة المرأة في إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية .			
عدم وجود مؤسسات مساندة للمرأة العاملة .			

المحور الرابع : أهم العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها للمشاركة في التنمية الاقتصادية

الفقرات			
	أوافق	أوافق أحيانا	لا أوافق
عدم وجود حاضنات أعمال .			
صعوبة الحصول على تمويل من البنوك والمصارف .			
الحروب والنزاعات المسلحة وعدم وجود حالة من الاستقرار.			
ارتفاع أسعار الدولار وارتفاع أسعار المواد وكذلك الإيجار .			
عدم وجود دورات لتدريب سيدات الأعمال في أنشطتهن الاقتصادية .			
صعوبات تشريعية (قوانين العمل) .			
ارتفاع أسعار المواد في السوق .			
طبيعة تكوين المرأة وعدم ثقتها في قدرتها قد يحد من نشاطاتها وعملها .			

المحور الخامس : وسائل دعم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الفقرات			
	أوافق	أوافق أحيانا	لا أوافق
دعم مادي من خلال حصولها على القروض...الخ .			
دعم معنوي عن طريق تسهيل الإجراءات والتشجيع وإعطاء الحوافز ...الخ .			
تطوير التشريعات وقوانين العمل الداعمة لدور المرأة في عملية التنمية البشرية في المجتمع .			
المساعدة على تسويق منتاجاتها في الدخل والخارج.			
تقديم المشاورة والمساعدة التقنية والمهنية .			
مساعدتها على اختيار المشروع المناسب وكيفية إجراء دراسة جدوى .			

1- أي مقترحات أخرى تساعد سيدة الأعمال وتدعمها بالتغلب على المشكلات التي تعترضها لأداء دورها للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ----------

---

دراســـة الحالـــة

الحالة رقم (1)

أولاً : البيانات الأساسية : -

1) الاسم : عزيزة
2) العمر : (49) سنة
3) الحالة الاجتماعية : متزوجة
4) لديكي أبناء : نعم
5) عدد الأبناء : (7)
6) الذكور (5) الإناث (2)
7) المستوى التعليمي : جامعي
8) مكان السكن : طرابلس
9) نوع السكن : منزل مكون من دور واحد
10) نوع النشاط : شركة تعليمية
11) عدد سنوات الخبرة : (26) سنة
12) عدد العاملين : (15) عامل
13) الدخل الشهري : (5,000) دينار

ثانياً : البيانات الدراسة : -

14) مساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية : أنا مع عمل سيدة الأعمال في مؤسسات المجتمع الاقتصادية الخاصة والعامة والإنتاجية ، وأنها تساهم في زيادة قيمة الناتج المحلي من خلال عملها وفي صنع وتنفيذ القرار الاقتصادي التنموي المحلي ، كذلك تشارك بالنهوض بالخطط الاقتصادية الإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي ، وتشارك في تقييم الأداء الاقتصادي وتطويرها ومساندة القطاع من خلال القيام بمشروعات التنموية وتشغيل وتنمية رأس المال وبالتالي تحسين الدخل للأسرة .
15) مساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاجتماعية : غير موافقة على أن سيدات الأعمال تساهم في التنمية البشرية من خلال الإنجاب وتزويد المجتمع بأعضاء جدد ، ومع أن سيدات الأعمال في البرامج الاجتماعية للجمعيات الخيرية ، وتشترك في الندوات والمؤتمرات العلمية ، وكذلك تستخدم تقنية المعلومات في إدارة المشروعات التعليمية

والتدريبية كأداة تعليمية ومحو الأمية التكنولوجية بالمجتمع ، وكذلك أن المستوى التعليمي يساهم في نشر تعلم المرأة وبالتالي يرجع على أسرتها بقدر من تطوير والتدريب والتعليم والمعرفة ، أن سيدة الأعمال تعمل على تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع بخلق جو ملائم لتفاعل أعضاء الأسرة ورفع المستوى الاجتماعي للأسرة وتوفير حياة صحية جيدة لأسرتها .

16) الصعوبات الاجتماعية التي تواجه المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال : تجد الحالة أن عدم قبول المجتمع دخول المرأة مجال سوق العمل من الصعوبات الاجتماعية التي تواجه المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال مع معارضة الأسرة وعدم مساندتها ، مع وجود رفض من مؤسسات لمساندة المرأة العاملة ، وأحياناً توجد معارضة من الزوج وعدم مساندتها لزوجته في الدخول لمجال سيدات الأعمال والاستهانة بقدرة المرأة في إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ، عدم موافقة على أن لا توجد قدرة لسيدات الأعمال على التوفيق بين العمل والمنزل والأنباء .

17) أهم العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية : من أهم العقبات والمشكلات هي أن عدم وجود حاضنات أعمال وصعوبة الحصول على تمويل وقروض مالية من البنوك والمصارف مع ارتفاع أسعار الدولار والمواد والإيجار ، ناهيك عن الحروب والنزاعات المسلحة وعدم وجود حالة من الاستقرار تعتبر هي من العقبات والمشكلات التي تعوق سيدات الأعمال في القيام بدورهن في المشاركة في التنمية الاقتصادية ، واحياناً طبيعة تكوين المرأة وعدم ثقتها في قدرتها قد يحد من نشاطاتها وعملها ، مع عدم الموافقة على أن صعوبة التشريعات وقوانين العمل وعدم وجود الدورات التدريبية هي عاق تواجه سيدة الأعمال .

18) وسائل دعم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية : مع أن من أهم وسائل دعم سيدات الأعمال الدعم المالي والمعنوي ، ومع أن تطوير التشريعات وقوانين العمل هي وسيلة لدعم دور المرأة في عملية التنمية البشرية في المجتمع ، وكذلك مع مساعدتها في اختيار المشروع المناسب وكيفية إجراء دراسة جدوى وتقديم المشاورة والمساعدة التقنية والمهنية وتسويق منتجاتها في الداخل والخارج .

من المقترحات : التعريف على سيدات الأعمال والاستفادة من تجاربهن .

الحالة رقم (2)

أولاً : البيانات الأساسية : -

1) الاسم : فاطمة
2) العمر : (54) سنة
3) الحالة الاجتماعية : أرملة
4) لديكي أبناء : لا
5) عدد الأبناء : (0)
6) الذكور (0) الإناث (0)
7) المستوى التعليمي : ماجستير صحة نفسية
8) مكان السكن : طرابلس
9) نوع السكن : منزل مكون من دورين
10) نوع النشاط : دار نشر وتوزيع
11) عدد سنوات الخبرة : (40) سنة
12) عدد العاملين : (12) عامل
13) الدخل الشهري : (7,000) دينار

ثانياً : البيانات الدراسة : -

14) مساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية : موافقة على عمل سيدة الأعمال في مؤسسات المجتمع الاقتصادية الخاصة والعامة والإنتاجية ، وأنها تساهم في زيادة قيمة الناتج المحلي من خلال عملها وفي صنع وتنفيذ القرار الاقتصادي التنموي المحلي ، كذلك تشارك بالنهوض بالخطط الاقتصادية الإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي ، ومع مساندة القطاع من خلال القيام بمشروعات التنموية وتشغيل وتنمية رأس المال وبالتالي تحسين الدخل للأسرة ، وعدم موافقة على مشاركة سيدة الأعمال بتقييم الأداء الاقتصادي وطرح البدائل في إطار تطوير شامل للبنية الاقتصادية وتحقيق رهان التنمية الاقتصادية .
15) مساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاجتماعية :مع أن سيدات الأعمال تساهم في التنمية البشرية من خلال الإنجاب وتزويد المجتمع بأعضاء جدد ، وأنها تساهم في البرامج

الاجتماعية للجمعيات الخيرية ، وتشترك في الندوات والمؤتمرات العلمية ، وكذلك تستخدم تقنية المعلومات في إدارة المشروعات التعليمية والتدريبية كأداة تعليمية ومحو الأمية التكنولوجية بالمجتمع ، وكذلك أن المستوى التعليمي يساهم في نشر تعلم المرأة وبالتالي يرجع على أسرتها بقدر من تطوير والتدريب والتعليم والمعرفة ، أن سيدة الأعمال تعمل على تدعيم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع بخلق جو ملائم لتفاعل أعضاء الأسرة ورفع المستوى الاجتماعي للأسرة وتوفير حياة صحية جيدة لأسرتها .

16) الصعوبات الاجتماعية التي تواجه المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال :أن أحيانا وجود عدم قبول المجتمع دخول المرأة مجال سوق العمل من الصعوبات الاجتماعية التي تواجه المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال ، مع وجود معارضة الأسرة وعدم مساندتها ، ورفض من مؤسسات لمساندة المرأة العاملة ، ومع معارضة من الزوج وعدم مساندتها لزوجته في الدخول لمجال سيدات الأعمال والاستهانة بقدرة المرأة في إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ، مع موافقة عدم قدرة لسيدات الأعمال على التوفيق بين العمل والمنزل والأنباء .

17) أهم العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية : من أهم العقبات والمشكلات هي أن عدم وجود حاضنات أعمال ، وصعوبة الحصول على تمويل وقروض مالية من البنوك والمصارف ، مع ارتفاع أسعار الدولار والمواد والإيجار ، ناهيك عن الحروب والنزاعات المسلحة وعدم وجود حالة من الاستقرار تعتبر هي من العقبات والمشكلات التي تعوق سيدات الأعمال في القيام بدورهن في المشاركة في التنمية الاقتصادية ، وطبيعة تكوين المرأة وعدم ثقتها في قدرتها قد يحد من نشاطاتها وعملها ، مع صعوبة التشريعات وقوانين العمل ، وأحيانا عدم وجود الدورات التدريبية هي عاق تواجه سيدة الأعمال .

18) وسائل دعم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية : مع أن من أهم وسائل دعم سيدات الأعمال الدعم المالي والمعنوي ، ومع أن تطوير التشريعات وقوانين العمل هي وسيلة لدعم دور المرأة في عملية التنمية البشرية في المجتمع ، وكذلك مع مساعدتها في اختيار المشروع المناسب وكيفية إجراء دراسة جدوى وتقديم المشاورة والمساعدة التقنية والمهنية وتسويق منتجاتها في الداخل والخارج .

من المقترحات : تطوير النساء الراغبات في أن يكن سيدات الأعمال في الجانب الشخصي والتنموي والاقتصادي .

الحالة رقم (3)

أولاً : البيانات الأساسية : -

1) الاسم : إيمان
2) العمر : (40) سنة
3) الحالة الاجتماعية : متزوجة
4) لديكي أبناء : نعم
5) عدد الأبناء : (4)
6) الذكور (3) الإناث (1)
7) المستوى التعليمي : ليسانس لغة إنجليزية
8) مكان السكن : طرابلس / سوق الجمعة
9) نوع السكن : منزل مكون من دورين
10) نوع النشاط : شركة تدريب واسترداد واستشارات (خدمية ، وتجارية ، توكيل عطور وأحدية من مصر وتركيا ، تدريب واستشارات)
11) عدد سنوات الخبرة : (9) سنة
12) عدد العاملين : (34) عامل
13) الدخل الشهري : (10,000) دينار

ثانياً : البيانات الدراسة : -

14) مساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية : موافقة على عمل سيدة الأعمال في مؤسسات المجتمع الاقتصادية الخاصة والعامة والإنتاجية ، وأنها تساهم في زيادة قيمة الناتج المحلي من خلال عملها وفي صنع وتنفيذ القرار الاقتصادي التنموي المحلي ، أوافق وبشدة لأنها هي المدبر الأساسي للاقتصاد ، منها لا بد إذا عالجنا الاقتصاد عالجنا السياسية، كذلك تشارك بالنهوض بالخطط الاقتصادية الإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي ، ومع مساندة القطاع من خلال القيام بمشروعات التنموية وتشغيل وتنمية رأس المال وبالتالي تحسين الدخل للأسرة ، والموافقة على مشاركة سيدة الأعمال بتقييم الأداء الاقتصادي وطرح البدائل في إطار تطوير شامل للبنية الاقتصادية وتحقيق رهان التنمية الاقتصاديةوهي قادرة إذ تم يعطها المساحة للإبراز أعمالها .

15) مساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاجتماعية : مع أن سيدات الأعمال تساهم في التنمية البشرية من خلال الإنجاب وتزويد المجتمع بأعضاء جدد ، وأنها تساهم في البرامج الاجتماعية للجمعيات الخيرية ، وتشترك في الندوات والمؤتمرات العلمية ، وكذلك تستخدم تقنية المعلومات في إدارة المشروعات التعليمية والتدريبية كأداة تعليمية ومحو الأمية التكنولوجية بالمجتمع ، وكذلك أن المستوى التعليمي يساهم في نشر تعلم المرأة وبالتالي يرجع على أسرتها بقدر من تطوير والتدريب والتعليم والمعرفة وعندها الخبرة والمطالعة وحسن التصرف ، أن سيدة الأعمال تعمل على دعم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع بخلق جو ملائم لتفاعل أعضاء الأسرة ورفع المستوى الاجتماعي للأسرة وتوفير حياة صحية جيدة لأسرتها .

16) الصعوبات الاجتماعية التي تواجه المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال :مع عدم قبول المجتمع دخول المرأة مجال سوق العمل من الصعوبات الاجتماعية التي تواجه المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال ، مع رفض وجود معارضة الأسرة وعدم مساندتها ، مع جود دعم من مؤسسات لمساندة المرأة العاملة ، ومع معارضة من الزوج وعدم مساندتها لزوجته في الدخول لمجال سيدات الأعمال والاستهانة بقدرة المرأة في إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ، مع موافقة عدم قدرة لسيدات الأعمال على التوفيق بين العمل والمنزل والأنباء .

17) أهم العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية : من أهم العقبات والمشكلات هي أن عدم وجود حاضنات أعمال ، وصعوبة الحصول على تمويل وقروض مالية من البنوك والمصارف ، مع ارتفاع أسعار الدولار والمواد والإيجار ، ناهيك عن الحروب والنزاعات المسلحة وعدم وجود حالة من الاستقرار تعتبر هي من العقبات والمشكلات التي تعوق سيدات الأعمال في القيام بدورهن في المشاركة في التنمية الاقتصادية ، وطبيعة تكوين المرأة وعدم ثقتها في قدرتها قد يحد من نشاطاتها وعملها ، مع صعوبة التشريعات وقوانين العمل ، وعدم وجود الدورات التدريبية هي عاق تواجه سيدة الأعمال .

18) وسائل دعم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية : مع أن من أهم وسائل دعم سيدات الأعمال الدعم المالي والمعنوي ، ومع أن تطوير التشريعات وقوانين العمل هي وسيلة لدعم دور المرأة في عملية التنمية البشرية في المجتمع ، وكذلك مع مساعدتها في اختيار المشروع المناسب وكيفية إجراء دراسة جدوى وتقديم المشاورة والمساعدة التقنية والمهنية وتسويق منتجاتها في الداخل والخارجمهم لنجاح لأي مشروع.

من المقترحات :

الحالة رقم (4)

أولاً : البيانات الأساسية : -

1) الاسم : نعيمة
2) العمر : (50) سنة
3) الحالة الاجتماعية : عزباء
4) لديكي أبناء : لا
5) عدد الأبناء : (0)
6) الذكور (0) الإناث (0)
7) المستوى التعليمي : جامعي
8) مكان السكن : خارج طرابلس / جفارة / الزهراء
9) نوع السكن : منزل مكون من دورين مع الأبوين
10) نوع النشاط : خدمي قانوني / محررة عقود
11) عدد سنوات الخبرة : (20) سنة
12) عدد العاملين : (3) عامل
13) الدخل الشهري : (5,000) دينار

ثانياً : البيانات الدراسة : -

14) مساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية : موافقة على عمل سيدة الأعمال في مؤسسات المجتمع الاقتصادية الخاصة والعامة والإنتاجية ، وأنها تساهم في زيادة قيمة الناتج المحلي من خلال عملها وفي صنع وتنفيذ القرار الاقتصادي التنموي المحلي ، أوافق وبشدة لأنها هي المدبر الأساسي للاقتصاد ، كذلك تشارك بالنهوض بالخطط الاقتصادية الإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي ، ومع مساندة القطاع من خلال القيام بمشروعات التنموية وتشغيل وتنمية رأس المال وبالتالي تحسين الدخل للأسرة ، والموافقة على مشاركة سيدة الأعمال بتقييم الأداء الاقتصادي وطرح البدائل في إطار تطوير شامل للبنية الاقتصادية وتحقيق رهان التنمية الاقتصادية وهي قادرة إذ تم يعطها المساحة للإبراز أعمالها .
15) مساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاجتماعية : مع أن سيدات الأعمال تساهم في

التنمية البشرية من خلال الإنجاب وتزويد المجتمع بأعضاء جدد ، وأنها تساهم في البرامج الاجتماعية للجمعيات الخيرية ، وتشترك في الندوات والمؤتمرات العلمية ، وكذلك تستخدم تقنية المعلومات في إدارة المشروعات التعليمية والتدريبية كأداة تعليمية ومحو الأمية التكنولوجية بالمجتمع ، وكذلك أن المستوى التعليمي يساهم في نشر تعلم المرأة وبالتالي يرجع على أسرتها بقدر من تطوير والتدريب والتعليم والمعرفة ، أن سيدة الأعمال تعمل على دعم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع بخلق جو ملائم لتفاعل أعضاء الأسرة ورفع المستوى الاجتماعي للأسرة وتوفير حياة صحية جيدة لأسرتها على المستوى اشخصي .

16) الصعوبات الاجتماعية التي تواجه المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال : مع عدم قبول المجتمع دخول المرأة مجال سوق العمل من الصعوبات الاجتماعية التي تواجه المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال ، مع وجود معارضة الأسرة وعدم مساندتها ، مع جود دعم من مؤسسات لمساندة المرأة العاملة ، ومع معارضة من الزوج وعدم مساندتها لزوجته في الدخول لمجال سيدات الأعمال والاستهانة بقدرة المرأة في إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ، مع موافقة على عدم قدرة لسيدات الأعمال على التوفيق بين العمل والمنزل والأنباء .

17) أهم العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية : من أهم العقبات والمشكلات هي أن عدم وجود حاضنات أعمال ، وصعوبة الحصول على تمويل وقروض مالية من البنوك والمصارف ، مع ارتفاع أسعار الدولار والمواد والإيجار ، ناهيك عن الحروب والنزاعات المسلحة وعدم وجود حالة من الاستقرار تعتبر هي من العقبات والمشكلات التي تعوق سيدات الأعمال في القيام بدورهن في المشاركة في التنمية الاقتصادية ، وطبيعة تكوين المرأة وعدم ثقتها في قدرتها قد يحد من نشاطاتها وعملها وإذا كانت المرأة من تقوم بالنشاط في حد ذاتها لأن بعض النشاطات لا تستطيع القيام بها لتكوين جسدي إذا كان هي من تقوم بالنشاط ليس كل الأعمال ولكنها نسبياً ، مع صعوبة التشريعات وقوانين العمل ولكن القانون ليس ضد المرأة في أي نشاط ، القانوني عام للرجل والمرأة لا يوجد قانون يمنع ولا يوجد قانون مخصص للمرأة فالمجتمع هو الذي ضدها ولا يوجد قانون يمنع ، عدم وجود الدورات التدريبية هي عاق تواجه سيدة الأعمال.

18) وسائل دعم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية : مع أن من أهم وسائل دعم سيدات الأعمال الدعم المالي والمعنوي بالدرجة الأولى ، ومع أن تطوير التشريعات وقوانين العمل هي وسيلة لدعم دور المرأة في عملية التنمية البشرية في المجتمع ، وكذلك مع

مساعدتها في اختيار المشروع المناسب وكيفية إجراء دراسة جدوى وتقديم المشاورة والمساعدة التقنية والمهنية وتسويق منتجاتها في الداخل والخارج .

من المقترحات : بالمجمل المرأة ما يقيدها الوضع الاجتماعي وخاصة في ليبيا وثقافتها يجب أن تكون عالية ، ونشر الثقافة بين سيدات الأعمال ونشر الوعي وقبول الآخر وحب المساعدة والدعم الاقتصادي بالخصوص .

الحالة رقم (5)

أولاً : البيانات الأساسية : -

1) الاسم : هدى
2) العمر : (50) سنة
3) الحالة الاجتماعية : متزوجة
4) لديكي أبناء : نعم
5) عدد الأبناء : (5)
6) الذكور (2) الإناث (3)
7) المستوى التعليمي : متوسط
8) مكان السكن : طرابلس / جنزور
9) نوع السكن : منزل مكون من 3 أدوار ، مع أسرة الزوج
10) نوع النشاط : شركة إعداد الطعام والحلويات لجميع المناسبات الاجتماعية
11) عدد سنوات الخبرة : (11) سنة
12) عدد العاملين : (5) عامل
13) الدخل الشهري : (5,000) دينار

ثانياً : البيانات الدراسة : -

14) مساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية : موافقة على عمل سيدة الأعمال في مؤسسات المجتمع الاقتصادية الخاصة والعامة والإنتاجية ، وأنها تساهم في زيادة قيمة الناتج المحلي من خلال عملها وفي صنع وتنفيذ القرار الاقتصادي التنموي المحلي ، أوافق وبشدة لأنها هي المدبر الأساسي للاقتصاد ، كذلك تشارك بالنهوض بالخطط الاقتصادية الإنمائية المرسومة لتحقيق سياسات الاستقرار الاقتصادي ، ومع مساندة القطاع من خلال القيام بمشروعات التنموية وتشغيل وتنمية رأس المال وبالتالي تحسين الدخل للأسرة ، والموافقة على مشاركة سيدة الأعمال بتقييم الأداء الاقتصادي وطرح البدائل في إطار تطوير شامل للبنية الاقتصادية وتحقيق رهان التنمية الاقتصادية وهي قادرة إذ تم يعطها المساحة للإبراز أعمالها .
15) مساهمة سيدات الأعمال في عملية التنمية الاجتماعية : مع أن سيدات الأعمال تساهم في

التنمية البشرية من خلال الإنجاب وتزويد المجتمع بأعضاء جدد ، وأنها تساهم في البرامج الاجتماعية للجمعيات الخيرية ، وتشترك في الندوات والمؤتمرات العلمية ، وكذلك تستخدم تقنية المعلومات في إدارة المشروعات التعليمية والتدريبية كأداة تعليمية ومحو الأمية التكنولوجية بالمجتمع ، وكذلك أن المستوى التعليمي يساهم في نشر تعلم المرأة وبالتالي يرجع على أسرتها بقدر من تطوير والتدريب والتعليم والمعرفة ، أن سيدة الأعمال تعمل على دعم العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع بخلق جو ملائم لتفاعل أعضاء الأسرة ورفع المستوى الاجتماعي للأسرة وتوفير حياة صحية جيدة لأسرتها .

16) الصعوبات الاجتماعية التي تواجه المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال : مع عدم قبول المجتمع دخول المرأة مجال سوق العمل من الصعوبات الاجتماعية التي تواجه المرأة في دخولها لمجال سيدات الأعمال ، مع وجود معارضة الأسرة وعدم مساندتها ، مع جود دعم من مؤسسات لمساندة المرأة العاملة ، ومع معارضة من الزوج وعدم مساندتها لزوجته في الدخول لمجال سيدات الأعمال والاستهانة بقدرة المرأة في إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ، مع موافقة على عدم قدرة لسيدات الأعمال على التوفيق بين العمل والمنزل والأنباء .

17) أهم العقبات والمشكلات التي تعوق سيدة الأعمال في القيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية : من أهم العقبات والمشكلات هي أن عدم وجود حاضنات أعمال ، وصعوبة الحصول على تمويل وقروض مالية من البنوك والمصارف ، مع ارتفاع أسعار الدولار والمواد والإيجار ، ناهيك عن الحروب والنزاعات المسلحة وعدم وجود حالة من الاستقرار تعتبر هي من العقبات والمشكلات التي تعوق سيدات الأعمال في القيام بدورهن في المشاركة في التنمية الاقتصادية ، وطبيعة تكوين المرأة وعدم ثقتها في قدرتها قد يحد من نشاطاتها وعملها ، مع صعوبة التشريعات وقوانين العمل ، عدم وجود الدورات التدريبية هي عاق تواجه سيدة الأعمال .

18) وسائل دعم سيدات الأعمال للمشاركة في التنمية الاقتصادية : مع أن من أهم وسائل دعم سيدات الأعمال الدعم المالي والمعنوي ، ومع أن تطوير التشريعات وقوانين العمل هي وسيلة لدعم دور المرأة في عملية التنمية البشرية في المجتمع ، وكذلك مع مساعدتها في اختيار المشروع المناسب وكيفية إجراء دراسة جدوى وتقديم المشاورة والمساعدة التقنية والمهنية وتسويق منتجاتها في الداخل والخارج .

من المقترحـات : لا بد من وجـود رأس الم الأساسي ودراسة الجـدوى للمشـروع ويكـون في سعـر مناسب للإيجار لصاحب المشروع وخاصه ، يجب أن تكون هناك جهـة تراعي وتدعم صاحبات المشاريع .